

حسن التقاضى
فى سيرة الإمام أبى يوسف القاضى

رضى الله تعالى عنه

وصفحة من طبقات الفقهاء

بقــلم

محمد زاهد الكوثرى

الناشــر

المكتبة الأزهرية للتراث

٩ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر الشريف

ت : ٥١٢٠٨٤٧

(٢٨) من تراث الكوثرى

حسن التقاضى في سيرة الإمام أبى يوسف القاضى

رضى الله تعالى عنه

وصفحة من طبقات الفقهاء

بقلم

محمد زاهد الكوثرى



الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث

٩ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر الشريف

ت: ٥١٢٠٨٤٧

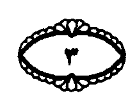
رقم الأيداع : ١٣٣٧٩/٢٠٠٢
الترقيم الدولي : I . S . B . N
977 - 315 - 055 - 0

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى أعلى منازل الفقهاء، وشرف قدرهم تشريفاً يوازن خدماتهم للشريعة الغراء، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء وسند الأصفياء، سيدنا محمد وآله وصحبه البررة الأتقياء، والقادة النجباء.

وبعد : فهذه رسالة سميتها (حسن التقاضى فى سيرة الإمام أبى يوسف القاضى) سجلت فيها ما لايحسن جهله من أحوال هذا الإمام العظيم أبى يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصارى رضى الله عنه بالنظر إلى أنه أول من جمع بين العلم والعمل فى المسائل القضائية من بين الأئمة المجتهدين، فى عهد التدوين بأن ولى القضاء، لثلاثة من الخلفاء: المهدى والهادى والرشيد، وطال أمد قضائه من سنة ١٦٦ هـ إلى سنة ١٨٢ هـ حتى قضى نحبه، وهو محمود السيرة فى القضاء، وكان شامل الحكم لجميع الأقطار الإسلامية، ولم يستمر هذا لغيره، وكان رضى الله عنه يغذى طول هذه المدة القضاء بآرائه الناضجة، وأساليبه المتزنة، وأحكامه العادلة، فى قضايا هائلة، حتى أصبح القضاة من بعده ينسجون فى التوثيق على منواله، ويجرون فى التحقيق على مثاله، فى مشارق الأرض ومغاربها على توالى القرون لا تقليداً له بل تخيراً لمنهجه على مناهج سائر القضاة فى شتى البلدان، لما ظهر لهم فى مسلكه من وجوه المتانة والرجحان، كما يظهر من كتب أدب القضاء وكتب أخبار القضاة، وهذه ميزة صالحة لاتخاذها وسيلة لدراسة أحوال هذا الإمام العظيم وترجمة حياته الملأى بجلائل المآثر والمفاخر.

ومما يجب على كل من يريد أن يسلك طريق القضاء أن يكون ملما بأقضية الرسول ﷺ - وفيها كتب خاصة - وبأقضية القضاة من



الصحابة والتابعين ومن بعدهم مما دون كثير منها فى سنن سعيد ابن منصور ومصنف عبد الرزاق ومصنف ابن أبى شيبة وكتب أدب القضاة وغيرها من كتب أهل الشأن، ليتخذهم قدوة حسنة فى أقضيته فى مختلف النوازل، ولذلك عنى أهل العلم قديما وحديثا بتأليف كتب خاصة فى أحوال قضاة الإسلام وتراجمهم كأخبار القضاة للقاضى محمد ابن خلف المعروف بوكيع القاضى المتوفى سنة ٣٠٦ هـ ، وهذا الكتاب من محفوظات مكتبة ينى جامع ومكتبة محمد مراد بالآستانة - ونسبة النسخة الأولى إلى ابن كامل الشجرى غلط - وقد صورته الجامعة المصرية، ويجرى الآن طبع كتاب وكيع هذا بمصر لكن ببطء بالغ، وسبق أن اشتغل بتحقيقه الدكتور جوزيف شخت المستشرق الألمانى مدة طويلة كما حكاه لى قبل سنين. وبالنظر إلى سقم الأصل الوحيد لايستطيع القائم بتصحيحه أن يطمئن إلى عمل نفسه، وان كان هذا أفخر تراث فى هذا الموضوع، لكونه يتحدث عن قضاة الإسلام عامة غير مقتصر على قطر خاص، وعن أقضيتهم خاصة، ومن الكتب المشهورة فى القضاة كتاب قضاة مصر للكندى وهو مطبوع، وفى قضاة مصر أيضاً (رفع الإصر عن قضاة مصر) لابن حجر العسقلانى وذيله للحافظ السخاوى تلميذه و(النجوم الزاهرة فى قضاة مصر والقاهرة) لسبط ابن حجر ثلاثتها غير مطبوعة. وقضاة قرطبة لمحمد بن الحارث الخشنى مما طبع فى ضمن المكتبة الأندلسية فى (مجريط)، وطبع حديثا بمصر كتاب «قضاة الأندلس» لأبى الحسن على بن عبد الله النباهى من رجال القرن الثامن، وأما (الثغر البسام فى ذكر من ولى قضاء الشام) للحافظ الشمس ابن طولون الدمشقى - من رجال القرن العاشر - فلم يطبع بعد، وآمل أن لايتأخر كثيراً طبع مالم يطبع من تلك الكتب المؤلفة فى أخبارهم، وكل تلك الكتب إنما ألفت لتلك الغاية النبيلة، وقد جريت فى دراستى لأحوال هذا الإمام الجليل، الواسع الأفق فى العلم، البعيد الغور فى الاجتهاد،

على تخير أصدق الروايات من أهم المصادر، وأوثقها من مطبوع ومخطوط فى خزانات عامة أو خاصة متجشما مشاق البحث والتحليل العلمى فيما استخلصته من تلك المصادر، مدونا صفوة ما استقيه منها فى أبواب خاصة، جاعلا كل ناحية من نواحى حياته فى باب خاص على وجه تطمئن إليها نفوس الباحثين عن الحقائق بإخلاص وليس قصدى إرضاء الجميع لأنى أعلم أن ذلك غاية لاتدرك، وأن المبالاة بأصحاب الجهل المركب أو المكعب ليس من شأن المقبلين على العلم للعلم، وسوف أتحدث فى ثنايا الكلام عن طبقات الفقهاء وتوزيع أهلها عليها لكثرة التخبط فى ذلك فى كتب المقلدة الذين ينقلون ما توارثوه من كتب من سبقهم من غير إعمال الروية ولا استعمال معايير الفهم فيما حوته، وذلك لما أرى من الحاجة الماسة إلى ذلك، وإن كان فى هذا الاستطراد نوع من الخروج عن الموضوع، والله سبحانه ولى التوفيق والتسديد.

نسب أبي يوسف وتحقيق الخلاف في ميلاده

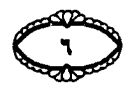
هو الإمام الحافظ المتقن المجتهد المطلق أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم ابن حبيب بن سعد بن بحير (بإهمال الحاء) بن معاوية بن قحافة بن نفيل ابن سدوس بن عبد مناف بن أسامة بن سحمة بن سعد بن عبد الله ابن قدار بن معاوية بن ثعلبة بن معاوية بن زيد بن العوذ بن بجيلة الأنصارى البجلى رضى الله عنه، وسعد والد حبيب صحابى عرض على النبى ﷺ يومَ أحد مع رافع بن خديج وابن عمر فاستصغره وشهد الخندق ومابعدها، ثم نزل الكوفة ومات بها وصلى عليه زيد بن أرقم رضى الله عنهما وذريته بها.



قال ابن عبد البر فى الاستيعاب: نظر النبى ﷺ إلى سعد بن حبتة يوم الخندق يقاتل قتالاً شديداً وهو حديث السن فدعاه فقال له من أنت

يافتى قال : سعد بن حبتة فقال له النبي ﷺ : أسعد الله جدك اقترب مني. فاقترب منه فمسح على رأسه ا هـ. وكان أبو يوسف يقول: أجد بركة هذه المسحة فينا ويقال له سعد بن حبتة لأنه ابن حبتة (بفتح المهملة وسكون الموحدة) بنت خوات بن جبير الأوسي الصحابي الجليل، كما ذكره ابن أبي العوام صاحب النسائي والطحاوي - وذكره الذهبي أيضاً في الجزء الذي ألفه في مناقب أبي يوسف إلا أنه وقع فيه بحير بدل جبير غلطاً مطبعيا، وجعل ابن عبد البر والخطيب حبته بنت مالك من بني عوف اعتماداً على ابن الكلبي لكن ابن الكلبي ليس بموضع للتعويل، وعلى هذه الرواية يبني مايروى من أن أبا سعد بحيراً حالف خوات ابن جبير فزوج سعداً بنتا من قومه والله أعلم. ولاذكر لخنيس في عمود نسب أبي يوسف في رواية يحيى بن معين وهو أدرى بنسب شيخه من سواه، وعول ابن عبد البر على الطحاوي[1] في ذكر خنيس في عمود نسب أبي يوسف، وهو مرجوح، لأن خنيسا أخو حبيب لا أبوه فيكون من أعمامه لا من أجداده، وإليه تنسب الرحبة المعروفة بالكوفة باسم (جهاز سوج خنيس) بمعنى الرحبة ذات الجهات والطرق الأربع، وعلى ترك ذكر خنيس في عمود النسب مضى يحيى بن معين ويعقوب بن شيبة ووكيع القاضي وأبو القاسم بن أبي العوام وإلى ذلك نطمئن أكثر من غيره لقوة صلتهم بمعرفة نسبه، وقال الذهبي في جزئه : أن حبتة ابنة خوات الأنصاري ونسب سعد في بجيلة أ هـ. وهذا القدر من البيان كاف في معرفة نسبه، وأما ميلاد أبي يوسف فقد رووا عن الطحاوي[1] أنه سنة (١١٣ هـ) وعليه جرى الأكثرون، لكن ذكر المؤرخ الفقيه أبو القاسم علي بن محمد السمناني المتوفى سنة ٤٩٩ هـ في روضة القضاة - وهي كتاب مفيد في القضاء - : «توفي أبو يوسف وله تسع وثمانون سنة

(١) والطحاوي تابع رواية سليمان بن شيخ عند ابن أبي خيثمة ونرجح رواية ابن معين عليها لما سبق (ز) .



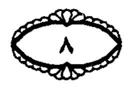
على خلاف فى ذلك» ومثله فى (مسالك الأبصار) لابن فضل الله العمرى، وإليه يجنح صاحب «أخبار الأول» ومؤلف «روضات الجنات» تقريباً، فيكون ميلاده سنة ٩٣ هـ. بالنظر إلى أن وفاته سنة ١٨٢ هـ فى التحقيق، وبين التاريخين تفاوت عظيم كما نرى، ولايبعد أن يكون مافى غالب الكتب مصلحاً ظناً حيث كان ميلاده مكتوباً فى بعض النسخ القديمة هكذا (٩٣) بالرقم فغير رقم (٩) إلى (١) لعدم بروز رأس (٩) أو انطماسه فشابه (١) فقرأ القارئ أن ميلاده سنة (١٣)، ولظهور أن ميلاده لايكون بهذا القدم عد هذا بعد المائة الأولى وإنما حذفت المائة اختصاراً كما هو المعتاد فى المئات عند الأمن من الخطأ فجرى ذكر رقم (١١٣) كميلاد له فتناقله المؤرخون كميلاد حقيقى له، ومن الدليل على وجاهة هذه الملاحظة ماذكره الحافظ أبو عبد الله محمد بن مخلد العطار المتوفى سنة ٣٣١ هـ فى جزئه المشهور الذى سماه (مارواه الأكابر عن مالك): «نا محمد بن هارون ثنا أبو موسى الأنصارى قال قال لى أبويوسف القاضى: إن طال بالناس الزمن رجعوا إلى فتى من أهل المدينة يعنى مالكا» . وهو فى ضمن المجموعة رقم ٩٨ فى ظاهرية دمشق، وعليه سماعات كثير من الحفاظ، ولو لم يكن أبو يوسف أكبر سناً من مالك، أو من أقرانه لما صح أن يقول عنه مثل هذا القول، وكذلك نجد أبا يوسف يعامل مالكا معاملة الأقران فى كثير من الأحوال، وهذا ماكان يصح منه لولا أنه من أقرانه أو أنه أكبر منه سناً، وهذا مايستأنس به فيما لاحظناه على اختلاف الروايتين المتباعدتين كل التباعد. على أن مواليد الأسلاف فيها اختلاف كبير واضطراب عظيم لتأخر تدوين كتب الوفيات، ولايوجد من عنى بالتراجم قبل الواقدى المتوفى سنة ٢٠٧ هـ، وهو أدرك طبقة أبى يوسف فيقل غلطه فى وفيات رجال هذه الطبقة بخلاف مواليدهم التى لم يدركها، هذا ما عَنَّ لى فى هذا البحث، وللقارئ الكريم أن يختار مايطمئن إليه قلبه والله أعلم.



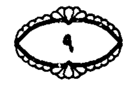
اتصال أبي يوسف بمجلس أبي حنيفة

قال موسى بن حزام أنبأنا خلف بن أيوب سمعت أبا يوسف يقول كنت أختلف إلي ابن أبي ليلى وكانت لى عنده منزلة وكان إذا أشكل عليه شيء من المسائل يطلب ذلك من وجه أبى حنيفة ، وكان يمنعنى الحياء منه فوقع بينى وبينه سبب ثقل عليه فاغتنمت ذلك واحتبست عنه واختلفت إلى أبى حنيفة. كما رواه أبو عبد الله بن منده الحافظ عن الحارثى بسنده إلى أبى يوسف. وذلك السبب هو انتهاب أبى يوسف من السكر المنثور فى زواج بنت ابن أبى ليلى ومنع ابن أبى ليلى من ذلك قائلا إن النهبى مكروهة فقال له أبو يوسف إنما كره النهبى فى العساكر فأما فى العرسات فلا بأس. قال أبو يوسف فتغير فتحولت إلى أبى حنيفة. فيظهر أن ابن أبى ليلى لم يتذكر إذ ذاك مورد النهى عن النهبى، والإنسان عرضة للنسيان، وقد ورد فى الحديث أنه نثر شيء فى إملاك[1] فلم يأخذوه فقال النبى عليه السلام: ما لكم لاتنتهبون؟ قالوا أوليس قد نهيت عن النهبى. فقال: إنما نهيت عن نهبى العساكر فانتهبوا اهـ. وساق الخطيب بطريق على بن حرملة التيمى عن أبى يوسف قال: كنت أطلب الحديث والفقه وأنا مقل رث الحال، فجاء أبى يوما وأنا عند أبى حنيفة فانصرفت معه فقال: يابنى؟ لاتمدن رجلك مع أبى حنيفة، فإن أبا حنيفة خبزه مشوى، وأنت تحتاج إلى المعاش فقصرت عن كثير من الطلب، وآثرت طاعة أبى، فتفقدنى أبو حنيفة وسأل عنى، فجعلت أتعاهد مجلسه. فلما كان أول يوم أتيته بعد تأخرى عنه قال لى: ماشغلك عنا ؟ قلت الشغل بالمعاش وطاعة والدى، فجلست فلما انصرف الناس دفع إلى صرة، وقال: استمتع بهذه، فنظرت فإذا فيها مائة درهم. فقال لى : الزم الحلقة وإذا نفدت هذه فأعلمنى، فلزمت الحلقة فلما مضت

(١) حفل زفاف



مدة يسيرة دفع إلى مائة أخرى، ثم كان يتعاهدنى وما أعلمته بخلة قط ولا أخبرته بنفاد شيء، وكان كأنه يخبر بنفادها حتى استغنيت وتمولت اهـ. ثم قال الخطيب: وحكى أن والد أبى يوسف مات وخلف أبايوسف طفلاً صغيراً. ثم ساق بسنده حكاية أمه وتسليمها إياه لقصار وهربه إلى مجلس أبى حنيفة وشكوى أمه إلى أن قال أبو حنيفة لها: (هو ذا يتعلم أكل الفالوذج بدهن الفستق) وأكل أبى يوسف ذلك فى مائدة الرشيد، لكن هذه حكاية لا أصل لها. وقد انفرد بروايتها محمد بن الحسن ابن زياد النقاش المقرئ صاحب (شفاء الصدور) فى التفسير، وهو كذاب مشهور، وثناء أبى عمرو الدانى عليه من عدم علمه بأحواله لبعد داره عن الشرق، والتعويل على الرواية السابقة حيث لا مأخذ فى رجال سندها إلا أن الخطيب حذف من آخرها بعد (تمولت) مالفظه: فلزمت مجلسه حتى بلغت حاجتى وفتح الله لى ببركته وحسن نيته مافتح من العلم والمال فأحسن الله عنى مكافأته وغفر له ا هـ. وقد تضافرت الروايات على أن صاحب القصة هو والد أبى يوسف لا أمه كما يظهر من رواية الحسن ابن أبى مالك وعبد الحميد الحمانى أيضاً عن أبى يوسف عند الحارثى وغيره، راجع كتاب الموفق للخوارزمى وأسانيده فى تلك الروايات، وكان أبو يوسف شديد الملازمة لأبى حنيفة حتى روى محمد ابن قدامة عن شجاع بن مخلد أنه سمع أبا يوسف يقول: مات ابن لى فلم أحضر جهازه ولا دفنه وتركته على جيرانى وأقربائى مخافة أن يفوتنى من أبى حنيفة شيء لاتذهب حسرته عنى، روى العباس ابن حمزة عن إسحاق بن أبى إسرائيل عن حسان بن إبراهيم أنه سمع أبا حنيفة يقول: ما لزمنى أحد مثل مالزمنى أبو يوسف ولو دام داود الطائى على الذى كان فيه لانتفع الناس به اهـ. وكان أبو يوسف عظيم الإجلال لشيخيه ابن أبى ليلى وأبى حنيفة كبير البر لهما فبذلك نال بركة العلم.

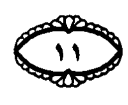


بيئته العلمية وأهمية الكوفة بين أمصار المسلمين في ذلك العهد

كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يهتم بالكوفة جدا بعد فتح العراق حيث بناها سنة ١٧ هـ. وأسكن فى أرضها فصح القبائل، وجعلها محط رحال كبار الصحابة، وبعث إلى أهل الكوفة عبد الله بن مسعود المعروف بابن أم عبد رضى الله عنه ليعلمهم القرآن ويفقههم فى الدين، قائلا لهم: «إنى آثرتكم على نفسى بعبد الله» وماذاك إلا لكبر منزلة ابن مسعود فى العلم بحيث لايستغنى عنه الخليفة فى عاصمته، وقد قال عليه السلام: «من أراد أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد» وقال أيضاً : «إنى رضيت لأمتى ما رضى لها ابن أم عبد». وقال عنه عمر رضى الله عنه «كُنَيْفٌ ملئ علما». والأخبار الواردة فى كتب السنة فى سعة علمه وجليل مناقبه فى غاية الكثرة، ومثل هذا الصحابى الجليل تولى تفقيه أهل الكوفة بجد وعناية منذ بعثه عمر إلى أواخر خلافة عثمان رضى الله عنه، وتخرج عليه عدد عظيم جداً من القراء والفقهاء فى الكوفة، حتى إن على بن أبى طالب كرم الله وجهه أعجب غاية الإعجاب بكثرة فقهائها فقال لابن مسعود: «ملأت هذه القرية علما وفقها» بل بلغ تلاميذه وتلاميذ تلاميذه أربعة آلاف شخص هم سرج تلك القرية، وبعد انتقال على كرم الله وجهه وأقوياء الصحابة رضى الله عنهم إلى الكوفة ازداد الاهتمام بتفقيه أهلها إلى أن أصبحت الكوفة لامثيل لها فى أمصار المسلمين فى كثرة فقهائها ومحدثيها والقائمين بعلوم القرآن وعلوم اللغة العربية فيها من حيث سكنى فصح القبائل العربية حولها وكثرة من نزل بها من كبار الصحابة رضى الله عنهم، فكبار أصحاب على وابن مسعود رضى الله عنهما بها لو دونت تراجمهم فى كتاب خاص لأتى كتابا ضخما وأبلغ العجلى عدد

الصحابة الذين سكنوا الكوفة فقط إلى ألف وخمسمائة صحابى فضلا عن باقى بلدان العراق، قال مسروق بن الأجدع التابعى الكبير : «وجدت علم أصحاب محمد ﷺ ينتهى إلى ستة : إلى على وعبد الله وعمر وزيد بن ثابت وأبى الدرداء وأبى بن كعب، ثم وجدت علم هؤلاء الستة انتهى إلى على وعبد الله».

وقال ابن جرير: «لم يكن أحد له أصحاب معروفون حرروا فتياه ومذاهبه فى الفقه غير ابن مسعود، وكان يترك مذهبه وقوله لقول عمر، وكان لايكاد يخالفه فى شىء من مذاهبه ويرجع من قوله إلى قوله». وكان بين فقهاء الصحابة من يوصى أصحابه بالالتحاق إلى ابن مسعود إقراراً منهم بواسع علمه، كما فعل معاذ بن جبل رضى الله عنه حيث أوصى صاحبه عمرو بن ميمون الأودى باللحاق بابن مسعود بالكوفة، وقد روى الرامهرمزى عن أنس بن سيرين أنه قال: «أتيت الكوفة، فرأيت فيها أربعة آلاف يطلبون الحديث، وأربعمائة قد فقهوا ا هـ.» وفى أى مصر من أمصار المسلمين غير الكوفة. تجد مثل هذا العدد العظيم للمحدثين والفقهاء؟ وفي هذا مايدل على أن الفقيه مهمته شاقة جداً. فلا يكثر عدده كثرة عدد النقلة، وروى أيضاً عن عفان أنه قال «... قدمنا الكوفة فأقمنا أربعة أشهر، ولو أردنا أن نكتب مائة ألف حديث لكتبناها، فما كتبنا إلا قدر خمسين ألف حديث، ومارضينا من أحد إلا مالأمة إلا شريكا، فأنه أبى علينا، وما رأينا بالكوفة لحانا مجوزاً ا هـ» - أي متساهلاً - ويقول البخاري: لا أحصى مادخلت الكوفة. حينما يذكر سائر الأمصار بعدد دخوله فيها وأئمة القراءة والعربية فيها فى غاية الكثرة أيضاً، وبهذا يعلم مبَلغ أهمية الكوفة فى الحديث والفقه والقراءة والعربية ووجه توارث علومهم جماعة عن جماعة إلى أقدم نبع فياض، وفى هذه البيئة كان المجمع الفقهى الذى يتكون من أربعين عالما



يرأسهم أبو حنيفة فى تحقيق المسائل، وتدوينها بعد تمحيصها بالدلائل، وكان هذا مما امتازت به الكوفة، قال ابن أبى العوام: حدثنى الطحاوى كتب إلى ابن أبى ثور قال أخبرنى نوح أبو سفيان قال لى المغيرة ابن حمزة: كان أصحاب أبى حنيفة الذين دونوا معه الكتب أربعين رجلا كبراء الكبراء اهـ. وقال أيضاً حدثنى الطحاوى كتب إلى محمد ابن عبد الله بن أبى ثور الرعينى حدثنى سليمان بن عمران حدثنى أسد ابن الفرات قال: كان أصحاب أبى حنيفة الذين دونوا الكتب أربعين رجلا، فكان فى العشرة المتقدمين: أبو يوسف وزفر بن الهُذَيْل وداود الطائى وأسد بن عمرو ويوسف بن خالد السمتى (أحد مشايخ الشافعى) ويحيى بن زكريا بن أبى زائدة وهو الذى كان يكتبها لهم ثلاثين سنة اهـ. وقال أسد بن الفرات أيضاً بهذا السند قال لى أسد بن عمرو: كانوا يختلفون عند أبى حنيفة فى جواب المسألة فيأتى هذا بجواب وهذا بجواب ثم يرفعونها إليه ويسألونه عنها فيأتى الجواب من كثب - أى من قرب - وكانوا يقيمون فى المسألة ثلاثة أيام ثم يكتبونها فى الديوان اهـ . وقد أسند الصيمرى إلى إسحاق بن إبراهيم أنه قال : كان أصحاب أبى حنيفة يخوضون معه فى المسألة، فإذا لم يحضر عافية - بن يزيد - قال أبو حنيفة لاترفعوا المسألة حتى يحضر عافية فإذا حضر عافية ووافقهم قال أبو حنيفة أثبتوها، وإن لم يوافقهم قال أبو حنيفة : لاتثبتوها اهـ. وقال يحيى بن معين فى معرفة التاريخ والعلل عن الفضل ابن دكين سمعت زفر يقول: كنا نختلف إلى أبى حنيفة، ومعنا أبو يوسف ومحمد بن الحسن، فكنا نكتب عنه، قال زفر : فقال يوما أبو حنيفة لأبى يوسف: ويحك يايعقوب لاتكتب كل ماتسمع منى فإنى قد أرى الرأى اليوم وأتركه غداً وأرى الرأى غداً وأتركه فى غده اهـ. انظر كيف كان ينهى أصحابه عن تدوين المسائل إذا تعجل أحدهم بكتابتها قبل تمحيصها كما يجب، فإذا أحطت خبراً بما سبق علمت وجاهة مايقوله

الموفق المكى (٢٠ - ١٣٣): أنه وضع أبو حنيفة مذهبه شورى بينهم لم يستبد فيه بنفسه دونهم اجتهاداً منه فى الدين ومبالغة فى النصيحة لله ورسوله والمؤمنين، فكان يلقى المسائل مسألة مسألة ويسمع ماعندهم ويقول ماعنده ويناظرهم شهراً أو أكثر حتى يستقر على أحد الأقوال فيها، ثم يثبتها أبو يوسف فى الأصول حتى أثبت الأصول كلها، وهذا يكون أولى وأصوب، وإلى الحق أقرب، والقلوب إليه أسكن وبه أطيب، من مذهب من انفرد فوضع مذهبه بنفسه، ويرجع فيه إلى رأيه ا هـ. وطريقة أبى حنيفة فى تفقيه أصحابه أنه كان عند مدارسته المسائل مع أصحابه يذكر احتمالا فى المسألة فيؤيده بكل ماله من حول وطول ثم يسائل أصحابه أعندهم ما يعارضونه به؟ فإذا وجدهم مشوا على التسليم بدأ هو بنفسه ينقض ماقاله أولا بحيث يقتنع السامعون بصواب رأيه الثانى، فيسائلهم عما عندهم فى الرأى الجديد فإذا رأى أنه لاشىء عندهم أخذ يصور وجها ثالثاً فيصرف الجميع إلى هذا الرأى الثالث، وفى آخر الأمر يحكم لأحدها بأنه هو الصواب بأدلة ناهضة، وهذه طريقة فى التفقيه امتاز بها أبو حنيفة وأصحابه كما نجد شرح ذلك فى التأنيب (ص ١٤٠) زيادة على ماهنا، فأبو يوسف نشأ فى العلم فى مثل هذه البيئة الممتازة تحت إشراف مثل أبى حنيفة البارع فى التفقيه، فصقل عقله واتسع أفق فقهه، وأثمرت مواهبه، وظهرت مآثره، بتوفيق الله جل شأنه، على أن شيخه الآخر فى الفقه محمد بن أبى ليلى القاضى طال أمد قضائه فى الدولتين الأموية والعباسية حيث لم يمكن استغناؤهما - على تنافسهما - عن خبرته الواسعة فى القضاء على طريقة قضاء على ابن أبى طالب رضى الله عنه وقضاء شريح الممتد من عهد عمر رضى الله عنه إلى زمن الحجاج، فازداد أبو يوسف علما وعملا بأحكام القضاء بما تلقاه من ابن أبى ليلى هذا من أحكام القضاء التى ورثها من قضايا على وشريح، فيظهر من ذلك أن العلم كان ميسراً له من كل النواحى، وكل ميسر لما خُلق له.

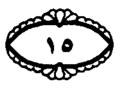
حافظته القوية وذكاؤه البالغ

ذكر أبو الفرج بن الجوزى أبا يوسف فى جزئه فى المائة الأفذاذ من حفاظ هذه الأمة من جهة قوة الحفظ مطلقا غير مقتصر على حفظ الحديث وقال إنه كان يحفظ خمسين وستين حديثاً بسماع واحد ثم يحدث بها يعنى بأسانيدها وهذا الجزء يسمى (أخبار الحفاظ)، يوجد بظاهرية دمشق إلا أنه تنقصه الورقة الأولى، وقال ابن عبد البر فى الانتقاء: أخبرنا أحمد بن محمد بن أحمد قال أخبرنا أحمد بن الفضل بن العباس قال أخبرنا محمد بن جرير الطبرى: «كان أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضى فقيها عالما حافظاً ذكر أنه كان يُعرف بحفظ الحديث وأنه كان يحضر المحدث فيحفظ خمسين وستين حديثاً ثم يقوم فيمليها على الناس وكان كثير الحديث ا هـ.» وهو عين ماذكره ابن جرير فى ذيل المذيل، وقال الصيمرى فى أخبار أبى حنيفة وأصحابه بسنده إلى الحسن بن زياد أنه قال حججنا مع أبى يوسف فاعتل فى الطريق فنزلنا ببشر ميمون فأتاه سفيان بن عيينة يعوده فقال لنا: خذوا حديث أبى محمد. فروى لنا أربعين حديثا فلما قام سفيان قال لنا أبو يوسف: خذوا ماروى لكم فرد علينا الأربعين حديثا حفظا على سنه وضعفه وعلته وشغله بسفره ا هـ. وروى الموفق المكى بسنده إلى الحسن بن أبى مالك أنه قال: كنا نختلف إلى أبى معاوية فى حديث الفقه من حديث الحجاج بن أرطاة فقال لنا أبومعاوية: أليس أبو يوسف القاضى عندكم؟ قلنا بلى. فقال: أتتركون أبا يوسف وتكتبون عنى؟ كنا نختلف إلى الحجاج بن أرطاة فكان أبويوسف يحفظ، والحجاج يملى علينا، فإذا خرجنا كتبنا من حفظ أبى يوسف رحمه الله. وذكر الموفق بسنده أيضاً إلى يحيى بن آدم قيل لهارون الرشيد - وكان فقيها عالما - انك رفعت أبا يوسف فوق المقدار وأنزلته المنزلة الرفيعة فبأى وجه نال ذلك منك قال عن معرفة منى به

فعلت ذلك وعن تجربة، والله ما امتحنته في باب من أبواب العلم إلا وجدته كاملا فيه لقد كان يختلف معنا في الحديث فكنا نكتب ولايكتب فإذا قمنا من المجلس انضم إليه أصحاب الحديث فصححوا كتبهم عن حفظه ولقد بلغ في الفقه غاية لم يبلغها أحد (من أهل طبقته) فصغير عنده أجل الناس، ونازل عنده أفقه الناس، يقعد للناس وليس معه كتاب ولاشيء درسه بالليل مع شغله في أعمالنا فيقول: ماتريدون؟ فيقولون في باب كذا وكذا فيندفع فيه فيجئ في بديهته بشيء يعجز عنه علماء زمانه، ومع ذلك عنده استقامة في المذهب وصيانة في الدين، هاتوا لي مثله ا هـ فليعتبر بهذا الوصف لأبي يوسف من الرشيد أمير المؤمنين فقد جمع وأوعى وقال داود بن رشيد لو لم يكن لأبي حنيفة تلميذ إلا أبويوسف لكان له فخراً على جميع الناس، كنت إذا رأيت أبا يوسف يتكلم في باب من أبواب العلم كأنما كان يغرفه من بحر، الحديث في وجهه، والفقه في وجهه، والكلام في وجهه، كان لايتعذر عليه شيء من ذلك ا هـ وقال هلال بن يحيى البصري المعروف بهلال الرأي: كان أبويوسف يحفظ التفسير والمغازي وأيام العرب وكان أحد[1] علومه الفقه ا هـ يعني وفقهه كما يعلمه الحاضر والبادي، وقال يحيى بن خالد في رواية الذهبي: قدم علينا أبو يوسف وأقل مافيه الفقه وقد ملأ فقهه مابين الخافقين ا هـ. وقال يحيى بن معين: ما رأيت في أصحاب الرأي أثبت في الحديث ولا أحفظ ولا أصح رواية من أبي يوسف كما روى ذلك ابن أبي العوام عن الطحاوي، وقد ترجم لأبي يوسف الذهبي في تذكرة الحفاظ في عداد حفاظ الحديث كما ألف جزءا خاصا في مناقبه رضي الله عنه، وهو مطبوع، وروى الصيمري بطريق الطحاوي عن ابن ابي عمران، أن

---

(١) هكذا في جزء الذهبي ، ووقع في بعض الكتب (أقل علومه) ولعله تحريف أو مبالغة (ز).

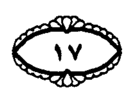


أبا يوسف دخل على الحجاج بن أرطاة وهو قاضي الكوفة فسأله عن جنين الأمة فقال له الحجاج: فيه نصف عشر قيمة أمه فقال له أبو يوسف: أليس جنين الحرة إذا وقع من الضربة ميتا ففيه غرة وان وقع حيا ثم مات ففيه الدية. فقال الحجاج نعم، قال أبو يوسف فأنت قلبت الأمر فجعلت في جنين الأمة إذا كان ميتا أكثر مما يجب فيه إذا كان حيا ومات بعد ذلك لأنه قد يكون قيمته حيا درهمين وقيمة أمه مائة درهم فقال له الحجاج إذا كان مثل هذا فلا تلقه إليّ بحضرة الناس يابني. وروى الصيمري بسنده أن أبا يوسف قال لربيعة الرأي (شيخ مالك) ماتقول في عبد بين اثنين اعتقه أحدهما قال لايجوز عتقه قال لم؟ قال: لأن هذا ضرر وقد جاء لا ضرر ولا ضرار. قال فإن أعتقه الآخر قال جاز عتقه. قال تركت قولك، إن كان الكلام الأول لم يعمل شيئا ولم يقع له عتق فقد أعتقه الثاني وهو عبد فسكت ا هـ. وروى الطحاوي عن ابن أبي عمران عن ابن سماعة عن أبي يوسف نحوه وفي هذا القدر كفاية في الإشارة إلى قوة حفظه وباهر ذكائه.

بعض شيوخ أبي يوسف في الفقه والحديث

وقد تفقه أبو يوسف في أحكام القضاء على محمد بن أبي ليلى القاضي ولازم أبا حنيفة في الفقه والحديث حتى تخرج عليهما في الفقه وأدلة الأحكام، وكان بارا بهما وناشرا لعلمهما حتى حكى أحمد بن عمار ابن أبي مالك عن أبيه في أبي يوسف أنه لولاه لم يذكر أبو حنيفة ولا ابن أبي ليلى ا هـ. وهذا غلو لا يرضاه أبو يوسف نفسه بل لولاهما لما ارتفع لأبي يوسف شأن، وهو القائل : ما كان في الدنيا مجلس أجلسه أحب إلي من مجلسي أبي حنيفة وابن أبي ليلى فإني مارأيت فقيها أفقه من أبي حنيفة ولا قاضيا خيرا من ابن أبي ليلى. كما أخرجه الصيمري بسنده إليه. نعم كان تلميذا بارا لهما ينشر عليهما ويدعو لهما بل كان

يدعو لأبى حنيفة بالمغفرة دبر كل صلاة قبل والديه كما ورد بطرق عنه فبارك الله فى علمه، على أن عمار بن أبى مالك ضعفه أبو الفتح الأزدى وأقره عليه الذهبى وبن حجر؛ وقد ذكر يوسف بن أبى سعد أن أبا يوسف قال: «اختلفت إلى أبى حنيفة تسعا وعشرين سنة ما فاتتنى صلاة الغداة» كما فى المنية والنافع الكبير، وروى الصيمرى بسنده إلى أبى يوسف أنه قال: «صحبت أبا حنيفة سبع عشرة سنة لا أفارقه فى فطر ولا أضحى إلا من مرض». ولعل هذه الرواية لمدة الملازمة الكلية، والأولى فى الاختلاف إليه فى الصباح مع التردد إلى شيوخ آخرين فى باقى اليوم، فنسرد هنا بعض شيوخ أبى يوسف فى العلوم، وهم : أبان ابن أبى عياش، والأحوص بن حكيم، وأبو إسحاق الشيبانى (سليمان)، وإسرائيل بن أبى إسحاق يونس، وإسماعيل بن إبراهيم بن المهاجر البجلى، وإسماعيل بن أمية، وإسماعيل بن أبى خالد، وإسماعيل ابن علية، وإسماعيل بن مسلم، وأيوب بن عتبة، وبيان بن بشر، أبو بكر ابن عبدالله الهذلى، وثابت أبو حمزه الثمالى - من رجال الترمذى - وابن جريج عبدالملك، وأبو جناب يحيى الكلبى، والحجاج بن أرطاة، وحريز بن عثمان، والحسن بن حى، والحسن بن دينار؛ والحسن بن عبدالملك ابن ميسرة، والحسن بن على بن عمارة، وحصين بن عبد الرحمن السلمى، وحصين بن عمرو بن ميمون، وحنظلة بن أبى سفيان، وخصيف بن عبد الرحمن، وداود بن أبى هند، وروح بن مسافر، والسرى بن إسماعيل وسعيد بن أبى عروبة، وسعيد بن المرزبان، وسعيد بن مسلم، وسعيد بن يحيى اللخمى، وسفيان بن عيينة، وأبوسفيان بن العلاء، وسليمان التيمى، وسليمان بن مهران الأعمش، وسماك بن حرب، وطلحة بن يحيى، وطارق بن عبد الرحمن، وعاصم ابن أبى النجود، وعاصم الأحول، وعبد الله بن سعيد المقبرى، وعبدالله ابن على، وعبيد الله بن عمر، وأخوه عبدالله بن عمر، وعبد الله



ابن المحرر، وعبد الله بن واقد، وعبد الله بن الوليد المدنى، وعبيد الله ابن أبى حميد، وعبيدة بن أبى رائطة، وعبد الرحمن بن ثابت، وعبدالرحمن بن عبد الله المسعودى، وعبد الرحمن بن معمر، وعبد الملك ابن ميسرة، وعتبة بن عبد الله، وعطاء بن السائب، وعطاء بن عجلان، والعلاء بن كثير، وعمرو وبن دينار، وعمرو بن عثمان، وعمرو ابن المهاجر، وعمرو بن ميمون بن مهران وعمرو بن يحيى بن عمارة، وعمر بن نافع، وغالب بن عبيد الله، وغيلان بن قيس الهمدانى، والفضل ابن مرزوق، وفطر بن خليفة؛ وقيس بن الربيع، وقيس بن مسلم، وكامل ابن العلاء؛ والليث بن سعد، وليث بن أبى سليم، ومالك بن أنس؛ ومالك ابن مغول، ومجالد بن سعيد، ومحمد بن إسحاق صاحب المغازى، ومحمد ابن أبى حميد، ومحمد بن السائب الكلبى، ومحمد بن سالم، ومحمد بن طلحة، ومحمد بن عبد الله بن عمرو بن شعيب، ومحمد بن عبيد الله العرزمى، ومحمد بن عمرو بن علقمة، ومسعر بن كدام، ومسلم الحزامى، ومطرف ابن طريف، وأبو معشر، ومغيرة بن مقسم، ومنصور بن المعتمر، والمنهال ابن خليفة، وميسرة بن معبد. ونافع مولى بن عمر، ونصر بن طريف، وبن أبى نجيح عبد الله والنعمان بن ثابت وورقاء الأسدى، والوليد بن عيسى، وهشام بن عروة وهشام بن سعيد، ويحيى بن أبى أنيسة، ويحيى ابن سعيد الأنصارى، ويحيى بن عبد الله التيمي، ويحيى بن عمرو ابن سلمة ويزيد أبو خالد، ويزيد بن أبى زياد، ويونس ابن أبى إسحاق، وغيرهم من حملة العلم من رجال الحجاز والعراق وسائر البلدان، وبينهم من يذكر بضعف عند بعض النقاد من الرواة، إلا أن للفقهاء نظراً خاصا فى الرجال باعتبار موارد أخبارهم ومنشأ كلام المتكلمين فيهم، فلا يسايرون المتعنتين من أهل الجرح ومقلديهم على إسرافهم فى التجريح بمجرد نظرهم فى الرأى والكلام، ولاسيما الذين عاشروهم ودرسوا أحوالهم عن كثب فهم أدرى بأحوال شيوخهم الذين

خالطوهم من ضبط وإتقان أو غلبة وهم ونسيان أو عدالة أو قلة دين بل يزنون ذلك كله بميزان العدل غير مسترسلين فى التجريح كفعل كثير من النقلة من ضيق أفق هؤلاء فى إدراك المسائل التى كان النقاش يجرى فيها بين أهل الدراية وأصحاب الرواية والجامعين بينهما، وكم من راو قبله الإمام الشافعى رضى الله عنه أيضاً لذلك مع تشدد بعض الرواة فيه.

إقباله العظيم على العلم وتعليمه وصبره مع المتفقهين عليه
وجملة من الذين أخذوا الحديث والفقه عنه

قال الحسن بن زياد: كنت اختلف إلى زفر وإلى أبى يوسف فى الفقه وكان أبو يوسف أوسع صدرا بالتعليم من زفر فكنت أبدأ بزفر فأسأله عن المسألة التى تشكل على فيفسرها لى فلا أفهمها فإذا أعييته قال: ويحك مالك صناعة مالك ضيعة؟ ما أحسبك تفلح أبدا. قال فأخرج من عنده وقد فترت واغتممت فآتى أبا يوسف فيفسرها لى فإذا لم أفهمها قال لى ارفق، ثم يقول لى: أنت الساعة مثلك حين بدأت؟ فأقول له: لا، قد وقفت منها على أشياء وإن كنت لم أستتم ما أريد. فيقول لى: فليس من شىء ينقص إلا يوشك أن يبلغ غايته، اصبر فإنى أرجو أن تبلغ ماتريد. قال الحسن بن زياد فكنت أعجب من صبره، وكان أبو يوسف يقول لأصحابه: «لو استطعت أن أشاطركم مافى قلبى لفعلت». وقد بلغ به الاهتمام بتعليم العلم إلى أن يتحدث عن العلم وتعليم المسائل وهو فى حالة الاحتضار، وقد روى إبراهيم بن الجرّاح أن أبا يوسف مرض فأتيته أعوده فوجدته مغمى عليه فلما أفاق قال لى ياإبراهيم أيما أفضل فى رمى الجمار أن يرميها الرجل راجلا أو راكبا فقلت راجلا فقال لى أخطأت فقلت راكبا، فقال أخطأت. ثم قال إما ما كان منها يوقف عنده للدعاء فالأفضل أن يرميه راجلا وأما ماكان لايوقف عنده فالأفضل أن



يرميه راكبا. ثم قمت من عنده فما بلغت باب داره حتى سمعت الصراخ عليه وإذا هو قد مات رحمة الله عليه. كما فى كتاب بن أبى العوام بأسانيده، ونحوه فى كتاب الصيمرى بطريق أبى عبيد عن إبراهيم ابن الجراح؛ وفيه: قلت فى مثل هذا الحال؟ قال لا بأس بذلك ندرس فينجو به ناج. ثم علل عدم الركوب فى موضعه بكونه أشد للتمكن وأغزر للدعاء، وعلل الركوب فى موضعه بكونه أسرع فى التنحى. ونال بهذه المصابرة بركة العلم، فحاز رضى الله ورسوله ورضى العلماء. فمن الذين أخذوا عنه أو تفقهوا عليه: إبراهيم بن الجراح المازنى القاضى، وإبراهيم بن سلمة الطيالسى، وإبراهيم بن يوسف بن ميمون البلخى، وأبو إبراهيم بن معبد، وأحمد بن حنبل - كتب عنه ثلاثة قماطر من العلم-، وأحمد بن محمد بن عيسى السكونى، وأحمد بن منيع الحافظ، وإسحاق بن الفرات الكندى، وإسحاق بن أبى اسرائيل، وأسد بن الفرات- مدون مذهب مالك قبل سحنون - ، وإسماعيل بن حماد بن أبى حنيفة، وإسماعيل بن الفضل، وأشرف بن سعيد النيسابورى وبشار بن موسى الخفاف البصرى، وبشر بن غياث[1] أبو عبد الرحمن المريسى - بفتح

---

(١) تابع المعتزلة فى مسألة خلق القرآن فزجره أبو يوسف ولم ينزجر، وكان الواجب أن لايخوض في هذه المسألة وإن كان مراده مابين الدفتين وما فى ألسنة التالين، فأسقطه النقاد على براعته فى الفقه، وخصومه يظهر اتجاههم فى «نقض الدارمى» المنشور قبل سنوات، وقال عبد القاهر البغدادى فى أصول الدين (٣٠٨): فأما المريسى من أصحاب أبى حنيفة فإنما وافق المعتزلة فى خلق القرآن وأكفرهم فى خلق الأفعال اهـ. وقال ابن تيمية فى منهاجه (١ - ٢٥٦): كان من المرجئة ولم يكن من المعتزلة اهـ. وتنسب إليه بدع والله أعلم بثبوتها عنه. وروى ابن زنجويه عن أحمد بن حنبل قال: كنت فى مجلس أبى يوسف القاضى حين أمر ببشر المريسى فجر برجله فأخرج ثم رأيته بعد ذلك فى المجلس فقلت له: على مافعل بك رجعت إلى المجلس؟ قال: لست أضيع حظى من العلم بما فعل بى بالأمس اهـ. وأسند ابن أبى العوام بطريق الطحاوى أن أبايوسف كان يقول لبشر المريسى: أى رجل أنت لولا رأيك السوء اهـ. وقال الصيمرى: وله تصانيف وروايات كثيرة عن أبى يوسف وكان من أهل الورع والزهد غير أنه رغب الناس عنه فى ذلك الزمان لاشتهاره بعلم الكلام وخوضه فى ذلك وعنه أخذ حسين النجار مذهبه اهـ. ونزل عنده الشافعى ببغداد فى إحدى الرحلات (ز).

وتخفيف عند الجمهور، وبكسر وتشديد عند الصغاني - ، وبشر ابن المعلى. وبشر بن الوليد الكندي، وبشر بن يزيد أبي الأزهر النيسابوري، وأبو بكر ابن أخت أبي يوسف، وتوبة بن سعد المروزي، وجعفر بن يحيى البرمكي، والحسن بن أيوب أبو علي النيسابوري والحسن بن زياد اللؤلؤي، والحسن بن زياد بن عثمان بن حماد الزيادي أبو حسان، والحسن بن شبيب، والحسن بن أبي مالك، والحسن بن مسهر، والحسين بن إبراهيم بن الحر البغدادي إشكاب، والحسين بن حفص الأصفهاني والحسين بن الوليد، وحفص الفرد، وحماد بن دليل، وحيان ابن بشر بن المخارق، وخالد بن صبيح، وأبو الخطاب كاتب أبي يوسف، وخلف بن أيوب البلخي، وداود بن رشيد الخوارزمي، وسعيد بن الربيع الهروي أبو زيد، وسورة بن الحكم، وسهل بن مزاحم، وشجاع بن مخلد، وشعيب بن سليمان الكيساني، وشقيق بن إبراهيم البلخي، وعباس ابن الوليد، وأبو العباس الطوسي، وعبد الله بن عمر بن غانم الرعيني، وعبد الرحمن بن عبد الله العمري، وعبد الرحمن بن مسهر، وعبد الرحمن ابن مهدي، وعبدوس بن بشر الرازي وعثمان بن بحر الجاحظ، وعثمان ابن حكيم، وعرزم بن فروة، وعصام بن يوسف البلخي، وعلي بن الجعد الجوهري الحافظ - صاحب الجعديات المشهورة-، وعلي بن حُجر المروزي، وعلي بن حرملة الكوفي، وعلي بن خشرم، وعلي بن صالح الجرجاني، وعلي بن صبيح، وعلي بن عمروس القرظي، وعلي بن المديني، وعلي ابن مسلم الطوسي، وعمار بن عبد الملك أبو اليقظان المروزي، وعمر ابن حماد، وعمرو بن أبي عمرو الحراني، وعمرو بن محمد الناقد، وعمرو بن الوليد الأعصف، وفرات بن نصر الهروي، وفرج بن عبد الله مولى أبي يوسف. والفضل بن حاتم، والفضل بن غانم، والفضيل ابن عياض، والقاسم بن الحكم العرني، وقتيبة بن أسد، ومحمد ابن إبراهيم بن أبي سكينة، ومحمد بن بكر بن خالد القصير أبو جعفر كاتب أبي يوسف، ومحمد بن الحسن الشيباني، ومحمد بن خالد الحنظلي

الرازي، ومحمد بن أبى رجاء الخراسانى ومحمد بن سماعة التميمى، ومحمد بن الصباح، ومحمد بن عمرو بن السرى المصرفى، ومخلد ابن خالد، والمعلى بن منصور الرازى، والموجه أبو عمرو المروزى؛ وموسى ابن سليمان الجوزجانى، وأبو موسى الأنصارى، وابن أبى نجدة، ونصر ابن عبد الكريم البلخى، ووكيع بن الجراح، وهشام بن عبد الملك أبو الوليد الطيالسى، وهشام بن عبيد الله الرازى - لينوه فى روايته للفقه، وهشام بن معدان كاتب أبى يوسف، وهلال بن يحيى الرأيى البصرى المعروف بهلال الرأى - صاحب أحكام الوقف-، والهيثم ابن خارجة، والهيثم بن موسى ويحيى بن آدم، ويحيى بن عبدالصمد، ويحيى بن معين، ويحيى بن يحيى النيسابورى وابن أبى يوسف يوسف القاضى - راوى كتاب «الآثار» لأبى يوسف عن أبيه، وكثير سواهم، وفيهم من شارك أبايوسف فى الأخذ عن أبى حنيفة وفيهم أيضا من شارك محمد بن الحسن فى الأخذ عن أبى يوسف ثم أخذ عن محمد بن الحسن. وتفقه عليه عدد كثير كما يقول الذهبى وأخذ عنه أئمة كما ترى والشافعى إنما يروى عنه فى الأم والمسند بواسطة محمد ابن الحسن كما فى حديث بيع الولاء، ولم يجتمع به كما جزم به ابن تيمية وابن حجر والسخاوى وإن عاصره. وأما مافى بعض مسانيد أبى حنيفة من رواية الشافعى عن أبى يوسف فسبق قلم عن يوسف بدون (أبى) وهو يوسف بن خالد السمتى، والله أعلم.

منزلته فى الاجتهاد وبعد غوره فى التأصيل والتفريع

والاجتهاد هو استفراغ المجهود فى استنباط الحكم الفرعى عن دليله، وشرط مطلقه علم الكتاب بمعانيه شرعا ولغة، إفراداً وتركيباً، سليقة أو تعلما، وعلم السنة متنا وسندا، وعلم موارد الإجماع ووجوه القياس الشرعى إلى غير ذلك مما هو مبسوط فى أصول الفقه، وأبويوسف كان من أفذاذ أركان المجمع الفقهى الذى كان يرأسه أبو حنيفة

في الكوفة وكان يشارك الجماعة بقسط وافر في تحقيق المسائل، وتدقيق الدلائل وتدوين الأجوبة المحصة إلى وفاة أبي حنيفة تسعا وعشرين سنة مع بعض فترات يسيرة انقطع فيها عن مجلس أبي حنيفة، ولازمه سبع عشرة سنة بلا انقطاع أصلا فمثل أبي يوسف في ذكائه المفرط وحافظته الخارقة للعادة وإقباله الكلي على العلم إذا لازم ذلك المجلس بتلك المواهب وبتلك المثابرة لابد من أن تثمر مواهبه ويعلو شأنه في الاجتهاد ويحوز مرتبة الاجتهاد المطلق وإن حافظ علي انتسابه لأبي حنيفة عرفانا لجميل أستاذه عليه في تكوينه العلمي، وقد شهد له أبو حنيفة أنه أعلم أهل الأرض في طبقته كما روى الطحاوي بسنده عن أسد بن الفرات على مافي تاريخ الخطيب، وشهد له الحافظ الفقيه على بن الجعد - صاحب الجعديات المشهورة - بأنه ما رأى مثله وقال ابن أبي عمران شيخ الطحاوي: وقد رأى على بن الجعد الثوري والحسن بن صالح ومالكا وابن أبي ذئب والليث سعد وشعبة بن الحجاج ا هـ. كما أسنده الصيمري فيكون بهذا الكلام فضله عليهم. وقول الأعمش له أنتم الأطباء ونحن الصيادلة. عند جوابه استنباطاً من حديث بريرة الذي كان حدثه به، وقوله له أيضاً إني رويت هذا الحديث قبل أن يجتمع أبواك ولم أعرف تأويله إلا الساعة، شهادة له بدقة الاستنباط أيضاً. بل قال طلحة بن محمد ابن جعفر الشاهد: «هو أفقه أهل عصره ولم يتقدم عليه أحد في زمانه». وقال يحيى بن خالد: «قدم علينا أبو يوسف، وأقل مافيه الفقه، وقد ملأ بفقهه مابين الخافقين»، وقال عبد الله بن داود الخريبي الحافظ: كان أبويوسف قد اطلع على الفقه اطلاعا، يتناوله كيف يشاء، كما أخرجه ابن أبي العوام بسنده إليه، وكان يشهد له أبو حنيفة بالغلبة في مناظراته مع زفر بن الهذيل المعروف ببالغ الذكاء وقوة الحجاج كما ورد بطرق عنه، وقوة حفظه مضرب الأمثال، وسعته في معرفة الآثار وشدة تمسكه بها موضع اتفاق، فلا يكون بلوغ مثله لدرجة الاجتهاد المطلق موضع تردد.

ومن المعروف تقسيم المجتهدين إلى مجتهد مطلق مستقل غير منتسب، ومجتهد مطلق منتسب ومجتهد مقيد بمذهب يجتهد فيه على أصول إمامه كما ذكره ابن حجر المكي في «شن الغارة» ونقله بنصه عبدالحي اللكنوي في « النافع الكبير » وجرى عليه أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي في «الإنصاف في أسباب الخلاف» وإن لم يوفيا البحث حقه من التمحيص، ومع ذلك هو أقرب إلى الصواب مما عمله ابن الكمال الوزير في سرد درجات للفقه وتوزيع الفقهاء عليها - سواء كان له سلف في ذلك أم لم يكن - ولم يصب في أحد من الأمرين لافي ترتيب الطبقات ولا في توزيع الفقهاء عليها، وإن لقي استحساناً من المقلدة بعده، وكان في نفس الشيخ عبد الحي اللكنوي وقفة في صنيع ابن الكمال، وقد شفى مافي نفسه عمل الناقد العصامي الشهاب المرجاني في كتابه (ناظورة الحق) من تعقيب يهدم الأمرين: الترتيب والتوزيع معا فعاد الأمر إلى نصابه بتحقيقه فجزاه الله عن العلم خيراً، وأنقل هنا في الهامش[1]

---

(١) الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين. اعلم أن الفقهاء على سبع طبقات (الطبقة الأولى): طبقة المجتهدين في الشرع كالأئمة الأربعة ومن سلك مسلكهم في تأسيس قواعد الأصول واستنباط أحكام الفروع من الأدلة الأربعة: الكتاب والسنة والإجماع والقياس، على حسب تلك القواعد من غير تقليد أحد في الفروع والأصول.

(الثانية) : طبقة المجتهدين في المذهب كأبي يوسف ومحمد وسائر أصحاب أبي حنيفة - رحمهم الله - القادرين على استخراج الأحكام عن الأدلة المذكورة على حسب القواعد التي قررها أستاذهم أبو حنيفة رحمة الله عليه وعينها فإنهم وإن خالفوه في بعض الأحكام الفرعية لكنهم يقلدونه في قواعد الأصول، وبه يمتازون عن المعارضين في المذهب ويفارقونهم كالشافعي ونظرائه المخالفين لأبي حنيفة رحمة الله عليه في الأحكام غير المقلدين له في الأصول.

(الثالثة) : طبقة المجتهدين في المسائل التي لارواية فيها عن صاحب المذهب كالخصاف وأبي جعفر الطحاوي وأبي الحسن الكرخي وشمس الأئمة الحلواني وشمس الأئمة السرخسي وفخر الإسلام البزدوي وفخر الدين قاضي خان وغيرهم فإنهم لايقدرون على المخالفة للشيخ لا في الفروع ولا في الأصول لكنهم يستنبطون الأحكام في المسائل التي لانص فيها عنه على حسب أصول قررها ومقتضى قواعد بسطها. =

رسالة ابن الكمال فى طبقات الفقهاء بنصها للاطلاع على الترتيب والتوزيع المردودين كما سأنقل فى آخر كتابى هذا نص تعقيب المرجانى على طوله للحاجة الماسة إلى الإيقاظ لكثرة المغترين بكلام ابن الكمال. وإنزال أبى يوسف وأمثاله إلى درجة المجتهد فى المذهب كما فعل ابن الكمال حط لمنزلتهم وبخس لحقهم وإخسار فى الميزان عند من يعرف مقادير الرجال، ولذا قال المرجانى فى أبى يوسف وزفر ومحمد بن الحسن: «وحالهم فى الفقه إن لم يكن أرفع من مالك والشافعى وأمثالهما فليسوا بدونهما» - كما سيأتى - والحق أن الاجتهاد له طرفان أعلى وأدنى وفيما بين الطرفين درجات متفاوتة جد التفاوت ومنازل متخالفة كل التخالف فلا تظهر منزلة الفقيه بمجرد عده من طبقة أهل الاجتهاد المطلق المستقل، وكم بين الذين حافظوا على الانتساب من هو أعلى منزلة

=

(الرابعة): طبقة أصحاب التخريج من المقلدين كالرازى وأصحابه فإنهم لايقدرون على الاجتهاد أصلا لكنهم لإحاطتهم بالأصول وضبطهم للمآخذ يقدرون على تفصيل مجمل ذى وجهين وحكم مبهم محتمل لأمرين منقول عن صاحب المذهب أو واحد من أصحابه المجتهدين برأيهم ونظرهم فى الأصول والمقايسة على أمثاله ونظائره من الفروع، وما وقع فى بعض المواضع من الهداية من قوله كذا فى تخريج الكرخى وتخريج الرازى من هذا القبيل.

(الخامسة) : طبقة أصحاب الترجيح من المقلدين كأبى الحسين القدورى وصاحب الهداية وأمثالهما، وشأنهم تفضيل بعض الروايات على بعض آخر بقولهم: هذا أولى؛ وهذا أصح دراية، وهذا أصح رواية وهذا أوفق للقياس، وهذا أرفق للناس.

(السادسة) : طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين الأقوى والقوى والضعيف وظاهر المذهب وظاهر الرواية، والروايات النادرة، كأصحاب المتون المعتبرة من المتأخرين كصاحب الكنز وصاحب المختار وصاحب الوقاية وصاحب المجمع وشأنهم أن لاينقلوا فى كتبهم الأقوال المردودة والروايات الضعيفة.

(السابعة) : طبقة المقلدين الذين لايقدرون على ماذكر ولايفرقون بين العجاف والسمين، والشمال من اليمين، بل يجمعون مايجدون وهم كحاطب ليل فالويل لهم ولمن قلدهم كل الويل. والحمد لله أولا وآخرا. تمت الرسالة فى طبقات الفقهاء لابن الكمال الوزير.



من الذين حاولوا الاستقلال على أن الاستقلال بالمعنى الصحيح لايوجد بين الأئمة المتبوعين المعروفين، فضلا عمن بعدهم لأن أبا حنيفة تابع في معظم اتجاهه طريقة فقهاء العراق من أصحاب علي وابن مسعود رضي الله عنهما وأصحاب أصحابهم ولاسيما إبراهيم النخعي وأما مالك ابن أنس فيجري على منحى ابن عمر وزيد بن ثابت رضي الله عنهما وأصحابهما وأصحاب أصحابهما إلى الفقهاء السبعة بالمدينة وأصحابهم ولاسيما ربيعة الرأي، وأما الشافعي فقد حذا حذو ابن عباس رضي الله عنهما وأصحابه وأصحاب أصحابه بمكة كمسلم بن خالد وغيره مع الاغتراف من البحرين فقه العراق وفقه الحجاز على المنهجين، وكان في قديمه محافظا على انتسابه لمالك، إلى أن رد عليه عيسى بن ابان. وفي جديدة[1] كان على استقلاله يغلب عليه مسائل محمد. وموافقة المجتهد للمجتهد ليست من تقليده له بل من معرفته للحكم بدليله كمعرفة الآخر، وليس ادعاء ابن خزيمة وابن المنذر أنهما ماقلدا أحدا منذ بلغا الحلم برافعهما فوق المجتهدين المنتسبين إلى مستوى المستقلين في الاجتهاد في الحقيقة، والأول هو الذي ساعد محمد بن عبد الحكم في رده على الشافعي رداً قاسياً، والثاني يرمى بعزو المسائل إلى غير قائليها وبتقوية الضعيف وتضعيف القوى، وقد نقل عن أبي بكر القفال وأبي علي ابن خيران والقاضي حسين أنهم قالوا لسنا مقلدين للشافعي بل وافق رأينا رأيه، وليس هذا برافعهم أيضاً إلى طبقة الإمام الشافعي رضي الله عنه كما هو ظاهر، وليس للمتأخر نكران جميل المتقدم عليه بسبقه في تدوين العلم وأخذه عنه، وقال أبو الوليد عند تحدثه عمن بلغ درجة الاجتهاد وجمع إليه سائر العلوم - في المذهب المالكي - : ولم تحصل هذه الدرجة بعد مالك إلا لإسماعيل[2] القاضي كما نقله ابن فرحون،

(١) أي مذهبه الجديد بعد أن أتى مصر .

(٢) ومع إطراء الباجي لإسماعيل القاضي هكذا يقول داود الظاهري كلمة في إسماعيل خارجة عن الإنصاف (ز).

وأين هذا من ادعاء ابن عرفة الاجتهاد لبعض شيوخه مع اختلاف المالكية في ابن القاسم هل هو مجتهد في المذهب أم مقلد لمالك ثم على ماهو مشروح في ترجمتي أبي زيد وأبي موسى ابني الإمام التلمساني المالكي، وترى النووي ينقل في تهذيب الأسماء واللغات في ترجمة المزني عن إمام الحرمين قوله:

«أرى كل اختيار للمزني تخريجا - فيلحق بالمذهب - فإنه لايخالف أقوال الشافعي لا كأبي يوسف ومحمد فإنهما يخالفان أصول صاحبهما اهـ.» فيكون المزني في نظره في طبقة المجتهد في المذهب، وأبو يوسف ومحمد فوق مرتبة المجتهد في المذهب لظهور مخالفتهما للإمام في الأصول والفروع وإن حافظا على انتسابهما له عرفانا لجميله العظيم عليهما، وأما قول القائل إنهما لايقولان بقول إلا إذا كان قولا سمعاه منه فسنتحدث عنه في فصل خاص إن شاء الله تعالى.

ثناء أهل العلم على أبي يوسف

ترجم له الذهبي في تذكرة الحفاظ في عداد حفاظ الحديث ثم قال: وله أخبار في العلم والسيادة قد أفردته وأفردت صاحبه محمد بن الحسن رحمهما الله في جزء، وجزؤه في مناقب أبي يوسف مطبوع. سرد فيه الذهبي جملة صالحة من مناقبه تحت عنوان. (ثناء الأئمة على أبي يوسف). وقال: ذكر أسد بن الفرات عن محمد بن الحسن قال: مرض أبو يوسف فعاده أبو حنيفة فلما خرج قال: إن يمت هذا الفتى فهو أعلم من عليها وأومأ إلى الأرض. عباس الدوري سمعت أحمد بن حنبل يقول: أول ماكتبت الحديث اختلفت إلى أبي يوسف القاضي فكتبت عنه[1] ثم اختلفت بعد إلى الناس. قال: وكان أبو يوسف أميل إلينا من أبي حنيفة

(١) وماكتبه عنه نحو ثلاثة قماطر في ثلاث سنوات كما سبق (ز).



ومحمد إبراهيم بن أبى داود البرلسى، سمعت يحيى بن معين يقول: مارأيت فى أصحاب الرأى أثبت فى الحديث ولا أحفظ ولا أصح رواية من أبي يوسف.. عباس الدورى. سمعت ابن معين يقول: أبو يوسف صاحب حديث صاحب سنة. محمد بن سماعة، عن يحيى بن خالد قال: قدم علينا أبو يوسف وأقل مافيه الفقه، وقد ملأ بفقهه مابين الخافقين. (وسبق تمام كلامه). بشر بن الوليد سمعت أبا يوسف يقول: سألنى الأعمش عن مسألة فأجبته عنها، فقال لى: من أين قلت هذا؟ قلت لحديث حدثتناه أنت. فقال يا يعقوب إنى لأحفظ هذا الحديث قبل أن يجتمع أبواك فما عرفت تأويله إلا الآن. ابن الثلجى، سمعت عبد الله ابن داود الخريبى يقول: كان أبو يوسف قد اطلع على الفقه أو العلم اطلاعا يتناوله كيف يشاء. عمرو بن محمد الناقد قال ما أحب أن أروى عن أحد من أصحاب الرأى إلا عن أبى يوسف فإنه كان صاحب سنة. حنبل سمعت أحمد بن حنبل يقول: أبو يوسف كان منصفا فى الحديث. أبو خازم القاضى عن بكر العمى، عن هلال الرأى قال: كان أبو يوسف يحفظ التفسير والمغازى وأيام العرب، وكان أحد علومه الفقه. قال المزنى: كان أبو يوسف أتبعهم للحديث. أحمد بن عطية سمعت محمد بن سماعة يقول: كان أبو يوسف يصلى بعدما ولى القضاء كل يوم مئتى ركعة. عباس سمعت يحيى بن معين يقول: كان أبو يوسف يحب أصحاب الحديث ويميل إليهم. عبد الله بن على المدينى، سمعت أبى يقول كنا نأتى أبا يوسف لما قدم البصرة سنة ثمانين ومائة فكان يحدث بعشرة أحاديث وعشرة رأى، وأراه قال: ما أجد على أبى يوسف إلا حديثه عن هشام بن عروة فى الحجر[1] وكان صدوقا ا هـ. مانقلته من هذا الفصل فى جزء

---

(١) ومن راجع التلخيص الحبير (٢٤٩) وسنن البيهقى (٦ - ٦١) علم أنه لم ينفرد به بل له متابع (ز).

الذهبي في مناقب أبي يوسف وعند الحارثي بسنده عن الحسين بن الوليد: كان أبو يوسف إذا تكلم يدهش الإنسان ويحير من دقة كلامه، ورأيته يوما يتكلم في مسألة غامضة فمر في تلك المسألة مرور السهم ولم يفهم من حضره من كلامه شيئا من دقته فتعجبنا منه كيف سخر الله له هذا الشأن وكيف سهل له ا هـ.

وقال أبو القاسم شرف الدين بن عبد العليم القرتبي في الفصل الذي خصه بمناقب أبي يوسف في آخر كتابه «قلائد عقود العقيان في مناقب أبي حنيفة النعمان»: وأسند الصيمري عن الحسن بن أبي مالك قال سمعت أبا يوسف يقول ماصليت صلاة إلا دعوت الله لأبي حنيفة رحمه الله واستغفرت له. قال وكان علي بن صالح إذا حدث عن أبي يوسف يقول حدثني أفقه الفقهاء وقاضي القضاة وسيد العلماء أبو يوسف. وقال بشر بن الوليد لمستمليه يوما وقد قال خبركم يعقوب فقال: ألا تعظمه ألا تفخمه فإني مارأيت مثله. (وقد رأى ابن أبي ذئب وشعبة ومن دونهما). وأسند عن الطحاوي قال سمعت ابن أبي عمران يقول: أملى علينا علي ابن الجعد وقال أخبرنا أبو يوسف - وكان مجلسه حافلا من الناس - فقال رجل يا أبا الحسن أتذكر أبا يوسف؟ قال فكأنه وقع في قلب علي ابن الجعد أنه أراد بذلك مالا ينبغي أن يريد مثله بأبي يوسف، فقال له علي : إذا أردت أن تذكر أبا يوسف فاغسل فمك بأشنان وماء حار ثم قال والله مارأيت مثله (وسبق قول ابن أبي عمران. وقد رأى الثوري والحسن بن صالح ومالكا وابن أبي ذئب والليث بن سعد وشعبة ابن الحجاج)، وقال القرتبي أيضاً عن أبي يوسف. ثقة صدوق وثقه النسائي. قال أحمد بن كامل الشجري - مؤلف أخبار القضاة وصاحب ابن جرير - : لم يختلف يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وعلي ابن المديني في ثقته في النقل - وقال ابن حبان في كتاب الثقات له في

ترجمة أبي يوسف على ذلاقة لسانه فى أصحابنا: «كان شيخا متقنا ولسنا ممن يوهم الرعاع مالا نستحله ولا ممن يحيف بالقدح فى إنسان وإن كان لنا مخالفاً بل نعطى كل إنسان ما كان يستحقه من العدالة والجرح فأدخلنا زفر وأبا يوسف فى الثقات لما تبين عندنا من عدالتهما فى الأخبار، وأدخلنا من لايشبههما فى الضعفاء بما صح عندنا مما لايجوز الاحتجاج به» ثم ذكر وفاة أبي يوسف ووفاة ابنه يوسف ثم قال: سمعت ابن قحطبة يقول سمعت محمد بن الصباح يقول: وقيل له: لم لم تكتب عن هشيم؟ قال: لأنى لم أنصرف يوما من مجلس هشيم فسئلت عن مسألة فلم أحسنها فتركت هشيما، ولزمت أبا يوسف، وكان أبو يوسف رجلا صالحاً، وكان يسرد الصوم» ا هـ. وثقات ابن حبان من محفوظات الظاهرية رقم (٧١١)، وذكر وكيع القاضى فى أخبار القضاة عن الحسين بن محمد بن أبى معشر عن أبيه: أن أبا يوسف كان مستملى أبى معشر فى الحيرة. وعن محمد بن أشكاب عن عمر بن حفص بن غياث عن أبيه: كان الحجاج بن أرطاة لايملى علينا وكان أبو يوسف يسأله فإذا قام الحجاج قام الناس إلى أبى يوسف فأملى عليهم عن ظهر قلب وقال حفص وكنت لا أكتب إلا ماوقع في ألواحي. وقد ذكر أبو عبد الله الصيمرى فى «أخبار أبى حنيفة وأصحابه» وأبو القاسم بن أبى العوام الحافظ فى «فضائل أبى حنيفة وأصحابه» مناقب أبى يوسف بإفاضة، والخطيب على انحرافه عن أصحابنا بما أوضحته فى «التأنيب» لم يستطع أن يهمل مناقبه بالمرة بل ذكر جملة صالحة منها بأسانيد من طريق الطحاوى والصيمرى، ولم يتق الله فى سرد مثالب يرميه بها بأسانيد تالفة ذكرت دخائلها فى مواضع، ومناقب أبي حنيفة للموفق المكى ومناقبه لصاحب الفتاوى البزازية فيهما بسط لترجمته قد ذكر فى الأول أسانيد الروايات فيسهل على القارئ غربلتها إن كان خبيراً بالرجال، والثانى خلو عن الأسانيد فلا محيص عن الرجوع إلى الأصول للعلم بحقائق الروايات،

ولاكلام فى ثقة ابن أبى العوام القاضى الكبير المؤلف لمسند أبى حنيفة وكتابه السابق الذكر، وهو من أجل أصحاب النسائى والطحاوى توفي فى حدود سنة ٢٣٥ هـ مذكور بكل خير عند أهل العلم، والقضاعى يروى الكتاب عن القاضى أحمد[1] بن محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد ابن يحيى بن الحارث السعدى المعروف بابن أبى العوام عن أبيه عن جده أبى القاسم مؤلف الكتاب وأسانيده فى غاية الصحة، ولا يجهله إلا من كثر جهله أو يتجاهله لحاجة فى النفس نعوذ بالله من متابعة الهوى، وفى سداسيات الرازى رواية الكتاب عن القضاعى بسنده عن ابن أبى العوام المؤلف، والجزء الذى أفرده الذهبى فى مناقب أبى يوسف فيه فوائد، وكذا ترجمة أبى القاسم القرتبى لأبى يوسف، وللعلامة نوح بن مصطفى القونوى صاحب المؤلفات الكثيرة أيضاً جزء مفيد فى ترجمته، وكذا للزيلى جزء فنكتفى بهذا القدر فى ثناء الأئمة عليه رضى الله عنه ونفعنا بعلومه.

مؤلفاته فى غاية الكثرة

وللإمام أبى يوسف رحمه الله مؤلفات كثيرة مذكورة فى كتب أهل العلم لكن الذى وصل إلينا من كتبه قليل بالنظر إلى كثرة مؤلفاته، فمما وصل إلينا كتاب «الآثار» فى أدلة الفقه روى جلها عن أبى حنيفة، وله مسند آخر يروى عنه فى الكتب ولم نطلع عليه، ومما وصل إلينا من مؤلفاته كتاب «اختلاف ابن أبى ليلى وأبى حنيفة» وكتاب «الرد على سير الأوزاعى» وكتاب «الخراج» وهو رسالته إلى الرشيد فى أحكام الأموال ألفها على طلب منه، ومقدمتها تدل على أنه لم يكن يحابى أحداً

---

(١) وهو من ثقات أهل العلم توفى يوم الأحد ٢١ شعبان سنة ٤٠٥ هـ. راجع قضاة مصر للكندى، وتاج التراجم ص ٩٥، وظن ابن حجر أنه هو المؤلف بل مؤلف الكتاب هو جده المذكور فى ترجمة النسائى فى تذكرة الحفاظ للذهبى، وإنما هو راويته (ز).

فى الحق، ولم يؤلف أحد من أهل طبقته مثيل هذا الكتاب، بل لو قلنا: لم يؤلف مثله لم نكن مغالين، فمن طالع الكتاب وقارنه بالكتب التى ألفت فى هذا الباب اعترف بذلك، وعليه شروح تبرز خباياه وتستخرج كنوزه وخفاياه. وينسب إليه كتاب فى المخارج والحيل محفوظ بدار الكتب المصرية وبمكتبة على باشا الشهيد فى الآستانة طبعة جوزيف شخت المستشرق الألمانى بأسم محمد بن الحسن، وقال محمد بن إسحاق النديم: لأبى يوسف من الكتب فى الأصول والأمالى: كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب الصيام، كتاب الفرائض، كتاب البيوع، كتاب الحدود، كتاب الوكالة، كتاب الوصايا، كتاب الصيد والذبائح، كتاب الغصب، كتاب الاستبراء. ولأبى يوسف إملاء رواه بشر بن الوليد القاضى يحتوى على ستة وثلاثين كتاباً مما فرعه أبو يوسف، وكتاب اختلاف (علماء) الأمصار، وكتاب الرد على مالك بن أنس، وكتاب رسالته فى الخراج إلى الرشيد، وكتاب الجوامع، ألفه ليحيى بن خالد يحتوى على أربعين كتابا ذكر فيه اختلاف الناس والرأى المأخوذ به ا هـ.
وقال طلحة بن محمد بن جعفر الشاهد: أبو يوسف مشهور الأمر ظاهر الفضل وهو صاحب أبى حنيفة وأفقه أهل عصره ولم يتقدمه أحد فى زمانه وكان النهاية فى العلم والحكم والرياسة والقدر وأول من وضع الكتب فى أصول الفقه على مذهب أبى حنيفة وأملى المسائل ونشرها وبث علم أبى حنيفة فى أقطار الأرض ا هـ. كما حدث بذلك الخطيب عن التنوخى عنه. فأوليته فى وضع الكتب فى أصول الفقه على مذهب أبى حنيفة لاتنافى أولية الشافعى فى وضع الكتب فى أصول الشافعى؛ بل صنيع الشافعى فى مناقشة من تقدمه فى مسائل الأصول فى كتبه من أجلى الأدلة على أن أوليته بالنظر إلى مذهبه فقط، ومع ظهور هذا يسعى بعضهم فى إرهاق (وضع الكتب فى أصول الفقه على مذهب أبى حنيفة) وبتحميله مالا يحتمله من المعنى. فإن كان لابد من رد هذا

القول فليتذرع إلى ذلك بنسبة قائله إلى الاعتزال نسأل الله العافية. قال الذهبي في ترجمة أبي يعلى الموصلي: قال أبو على الحافظ لو لم يشتغل أبو يعلى بكتب أبي يوسف على بشر بن الوليد لأدرك بالبصرة سليمان ابن حرب وأبا الوليد الطيالسي ا هـ. وهذا دليل على كثرة كتب أبي يوسف كثرة بالغة لأن الرواة عندهم سرعة بالغة في سماع الكتب وتلقيها، وكم بينهم من يتم صحيح البخاري في ثلاثة أيام، ولولا الكثرة المفرطة في مؤلفات أبي يوسف لما حال تلقيها دون إدراك الشيخين المذكورين ليعلو سنده بهما، وكثرة مجلدات بعض الكتب مدعاة لضياعها، وفي كشف الظنون: ان الأمالي لأبي يوسف في ثلثمائة مجلد، ولو كان كل مجلد عبارة عن جزء حديثي لكان الكتاب يعد أيضاً كبيراً جداً بالنظر إلى عصره على أنا رأينا في كلام القرتبي السالف الذكر مانصه: «ومن مناقب أبي يوسف أنه صنف التصانيف المبسوطة، ومن ذلك الإملاء، والأمالي، وأدب القاضي - أملاه على بشر بن الوليد - والمناسك وغير ذلك. حكى لنا الشيخ يحيى الغزي الواعظ في المسجد الحرام بجانب الحجر مواجها لميزاب الكعبة المشرفة حين قدم إلى مدينة زبيد في سنة ثمان وتسعمائة أنه وقف على الأمالي لأبي يوسف رحمه الله تعالى في ثلاثمائة مجلد في مدرسة بمدينة غزة من أرض الشام في خزانه مفردة لها ا هـ». ولعلها كانت في دولاب خاص كما فعلوا بالكواكب الدراري لابن زكنون بظاهرية دمشق

وليس عندنا أي نبأ عن هذا الكتاب الضخم، ولعله ضاع فيما ضاع في الحرب الضروس التي زالت بها الدولة الجركسية من مصر في القرن العاشر الهجري وللسلف مؤلفات يعد بعضها بالمئات من المجلدات ككتاب (الفنون) لأبي الوفاء بن عقيل الحنبلي، وكتاب (حدائق ذات بهجة) في التفسير لأبي يوسف عبد السلام القزويني وتفسير أبي الحسن الأشعري وتفسير الجبائي وتفسير القاضي عبد الجبار وغير ذلك ، لانجد

لها أثراً فى الخزانات وكل ذلك مما ضاع فى حروب لاتبقى ولاتذر، وكم لمغول الشرق وآل جنكيز من اعتداءات شنيعة - قبل أن يسلموا - فقدنا بها معظم المؤلفات العظيمة فى الشرق الإسلامى - عوض الله للخلف ماضاع عنهم من تراث السلف - وفى البقية الباقية من التراث غنى وبلاغ وهدى إذا تمكنا من الاستمساك بها، واهتدينا بهديها، والله الهادى لمن استهداه.

رأيه في مسائل الكلام المتنازع فيها في عصره

روى ابن أبى العوام عن محمد بن أحمد بن حماد عن محمد بن شجاع عن الحسن بن أبى مالك: سمعت أبا يوسف يقول: «القرآن كلام الله، من قال كيف ولم، وتعاطى مراء ومجادلة استوجب الحبس والضرب بالسوط المبرح». وبه سمعت أبا يوسف يقول: «لايفلح من استحلى شيئا من الكلام». ويقول احفظوا عنى هذا ولقد كان يقول: «لو قدرت أن أقاسمكم ماعندى وما فى قلبى من العلم لفعلت، وكان ناصحا وماسمعته قط يرخص فى شىء من الكلام ولقد كان ينهانا عنه أشد النهى». وبه إلى ابن شجاع: قلت للحسن بن أبى مالك: أروى عنك أن أبا يوسف كان يرى أن من زاد على أن القرآن كلام الله أنه يرى عليه العقوبة بالضرب قال نعم ارو ذلك عنى، سمعت أبا يوسف يقول من سأل عنه عوقب. قلت يا أبا على فهل توافق أبا يوسف على هذا؟ قال لو خالفت فى جميع قوله لوافقته على هذا، من سمعته يسأل عن شىء من هذا فهو رجل سوء لايؤديه سؤاله إلى خير، وسمعت محمد بن شجاع يقول سمعت الحسن ابن أبى مالك وبشر بن الوليد يقولان: إن رجلا حكى أن أبا يوسف قال القرآن مخلوق. فأتينا أبا يوسف فقلنا: نحن بطانتك وخاصتك تخبر غيرنا بشىء تنهانا عنه. قال وماهو؟ فذكرنا له ماحكى. فقال لنا: يامجانين هؤلاء يكذبون على الله عز وجل فكيف لايكذبون على؟ وقال:

أهل البدع يحكون كلامهم ويكذبون على الناس. وقال الطحاوى حدثنى يحيى بن عثمان عن أبى إبراهيم (بن معبد): ضرب أبو يوسف رجلا من الأبناء كان يرى رأى الجهمية خمسة وثلاثين سوطا وقال: لولا أنه كان من الأبناء لزاده -وهذا ظن الراوى -، وروى الطحاوى عن على بن عبدالرحمن ابن المغيرة عن سعيد بن ديسم سمعت إبراهيم بن الجراح يقول كنا عند أبى يوسف ومعنا بشر وفى المجلس معنا يوسف بن أبى يوسف فتكلموا فى مسألة فقال ليوسف: ما أنت وذا أقبل على داحك[1] - وكانت عليه جبة وشىء له قيمة - ، وحدث أبو بكر الخصاف أحمد بن عمرو بن مهير عن أبيه سمعت الحسن يقول قال أبو يوسف: أعلم ماتكون بالكلام أجهل ماتكون بالله عز وجل. وروى الطحاوى عن ابن أبى عمران عن بشر ابن الوليد سمعت أبا يوسف يقول: «من طلب غريب الحديث كذب ومن طلب المال بالكيمياء أفلس ومن طلب العلم بالكلام تزندق». وعن إبراهيم بن الجنيد عن على بن الجعد قال سمعت أبا يوسف يقول وسأله رجل فقال يا أبا يوسف يذكرون أنك تجيز شهادة من يقول: إن الله لايعلم مايكون حتى يكون. فقال: ويحك هذا استتيبه فإن تاب وإلا قتلته وروى أسد بن الفرات عن أبى يوسف أنه قال : «ذروا الخصومة فى الدين والمراء فيه والجدال، فإن الدين واضح بين، قد فرض الله عز وجل فرائضه وشرع سننه وحد حدوده وأحل حلاله وحرم حرامه فقال (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام دينا) فأحلوا حلال القرآن وحرموا حرامه واعملوا بمحكمه وآمنوا بالمتشابه منه واعتبروا بالأمثال فيه، فلو كانت الخصومة فى الدين تقوى عند الله لسبق إليها رسول الله ﷺ وأصحابه بعده فهل اختصموا فى الدين أو تنازعوا فيه،

(١) الداح : نقش يلوح به للصبيان يعللون به (ز).

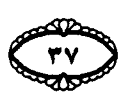
وقد اختصموا فى الفقه وتكلموا فيه واختلفوا فى الفرائض والصلاة والحج والطلاق والحلال والحرام ولم يختصموا فى الدين ولم يتنازعوا فيه فاقتصروا على تقوى الله وطاعته والزموا ماجرت به السنة وكفيتم فيه المؤونة ودعوا ما أحدث المحدثون من التنازع فى الدين والجدال فيه والمراء فإن لزوم السنة عصمة بإذن الله تعالى لمن لزمها، والذى سنها كان أعلم بما فى خلافها من الخطأ والزلل وقد أنزل الله عز وجل فى كتابه (وإذا رأيت الذين يخوضوه فى آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا فى حديث غيره إنكم إذاً مثلهم) ولو شاء أنزل فى ذلك جدالا وحجاجاً ولكنه أبى ذلك ونهاهم فقال (فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا فى حديث غيره) وقال (فإن حاجوك فقل أسلمت وجهى لله ومن اتبعن) ولم يقل وحاجهم. وعن إبراهيم بن الجنيد عن على بن الجعد سمعت أبا يوسف وسأله رجل فقال يا أبا يوسف يذكرون عنك أنك تجيز شهادة من يشتم أصحاب النبى ﷺ على التأويل فقال: «ويحك هذا أحبسه وأضربه حتى يتوب». وتلك الروايات مما أسنده ابن أبى العوام فى كتابه، وعن عثمان بن حكيم أنه رفع إلى الرشيد زنديق فدعا أبا يوسف ليكلمه فقال له الرشيد: كلمه وناظره، فقال أبو يوسف: «يا أمير المؤمنين ادع ادع بالسيف والنطع واعرض عليه الإسلام فإن أسلم وإلا فاضرب عنقه، هذا لايناظر وقد ألحد فى الإسلام» كما فى تاريخ الخطيب ومناقب الموفق. وذكر الذهبى فى جزئه عن على بن الجعد عن أبى يوسف: من قال إيمانى كإيمان جبريل فهو صاحب بدعة ا هـ. وذكر وكيع القاضى عن محمد بن اشكاب عن أبيه وعن الهيثم بن خارجة عن أبى يوسف: بخراسان صنفان ماعلى الأرض شر منهما: المقاتلية والجهمية - يعنى المجسمة والجبرية- وعلى صرامة أبى يوسف فى السنة وقوة اعتصامه بها وشدته فى أهل البدع كما رأيت تجد أناسا من النقلة لايسعهم إلا أن ينالوه ويرموه بالتجهم أو الإرجاء وهو من جميع البدع براء - والإرجاء الذى ينسب إليه

هو محض السنة كما أوضحت ذلك فى التأنيب. بل خلاف ماذهب إليه يوقع فى مذهب الخوارج أو المعتزلة عند من يعى مايقال له، ولست أتحدث هنا عن كلام أمثال العقيلى ممن ضاعت موازين عقولهم فى نقد الرجال اكتفاء بما ذكرت فى بلوغ الأمانى والتأنيب وتقدمة نصب الراية وفيما علقته على جزء الذهبى فى مناقب أبى يوسف رحمه الله ورضى عنه وأرضاه وفى ذلك مايغنى عن الإعادة والله الهادى للصواب.

اجتماع أبي يوسف بمالك بن أنس رضي الله عنهما

اجتمع أبو يوسف بمالك - عالم دار الهجرة - عام حجه مع الرشيد، وقد ذكر ذلك وكيع القاضى فى أخبار القضاة وابن أبى العوام فى كتابه السابق ذكره وابن عساكر فى كشف المغطى، ومن المعروف أن أبا يوسف لما حج مع الرشيد سأله أبو يوسف أن يجمعه مع مالك للمناظرة فى مسألة الحكم بشهادة شاهد واحد ويمين المدعى كما هو مذهب أهل المدينة فأبى مالك وأناب عنه المغيرة المخزومى أو عثمان بن كنانة من أصحابه فتلا أبو يوسف آيات الشهادة وقال : لاتسمع أن الله ذكر إلا شاهدين وأربعة شهداء.. ولم يصح عن النبى ﷺ أنه قضى به وإنما يدور هذا الحديث على سهيل عن أبى صالح ثم نسيه سهيل فكان يحدث ويقول حدثنى ربيعة عنى فلما نسيه سهيل بطل الخبر. فقال المغيرة : فلما قضى به رسول الله ﷺ وقضى به على وفلان فقال أبو يوسف: أنا أكلمك بالقرآن وأنت تكلمنى بأفعال الناس، أتراك تعرفنى بهذا وبما قضى به على وغيره[1]؟! فقال المغيرة: أفأنت كافر بنبى قضى باليمين مع الشاهد

(١) ولسعة علم أبي يوسف في قضايا علي رضي الله عنه وقضايا شريح خاصة كما سبق استنكر قيام مناظرة بتعليم قضايا علي كرم الله وجهه (ز) .



أو مؤمن به؟ فسكت أبو يوسف ا هـ كما أشرت إلى ذلك فيما علقت على (الانتقاء) لابن عبد البر، وما كان لأبى يوسف غير السكوت تجاه مثل ذلك المناظر، وقد أفاض محمد بن الحسن فى التدليل على قول أصحابنا فى موطنه، وقد أشرت إلى أدلة أصحابنا فى ذلك فى (النكت الطريفة) إشارة وافية مع ذكر جماعة من كبار المالكية خالفوا مالكا فى المسألة، وفى كتاب ابن أبى العوام عن الطحاوى ثنا ابن أبى عمران ثنا على بن صالح وبشر بن الوليد جميعا عن أبى يوسف قال قدمت المدينة فأخرج إلى من أثق به صاعا فقال لى: هذا صاع النبى ﷺ فقدرته خمسة أرطال وثلثا. قال لنا ابن أبى عمران: الذى أخرج لأبى يوسف هذا الصاع هو مالك بن أنس ا هـ. وقد بسطنا القول فى ذلك فى «إحقاق الحق»، وأما الوقف فقد حكى الطحاوى عن عيسى بن ابان أن أبا يوسف لما قدم بغداد من الكوفة كان على قول أبى حنيفة فى بيع الأوقاف حتى حدثه إسماعيل بن علية عن ابن عون عن نافع عن ابن عمر فى صدقة عمر بسهامه من خيبر فقال : هذا مما لا يسع خلافه ولو تناهى هذا إلى أبى حنيفة لقال به ولما خالفه. وروى الطحاوى عن بكار بن قتيبة: قدم أبو يوسف البصرة حاجاً مع هارون الرشيد وهو على مذهب أبى حنيفة فى إطلاق بيع الأوقاف فجعل لايرى أرضاً نفيسة من البصرة فيسأل عنها إلا أخبر أنها وقف رجل من أصحاب النبى ﷺ فدخل قلبه من ذلك شىء ثم صار إلى المدينة فرأى ما هناك من صدقات أصحاب رسول الله ﷺ فقدم بغداد وقد زال عن قلبه كل ما كان فيه من بيع الأوقاف ا هـ وكان أبويوسف اطلع على الموطأ بمناولة أسد بن الفرات لنسخته إياه وكان محمد بن الحسن يعد هذا اكتفاء بشم العلم حيث لم يرحل أبو يوسف إلى مالك ورحل هو إليه كما هو معروف لكن لم تكن حاجة أبى يوسف إلى الموطأ كحاجة محمد إليه لسعة دائرة أبى يوسف فى معرفة الأحاديث

والآثار. وروى وكيع القاضى فى أخبار القضاة عن أحمد بن إسماعيل السهمى عن مطرف الأصم: قدم هارون المدينة ومعه أبو يوسف فبعث إلى مالك بن أنس بأمر أمير المؤمنين أن يخرج إليه فكتب إليه مالك: يا أمير المؤمنين إنى رجل عليل فإن رأى أمير المؤمنين أن يكتب إلى بما أراد فعل. فأراد أن يكتب إليه، فقال له أبو يوسف: ابعث إليه حتى يجيئ إليك، فبعث إليه فجاء فى دار مروان وقد هيئ لكل إنسان مجلس فهيئ لمالك مجلسه الذى له، فقال له أبو يوسف: ماترى فى رجل حلف لايصلى نافلة أبداً؟ قال : يضرب ويحبس حتى يصلى، قال: فجاء هارون فقال له أبو يوسف يا أمير المؤمنين إنى سألت مالكا عن كذا وكذا فقال كذا. فقال له هارون: وترى ذلك يا أبا عبد الله؟ قال: لا . قال أبو يوسف: أليس أفتيتنى بذلك؟ قال: بلى. ولكن أبا يوسف رجل عراقى إن أفتيته بترك النافلة يفتى الناس بترك الفريضة. وأنت لا أخافك على ذلك. فلما خرج مالك خرج معه أبو يوسف يتوكأ عليه (أى لعلته) ومالك يقول له ارجع حتى بلغه منزله. وروى أيضاً عن محمد بن إسماعيل السلمى ومحمد بن العباس الكابلى عن عبد العزيز بن عبد الله الأويسى. عن مالك بلغنى أن أبا يوسف جاءه إنسان فقال إنى حلفت بطلاق امرأتى لأشترين جارية، وذلك يشتد على لمكان زوجتى ومنزلتها عندى فقال له أبو يوسف فاشتر سفينة فهى جارية. لكن المبلغ لم يضبط وإنما السؤال عمن يراد حلفه على أن لايشترى جارية فأمره بالحلف قاصداً بالجارية السفينة. والسهمى يروى عن مالك وغيره بالبواطيل قاله ابن عدى، ومطرف مضطرب الحديث والسلمى تكلموا فيه فى نقد ابن أبى حاتم، والكابلى غير مرضى عند ابن المنادى وعبد العزيز انفرد بتضعيفه أبوداود والخبر عن كل حال من البلاغات.

أخذ أبي يوسف المغازي والسير عن محمد بن إسحاق

من المعـروف عند أهل العلم سـعـة اطلاع أبي يـوسف على المغـازى والسير وقد سبق بيان حفظه لها في كلام هلال بن يحيى البصرى، وكان جماعـا للعلوم يأبى التـقصـيـر فى علم من العلوم، وقـد لازم أبو يوسف محمد بن إسحاق عندما قدم الكوفة إلى أن استنفد ماعنده من علم المغـازى والسـيـر، وانقطع لذلك عن مجلس أبي حنيفـة مـدة، بل لم يأب الاستعانة بالواقدى فى تعرف المشاهد الأثرية بالمدينة المنورة مساء، ليعرفها الرشيد بعد ذلك نهاراً فى حجه معه، وهو سبب انتقال الواقدى إلى العراق مغدقاً عليه كل خير تقديرا لعلمه الواسع فى أنباء الصدر الأول، مع أن ابن إسحاق والواقدى كلاهما ممن تكلموا فيهم وكان مالك لايرضى الأول بل كان يتكلم فيه[1] بقسوة، وكان ابن إسحاق غير مرضى أيضاً عند أبي حنيفة، وقال ابن رجب فى شرح علل الترمذى: تنسب إلى محمد بن إسحاق غير واحدة من البدع، واستقر الرأى على أنه يؤخذ عنه المغـازى بشـروط، ولاتقـبل عنعنتـه لكثـرة تدليـسـه، وأطلت الكلام فى الواقدى فى مقدمة طبقات ابن سعد، ويقال إن مجافاة مالك لابن إسحاق ناشئة من طعنه فى نسب مالك كما يقال فى سعد بن إبراهيم مثل ذلك، ولا أظن أن يكون ذلك صحيحاً لأن أئمة الدين يجب أن يكونوا أنزه لسانا وجناناً، من أن ينزلوا إلى هذه الدركة، على أن البشر لايخلو من انفعال نفسانى تبدر منه بسببه بادرة وفلتة يتوب منها بعد لحظة والله أعلم.

---

(١) كان يتكلم فى أناس، وأناس كانوا يتكلمون فيه، راجع تاريخ الخطيب (١ - ٢٢٣) وجامع بيان العلم (٢ - ١٦٠) (ز) .

وقد ذكر الموفق المكى بطريق محمد بن موسى الحاسب: (أنبأنا إسحاق بن أبى اسرائيل، قال كان أبو يوسف يقول: اختلفت إلى أبى حنيفة فى التعلم منه، ولكن كان لايفوتنى سماع الحديث من المشايخ فقدم محمد بن إسحاق صاحب المغازى الكوفة، فاجتمعنا إليه وسألناه بأن يقرأ علينا كتاب المغازى فأجابنا إلى ذلك، فتركت الاختلاف إلى أبى حنيفة، وأقمت على محمد بن إسحاق أشهراً حتى سمعت الكتاب منه فلما فرغت رجعت إلى أبى حنيفة، فقال لى يا يعقوب ماهذا الجفاء؟ قلت لم يكن ذاك، ولكن قدم محمد بن إسحاق المدينى ها هنا فاشتغلت بسماع كتاب المغازى منه، فقال لى يايعقوب إذا رجعت إليه فسله من كان فى مقدمة طالوت؟ وعلى يدى من كان راية جالوت؟ فقلت له: دعنا من هذا ياأباحنيفة فوالله ما أقبح بالرجل يدعى العلم فيسأل أبدر كان قبل أم أحد؟ فلا يعرفه ا هـ» وهذا كلام لاغبار عليه، إذ لا لوم على أبى يوسف في ان ينتقى مما عند مثل محمد بن إسحاق فى المغازى، ولا على أبى حنيفة فى عدم اطمئنانه إلى علم محمد بن إسحاق بالمغازى، وقد تلقى أبو حنيفة المغازى من مثل الشعبى المعترف بسعة علمه فى ذلك عند مثل ابن عمر رضي الله عنهما وإن لم يكن متفرغا لها-، وليس فى الخبر المذكور مساس بأحد الجانبين كما لا مأخذ فى سنده.

لكن مانقله ابن خلكان من الجليس الصالح للمعافى الجريرى بإغفال السند خيانة وغش ولو كان ذكر السند لرأى القارئ فيه كذابا مكشوف الأمر فينبذه نبذ كل افتعال.

ونص مافى الجليس مع السند - فى المجلس الثالث والخمسين - : «حدثنا محمد بن الحسن بن زياد المقرئ حدثنا محمد بن خزيمة بنيسابور عن المزنى عن الشافعى قال: مضى أبو يوسف القاضى ليسمع المغازى

من ابن إسحاق أو من غيره فأخل مجلس أبى حنيفة أياما فلما أتاه قال له أبو حنيفة: يا أبا يوسف من كان صاحب راية جالوت. قال له أبويوسف: إنك إمام وان لم تمسك عن هذا سألتك والله على رؤوس الملأ: أيما كانت أولا بدر أو أحد؟ فإنك لاتدرى أيهما كان قبل فأمسك عنه[1]».

ومبلغ الفرق بين الروايتين ظاهر بين، هكذا يفعل أخبث الكذبة، يتزيد مايشاء فى حكاية مروية.

ورواية صاحب الجليس الصالح اختلاق صرف تكذبه شواهد الحال لأن أبا حنيفة هو الذى يحدث أصحابه فى مسانيده عن تفضيل عمر رضى الله عنه أصحاب بدر فيما فرض لهم فى الديوان على باقى أصحاب الغزوات المتأخرة وهو الذى يتلو فى ختماته ليلا ونهاراً قوله تعالى : (ولقد نصركم الله ببدر وأنتم أذلة) المعروف نزوله فى أحد - وهذا مما يعلمه صغار أهل العلم فضلا عن إمام الأئمة وشيخ فقهاء الأمة - ، وهو الذى أملى على أصحابه «كتاب السير الصغير» فرد عليه الأوزاعى، وانبرى للدفاع عن أبى حنيفة وأبويوسف نفسه فى كتابه المعروف فكيف يتصور؟ أن يجهل أبو حنيفة فى نظر أبى يوسف (أبدر كانت قبل أم أحد؟) مع أن ذلك ليس مما يجهله إلا بعض أطفال الكتاتيب، أم كيف يظن بأبى يوسف أن يسيء الأدب؟ مع أستاذه الذى إجلاله له بكل وسيلة مستفيض متواتر، لما له من اليد البيضاء فى تكوينه العلمى والإنفاق عليه مدة طلبه للعلم، وعرفانه الدائم لهذا الجميل العظيم طول حياته مشهور معروف.

(١) نقل لى هذا النص من النسخة المحفوظة فى مكتبة الحاج سليم فى اسكدار بالآستانة فضيلة الأستاذ البحاثة السيد محمد حزمى حفظه الله وجزاه عن العلم خيراً (ز).



لكن ابن خلكان يلذه تسجيل ماينال من إمام الأئمة من كل مصدر تالف ولايتحاشى تدوين أسطورة الأباريق الرصاص عن حماد عجرد المكشوف الأمر، وصلاة القفال التي لايشك في اختلاقها سوى قلوب عليها أقفالها في حين أنه يتفادى نقل مايمس إمامه نفسه. وصاحب (الجليس الصالح) هو الذي يحكي أن المأمون حمل الشافعي على شرب عشرين رطلا من النبيذ ففعل ولم يتغير عقله، كما في لسان الميزان مع أنه لم يجتمع به في عهد خلافته أصلا، وهو كذب بحت كهذه الأقصوصة، ولو ذكر ابن خلكان السند لبرئت ذمته وعلم الجمهور افتعال الرواية بكذاب مشهور في سنده لكنه تولى كبر الفرية وهذا هو الخزي المبين، والمعافى الجريري ليس من رجال التحري في النقل وكتابه يجمع بين الجد والهزل ويحوي طرائف الحكايات والنوادر المضحكات، ولو في أكبر إمام من الأئمة الأعلام بأسخف سند شأن كتب الأدب لغير المتحرين، وفي سند الحكاية هنا (محمد بن الحسن بن زياد المقرئ) وهو النقاش المشهور بالكذب صاحب (شفاء الصدور) في التفسير راجع ترجمته في تاريخ الخطيب وميزان الاعتدال ولسان الميزان، قال طلحة بن محمد الشاهد: كان النقاش يكذب في الحديث والغالب عليه القصص ا هـ. وقال البرقاني كل حديث النقاش منكر وليس في تفسيره حديث صحيح. وقال اللالكائي كتابه (إشفاء[1] الصدور) لا شفاء الصدور، وقال الخطيب: وفي أحاديثه مناكير بأسانيد مشهورة، وقال الذهبي: إنه كذاب. وأثنى عليه الداني لكن لبعد داره كان غير خبير بأحواله عند أهل النقد. هكذا صنيع هؤلاء في إمام الأئمة، وفي ذلك عبر.

---

(١) أي جعل الصدور على شفا الهلاك (ز).

هل اجتمع الشافعي بأبي يوسف

رضي الله عنهما

اجتماعه به ممكن باعتبار معاصرته له، وقد ورد سؤال الشافعي أبايوسف عن النبيذ في جامع المسانيد لأبي المؤيد الخوارزمي لكنه خال من السند مع عدم ذكر الحسن بن أبي مالك المذكور كراو عنه في عداد من أخذ عن الشافعي في كتب مناقب الشافعي التي تستقصي ذكر شيوخه ومع جزم شيوخ الرواية أنهما لم يجتمعا أصلا، ولو ورد ذلك بسند يعول عليه لكنا قلنا إنه يكتفي بإمكان اللقى وإن لم يثبت اجتماعهما في غير هذا الخبر، ولايستبعد أن يكون الأصل (يوسف) وزيد عليه (أبا) سهوا، ويوسف هنا يوسف بن خالد السمتي، وهو من شيوخ الشافعي باتفاق. وأما دعوى ابن الجويني مناظرة الشافعي أبا يوسف بمحضر الرشيد في المدينة المنورة في مسائل وفي مكة المكرمة في مسألة في كتابيه «مغيث الخلق» و«المستظهري» فقد بينا وجوه تفنيدها في إحقاق الحق (ص ١٠، ١١) فلا داعي إلى إعادة الكلام لأن سقوطها في غاية الظهور، وأما دعوى اجتماعهما في مجلس الرشيد يوم حمل الشافعي إلى العراق سنة ١٨٤ هـ في الرحلة التي يرويها عبد الله ابن محمد البلوي وأحمد بن موسى النجار فلا يتصور صدقها أيضاً لتقدم وفاة أبي يوسف على ذلك التاريخ بسنتين - ولا بعث قبل النشأة الأخرى ليتم هذا الاجتماع وليمكن إبعاد أبي يوسف من المجلس سحباً بالرجل كما يهذي به بعضهم وهنا رحلة أخرى غريبة التلفيق، وتبيين حالة الرحلتين في «بلوغ الأماني» (ص ٢٨)، ومما يفضح وجوه الاختلاق فيما يرويه البلوي كون وفاة أبي يوسف قبل ذلك التاريخ بسنتين - كما سبق - وعدم اجتماعهما أصلا على تعاصرهما عند النقاد، وعدم تولي محمد

ابن الحسن المظالم أصلا، وكونه قاضياً بالرقة إذ ذاك، وكونه هو الذى أنقذ الشافعى من المحنة، وتلقى الشافعى العلم منه بعد ذلك، وبلوغ ماسمعه الشافعى منه حمل بختى[1] من الكتب، وكون الشافعى إذ ذاك فى عهد الأخذ والتلقى لافى مرتبة الإمامة والقدوة حتى يتصور أن يحسده حاسد وكون الشافعى مقراً بفضله عليه فى كل فرصة، وتأخر ادعاء الشافعى الاجتهاد والقيام بالدعوة إلي مذهبه إلى مابعد وفاة محمد بن الحسن بست سنوات عند قدومه بغداد ثانى مرة سنة ١٩٥ هـ كما أوضحت ذلك كله فى (بلوغ الأمانى) و(إحقاق الحق) و(التأنيب) وغيرها فيكون ادعاء اجتماع الشافعى بأبى يوسف ومحمد بن الحسن معا فى العراق سنة ١٨٤ هـ فى مجلس الرشيد وسعيهما فى قتله عند الرشيد من أسخف الكذب وأسقطه، وإن أخرج الرحلة التى تنص على ذلك كله مثل الآبرى وأبى نعيم الأصفهانى والبيهقى. فإذا لم يتحاش هؤلاء من تسجيل هذا الاختلاق المفضوح من كل ناحية لايستغرب أن يغتر به عبد الملك بن الجوينى وأبو حامد الطوسى والفخر الرازى فيدونوا فى صدد ترجيح مذهبهم تلك الرحلة الكاذبة حاملين بين ضلوعهم نار حقد لاتنطفئ ضد أصحاب أبى حنيفة فقهاء الملة لظنهم أن مافى تلك الرحلة صحيح كله، ولو كان ذلك صحيحاً كما ظنوا لكان أصحاب أبى حنيفة من أسقط خلق الله حقاً لكنهم براء صدقا من تلك التهمة الشنعاء بشهادة نفس تلك الرحلة المفضوحة وبشهادة التاريخ الصحيح وإن لم ينتبه إلى ذلك ابن الجوينى والغزالى والفخر الرازى لقلة إلمامهم بالمنقول وبأحوال رجال النقل اكتفاء منهم بالمعقول والجدل معولين على نقول

---

(١) ويتمنى بعض الناس أن لو خلت الأرض من الرواحل لئلا يحكى أن الشافعى حمل حمل راحلة من الكتب بسماعه لها كلها من محمد بن الحسن (ز).

هؤلاء، قال الذهبي في الميزان: عبد الله بن محمد البلوى عن عمارة ابن زيد قال الدارقطني: يضع الحديث قلت (أي الذهبي) روى عنه أبوعوانة في صحيحه في الاستسقاء خبراً موضوعاً ا هـ. وقال ابن حجر في اللسان: وهو صاحب رحلة الشافعي طولها ونمقها وغالب ما أورده فيها مختلق ا هـ وفي توالي التأنيس : وأما الرحلة المنسوبة إلى الشافعي المروية من طريق عبد الله بن محمد البلوى فقد أخرجها الآبرى والبيهقي وغيرهما مطولة ومختصرة وساقها الفخر الرازي في مناقب الشافعي بغير إسناد معتمداً عليها وهي مكذوبة وغالب مافيها موضوع وبعضها ملفق من روايات ملفقة ا هـ وقال الذهبي : أحمد بن موسى النجار حيوان وحشي قال قال محمد بن سهل الأموى حدثنا عبد الله ابن محمد البلوى فذكر محنة مكذوبة للشافعي فضيحة لمن تدبرها ا هـ. وأقره ابن حجر في اللسان، وقال ابن كثير في تاريخه (١٠ - ١٨٢) (من زعم من الرواة ان الشافعي اجتمع بأبي يوسف كما يقوله عبد الله ابن محمد البلوى الكذاب في الرحلة التي ساقها للشافعي فقد أخطأ في ذلك وإنما ورد الشافعي بغداد في أول قدمة قدمها إليها سنة أربع وثمانين ومائة، وإنما اجتمع الشافعي بمحمد بن الحسن الشيباني فأحسن إليه وأقبل عليه ولم يكن بينهما شنآن كما يذكره بعض من لا خبرة له في هذا الشأن ا هـ). ويستغرب بعد هذا كله قول النووي في المجموع (١-٨) : «وفي رحلته مصنف مشهور مسموع» كما يستغرب قوله في تهذيب الأسماء واللغات (١ - ٩٥): وبعث أبويوسف القاضي إلى الشافعي حين خرج من عند هارون الرشيد يقرئه السلام ويقول «صنف الكتب فإنك أولى من يصنف في هذا الزمان ا هـ» بعد أن نص أهل الشأن على أن الشافعي لم يجتمع بأبي يوسف أصلا. وقال السخاوي في المقاصد الحسنة (٢٢٢): «وكذلك ماذكر من أن الشافعي اجتمع

بأبي يوسف عند الرشيد باطل فلم يجتمع الشافعي بالرشيد إلا بعد موت أبي يوسف قال شيخنا وكذا الرحلة المنسوبة للشافعي إلى الرشيد وأن محمد بن الحسن حرضه على قتله ا هـ» ومثله في توالي التأسيس فيكون هذا وذاك من هفوات النووي المعدودة، وأما ابن غانم فليس من أهل الرواية فلا تستغرب منه كثرة الهفوات فلا نشتغل بتفنيدها، والذي أراه أن مختلق تلك الرحلة في أول الدهر لم يكن دافعه إلى هذا الاختلاق مجرد التحيز للإمام الشافعي رضي الله عنه وهو في رفعة شأنه وذيوع علمه في غنية عن مناصرة المختلقين الآثمة، بل قصد ذلك المختلق الإيقاع بين المسلمين في الشرق الإسلامي الذي كان ينقسم إذ ذاك إلى طائفتين عظيمتين فقط وهم الحنفية والشافعية علما منه بأن دس الفتنة بينهما بتلك الصورة المزرية الماسة بكرامة الأئمة يكون حاملا للفريقين على التنابذ والتناحر، فناشر كتب الفاتنين في آخر الزمن بعد ظهور وجوه الاختلاق فيها لايكون أقل تبعة من المختلق الأصلي، فوجب الدفاع عن أئمة الهدى بحجج قاصمة لظهور الفاتنين، ففعلت بتوفيقه سبحانه وفضحت افتراءات المفترين بأدلة نيرة واضحة المعالم تختنق بها أنفاس عصبة التعصب وتفهمهم خطورة التحزب، وتحملهم على الإقلاع من الدس بين الأمة بالتحامل على الأئمة فمن يشتبه في شيء مما سطرناه، فله أن يرد بالحجة ماذكرناه بل نرحب بذلك كل ترحيب، خاضعين لحكم الدليل القائم، وأما من يتجنى على مدلولات الألفاظ ونصوص النقول الماثلة أمامه ويقولنا مالم نقله فإنما يكون مقراً بضيق أفق اطلاعه على سعة دائرة تنطعه وتجريه مع قلة تحريه. فمن لم يربأ بنفسه أن يعد ذكر المرء بالإقلال من الإفتاء مقتصراً على النوازل عين التصريح بغباوته، وأن يتصور كون الرد على قول القائل : «يجب على كافة العاقلين وعامة المسلمين شرقا وغرباً بعداً وقربا انتحال مذهب الشافعي» لأنه قرشي، والأئمة من قريش - بتذكير الخلاف في نسبه من كتبهم وذكر الكلام في

الحديث ودلالته عند أهل الشأن، بمعنى الطعن فى النسب، يكون محروما من سلامة الفكر. والطعن فى النسب هو ذكر مثالب فيه لا تذكير الخلاف لمن يحاول رد إمامة كل إمام من أئمة الهدى المتبوعين، فإن كان هذا المتهور المتقول يعتقد صحة قولَ الجوينى ذلك في (١٦) من المغيث فقد رد إمامة إمامه وإمامة سائر الأئمة أجمعين، وهذا هو الهراء حقاً، ويرثى لمن يطلق لسانه بكل عدوان فى أقدس مكان غير متصون مما يوجب تضاعف السيئات والله ولى الهداية.

بعض أخباره مع أصحابه وتلطفه مع أهل الحديث

أخرج ابن أبى العوام عن الطحاوى عن بكار بن قتيبة أنه سمع أبا الوليد الطيالسى يقول: لما قدم أبو يوسف البصرة حاجا مع هارون الرشيد اجتمع أصحاب الرأى وأصحاب الحديث على بابه فطلب كل فريق منهم الدخول إليه أولا، فأشرف عليهم فلم يأذن لفريق منهم ولم يعنف فريقا على طلبه الدخول إليه قبل الفريق الآخر، وقال لهم جميعا: أنا من الفريقين جميعا، فلا أقدم فرقة على الأخرى، ولكنى أسأل الفريقين عن مسألة فأيهم أصاب الجواب، دخل هو وأصحابه أولا. ثم أخرج خاتما كان فى يده فقال: رجل مضغ خاتمى هذا حتى هشمه، ماالواجب لى عليه؟ قال فاختلف عليه أصحاب الحديث، ولم يعجبه قولهم، وقال له رجل من أهل الرأى - عليه قيمته مصوغا من الذهب يغرمها لصاحب الخاتم، ويأخذ الفضة المهشومة لنفسه إلا أن يشاء رب الخاتم أن يحتبسه لنفسه ولاشىء له على هاشمه، فقال أبو يوسف يدخل أصحاب هذا القول، فدخل أصحاب الرأى ودخلت معهم فسأله المستملى فأملى فى أول مجلس حديثا عن الحسن بن صالح ثم كأنه خطر بقلبه شىء أو كلمه رجل بشىء لم أفهمه، فقال: ما أخاف على رجل من شىء خوفى عليه من كلامه فى

الحسن بن صالح. فوقع فى قلبى أنه أراد شعبة فقمت على قدمى ثم قلت: لله على أن لا أجلس فى مجلس يعرض فيه بأبى بسطام ثم خرجت فرجعت إلى نفسى فقلت هذا قاضى الآفاق ووزير أمير المؤمنين وزميله فى حجه ومايضره غضبى ولاينفعه رضاى، فرجعت فجلست حتى فرغ المجلس، فأقبل على إقبال رجل ماكان له هم غيرى فقال لى ياهشام وإذا هو يعنينى - لأنى كنت عنده ببغداد - والله ما أردت بأبى بسطام سوءاً ولهو فى قلبى أكبر منه فى قلبك فيما أرى ولكنى لا أعلم أنى رأيت رجلا مثل الحسن بن صالح قال بكار بن قتيبة فذكرت هذا لهلال ابن يحيى فقال: أنا والله - الذى أجاب أبا يوسف في مسألة الخاتم الذى سأل عنها، ولقد كان قتيبة - يعنى أبى - حاضر المجلس معنا، وشاهدى أن أبا يوسف يومئذ أملى علينا بابا من المكاتب فلما فرغ منه قمت إليه من بين الناس فقلت له ليس هذا قولكم فى الصرف أفنغير ذلك القول ونثبت هذا أو نغير هذا ونثبت ذلك القول؟ فقال أبو يوسف دعوهما فسيأتى من يميز بينهما ا هـ. وأخرج أيضاً عن الحسن ابن القاسم بن عبدالرحمن الدمشقى ثنا أحمد بن صالح بن مهران حدثنى عرزم بن فروة قال: حج أبو يوسف القاضى فلما صار إلى الحجاز أصاب الواقدى بحال لضيقة فحمله معه إلى بغداد فلما دخل على الرشيد سلم عليه وسلم على يحيى بن خالد، فقال له يحيى يا أبا يوسف أى شيء أهديت إلينا من مكة قال: أهديت إليك هدية لم يهدها أحد قبلى إلى أحد قبلك قال وماهى؟ قال أهديت رجلا تسأله عما شئت قال - فهيا بتعجيل البعثة به. قال الواقدى فبعث بى أبو يوسف إليه فما زال يسألنى طول نهاره فلما كان الليل أمر أن يفرش لى إلي جانب فراشه فلما كان السحر دعا بدواة وقرطاس، وكتب كتابا دفعه إلى بعض خدمه وقال: إذا صلى الشيخ صر معه إلى فلان، وادفع الكتاب إليه فلما صليت قال

الخادم: امض بنا فصار بى إلى رجل أدخلنى عليه، وأوصل الكتاب إليه فقال الرجل للخادم امض لسبيلك وقال لى اقعد ثم دعا بغلمان فأمرهم بفرش أنطاع فجلعوا ينقلون البدر ويضعونها على الأنطاع فلما تعالى النهار قلت له: ياهذا إن لى شغلا فإن رأيت أن تروج أمرى فافعل، فقال لى: أنا فى حاجتك، كتب إلى الوزير أن أدفع إليك مائة ألف. فقلت على رسلك أعطنى عشرة آلاف درهم واحبس الباقى عندك . وانصرفت إلى أبى يوسف فأعلمته فقال لى أبو يوسف: لست أرضى لك بها حتى أزداد لك ا هـ. هكذا كانت منزلة الواقدى عند أبى يوسف ومدى نفاذ كلمة أبى يوسف على الوزير ومبلغ تقدير الجميع للعلم فى ذلك العهد.

وأخرج أيضاً عن الطحاوى عن عبدة بن سليمان عن إبراهيم ابن الجراح قال لما أردت الخروج إلى البصرة قلت لأبى يوسف من ألزم بها ؟ فقال لى: حماد بن زيد. وعظم من قدره فلما قدمت البصرة لزمت حماداً، فوالله ماجرى ذكر أبى يوسف عنده إلا أتبعه بالوقيعة فيه، فبينا أنا عنده إذ أتته امرأة تسأله أن يكتب لها شرطا؛ فشق عليه أن يردها ، وشق عليه أن يتشاغل عن أصحاب الحديث، وكبر الأمر فى قلبه فقلت له يا أبا إسماعيل مرها فلتدفع إلى صحيفتها حتى أكتبها لها ففعل وأمسك عن الحديث لأفرغ من الصحيفة فقلت لاتحتاج إلى هذا ، حدث. ففعل فلما فرغت من الكتاب ناولته الصحيفة فأخذها وقرأها فأعجبته ثم قال: ممن تتعلمون هذا ؟ قلت من الذى لايجرى ذكره إلا وصلت ذلك بالوقيعة فيه، ولقد أوصانى عند فراقى إياه أن لا ألزم أحداً غيرك. فقال: من هو؟ قلت أبو يوسف فاستحيا ولم يكن يذكره بعد إلا بخير ا هـ. وفى ذلك عبر من ناحية إنصاف أبى يوسف فى أهل الرواية وسعة صدر ابن الجراح إزاء التطاول على شيخه إلى سنوح فرصة يتوصل بها إلى كف حماد عن عدوانه فى حكمة وسداد ، وانطلاق ألسنة الرواة فى أصحابنا من غير مبرر.

وأخرج أيضاً عن الطحاوى عن أبى خازم عن الحسن بن موسى عن بشر بن الوليد قول أبى يوسف فى محمد بن الحسن: أى سيف هو؟ غير أن فيه صدأ يحتاج إلى جلاء، وفى الحسن بن زياد: هو عندى كالصيد لأنى إذا سأله رجل أن يعطيه مايطلق بطنه أعطاه مايمسكه وإذا سأله مايمسكه أعطاه مايطلقه، وفى بشر: هو كابرة الرفاء طرفها دقيق ومدخلها لطيف وهى سريعة الانكسار، وفى الحسن بن أبى مالك : هو كجمل حمل حملا ثقيلا فى يوم مطير فتذهب يده مرة هكذا ومرة هكذا ثم يسلم، وفى إبراهيم بن الجراح: هو عندى كرجل عنده دراهم مكحلة فكلما مسها نقصت ا هـ. والدراهم المكحلة هى التى يلصق بها الكحل فيزيد منه الدرهم دانقا أو دانقين كما فى المغرب.

بعض كلمات مأثورة عنه

وقال القرتبى: حكى الإمام الشعيبى فى كفايته أن الإمام أبايوسف لما حضرته الوفاة ناجى ربه فقال: اللهم إنك تعلم أنى نظرت فى كل حادثة وقعت، فى كتابك فإن وجدت الفرج وإلا نظرت فى سنة نبيك عليه السلام فإن وجدت الفرج وإلا نظرت فى أقاويل الصحابة فإن وجدت الفرج وإلا جعلت أبا حنيفة جسراً بينى وبينك اللهم وإنك تعلم أنى مااختصم إلى اثنان ضعيف وقوى إلا سويت بينهما ولم يمل قلبى إلى القوى . اللهم وإن كنت تعلم ذلك فاغفر لى. وفى مرآة الزمان لسبط ابن الجوزى : كان أبو يوسف يقول ياليتنى لم أدخل فى القضاء على أنى بحمد الله تعالى ماتعمدت جوراً ولاحابيت خصما على خصم من سلطان أو سوقة اللهم إنك تعلم أنى لم أجر فى حكم حكمت به بين عبادك متعمداً، ولقد اجتهدت فى الأحكام بما يوافق كتابك وسنة نبيك ﷺ وما أشكل جعلت أبا حنيفة بينى وبينك وكان أبو حنيفة يعرف أمرك ولايخرج عن حكمك.

وأخرج بن أبى العوام عن الطحاوى حضرت يونس بن عبد الأعلى وعنده أحمد بن أبى عمران فحدثنا يونس عن الشافعى: قال ربما سئلت عن المسألة أعلم علتها بقلبى ولا أقدر على عبارتها بلسانى. فقال له أحمد بن أبى عمران قال غير هذا؟ قال: لا. قال: فعندنا عن أبى يوسف أحسن من هذا حدثنا محمد بن شجاع عن الحسن بن أبى مالك قال سمعت أبا يوسف يقول: ربما سئلت عن المسألة أعلم علتها بقلبى ولا أقدر على عبارتها بلسانى فمثلى فى هذا مثل رجل أراه رجل درهما فقال له هو ردىء أو جيد ولو سأله عن العلة لقوله لم يجد عنده أكثر من قوله ردئ أو جيد ا هـ.

وفى كتاب الموفق المكى بطريق أبى سليمان، قال أبو يوسف: ربما فرقت بين المسألتين بمثل الشعرة وربما فرقت بين المسألتين بمثل الجبل وربما عرفت الفرق بين المسألتين بقلبى ولاينطق به لسانى ا هـ.

وقال على بن حجر سمعت أبا يوسف يقول آخذ فى الفرائض بقول على وزيد رضى الله عنهما فإذا اختلفا أخذت بقول على لأن اختلافهما فى الجد من القضاء، وقال النبى ﷺ: أقضاكم على ا هـ.

وقال أبو يوسف أيضاً: ياقوم أريدوا بعلمكم الله فقل مجلس أتيته أنوى فيه التواضع إلا لم أقم حتى أعلوهم ولا أتيت مجلسا أريد أن أتكبر فيه إلا لم أقم حتى أفتضح ألا فأريدوا بعلمكم الله ا هـ. بسند الحارثى إليه، ولفظ وكيع القاضى حدثنى على بن اشكاب عن أبيه سمعت أبا يوسف يقول: «ياقوم أريدوا بعلمكم الله فإنى لم أجلس مجلسا قط أنوى فيه أن أتواضع إلا لم أقم حتى أعلوهم ولم أجلس مجلسا قط أنوى فيه أن أعلوهم إلا لم أقم حتى أفتضح».

وقال أحمد بن حنبل عن أبي يوسف : صحبة من لايخشى العار عار يوم القيامة، ورؤوس النعم ثلاثة : نعمة الإسلام التى لاتتم نعمة إلا بها ، ونعمة الصحة التى لاتطيب العافية إلا بها ، ونعمة الغني التى لايتم العيش إلا بها ا هـ.

وقال على بن الجعد عن أبى يوسف : العلم شيء لايعطيك بعضه حتى تعطيه كلك وأنت إذا أعطيته كلك فكن من إعطائه البعض على حذر ا هـ. وكان أبو يوسف إذا نزل به أمر يقول :

أمور لو تدبرها حكيم إذن لنهى وغير ماالستطاعا
ولكن الأديم إذا تفرى[1] بلى وتهتكا غلب الصناعا

بعض نماذج من أجوبته وأحكامه

أخرج الخطيب: كان أبو يوسف راكباً وغلامه يعدو وراءه فقال له رجل: أتستحل أن يعدو غلامك لم لاتركبه؟ فقال له: أيجوز عندك أن أسلم غلامى مكارياً؟ قال : نعم . قال فيعدو معى كما يعدو لو كان مكارياً. وأخرج ابن أبى العوام عن الطحاوى عن جعفر بن أحمد ابن الوليد عن بشر بن الوليد الكندى أنه سمع أبا يوسف يقول وقد قال له رجل: لى أب نصرانى ضرير فربما لقيته ماضياً إلى الكنيسة وربما لقيته منصرفا عنها أفآخذ بيده، فقال له أبو يوسف: إن كان ماضياً إليها فلا تأخذ بيده، وان كان منصرفا عنها فخذ بيده.

وسمع الحسن بن أبى مالك أبا يوسف يقول: مرضت مرضاً نسيت فيه كل ماكنت أحفظه حتى القرآن ولم أنس الفقه. فقيل له. وكيف ذلك؟

(١) الجلد إذا تشقق (ز).

فقال: علمي بما سوى الفقه علم حفظ وعلمي بالفقه علم هداية، فأنا فيه كرجل غاب عن بلده سنين ثم دخله بعد ذلك أفتراه تغيب عنه طريق منزله؟ . وسمع بشر بن الوليد أبا يوسف يقول: لاينبغي للمرأة أن تكشف رأسها عند عبدها ولا عند عبد ابنها ولا عند عبد أبيها ولو أن رجلا غسل رأس أمه وفلاه كان هذا من برها. وسمع هلال الرأى أبايوسف يقول: مخاشنة الولاة ذل، ومخاشنة القضاة فقر، وسمعه أيضاً يقول: في كتاب الصك لا أقل من عشرة من الشهود: اثنان يموتان، واثنان يغيبان، واثنان يزوران، واثنان يشبتان، واثنان لايؤديان. وعند الموفق رد أبو يوسف شهادة على بن عيسى الوزير حيث بلغه أنه لايصلى الصلوات في الجماعة حتى بنى على بن عيسى مسجداً في صحن داره فكان يشهد الجماعات ا هـ.

وعن الحسن بن أبي مالك أن أبا يوسف أتي بامرأة مرتدة من أصفهان فهاب قتلها ورجع عن قوله في المرتدة أنها تقتل؛ إلى قول أبي حنيفة أنها تحبس ولاتقتل. وعن بشر : كنت يوما عند أبي يوسف فتكلم في مسألة فقلت له ماهكذا حكم الله فيها فقال: أو لله عز وجل في كل شيء حكم منصوص؟ قلت : نعم، فقال: ماحكم الله عز وجل في رجل عدا على ديك ففقأ عينه؟ فقلت : يقوم صحيحاً غير مفقوء العين ثم يقوم مفقوء العين فيجب على فاقئ العين فضل مابين قيمتيه فهذا حكم الله عز وجل فيها قال: فجمع أبو يوسف أصابع يده اليمنى ثم قال:

أعلمه الرماية كل يوم ... ولما اشتد ساعده رماني

وأشار إلى يده اليسرى. وعن بشر بن الوليد قال أبو يوسف: من قعد على شراب يطلب السكر منه فالقدح الأول منه عليه حرام والمقعد عليه حرام والمشي إليه حرام كما أن الزنى عليه حرام والمشي إليه حرام.

وعن معلى بن منصور أن أبا يوسف حج مع هارون الرشيد فصلى بهم هارون ركعتين وقام أبو يوسف فقال: يا أهل مكة أتموا صلاتكم فإنا قوم سفر فقال رجل من أهل مكة ممن صلى: نحن أفقه من أن نعلّم مثل هذا. فقال له أبو يوسف: لو كنت فقيهاً ماتكلمت فى صلاتك. فقال هارون الرشيد: مايسرنى بها حمر النعم. وعن أبى بكر الخصاف عن أبيه: لما احتضر أبويوسف جلسنا عند رأسه فقلنا له فى نفسك شىء من هذا الأمر نعنى القضاء قال: لا والله إلا شيئاً واحداً ادعى نصرانى مرة على الرشيد ضيعة فدعوت بالرشيد وبالنصرانى فجاء الرشيد، ومصلى يحمل له نجلس عليه، ولم أدع للنصرانى بمصلى مثله فذاك فى نفسى.

وعن الحسن بن أبى مالك سمعت أبايوسف فى مرضه الذى مات فيه يقول: والله مازنيت قط ووالله ماجرت فى حكم قط وما أخاف على نفسى إلا من شىء كان منى فقلت له: ماهو؟ قال: كان هارون الرشيد يأمرنى أن آخذ قصص الناس فأقرأها ثم أوقع لهم فيها بحضره فكنت آخذها قبل ذلك بيوم فأتصفحها فجمعتها مرة فتصفحتها فإذا فيها قصة لنصرانى يتظلم من هارون أمير المؤمنين فى ضيعة فى يده يزعم أنه غصبه إياها فدعوته فقلت هذه الضيعة فى يد من هى؟ قال فى يد أمير المؤمنين فأردت تقريب الأمر عليه فقلت له من يبيع ثمارها ؟ قال: أمير المؤمنين ، قلت فمن يجمع غلاتها ؟ قال: أمير المؤمنين. وجعلت كلما أردت منه أن يذكر خصما غير أمير المؤمنين رد الخصومة فيها إلى أمير المؤمنين فجعلت قصته مع قصص الناس فلما كان يوم المجلس جعلت أدعو بالناس رجلا رجلا حتى وقعت قصة النصرانى بيدى فدعوته فدخل فقرأت قصته على أمير المؤمنين فقال هذه الضيعة لنا ورثناها عن المنصور فقلت للنصرانى قد سمعت الذى قال. أفلك بينة على ماتدعى؟ قال: لا ، ولكن خذ لى بيمينه قال: فقلت لهارون: أتحلف يا أمير

المؤمنين؟ قال: نعم فحلف فانصرف النصراني. قال أبويوسف فما أخاف على نفسي إلا من هذا قال الحسن فقلت: وأي خوف في هذا وقد فعلت الذي فعلت فقال: من تركي أن اقعده معه في مجلس الخصم وأسانيد ذلك كله في كتاب ابن أبي العوام.

وقال وكيع القاضي في أخبار القضاة: اخبرني إبراهيم بن أبي عثمان عن يحيى بن عبد الصمد: خوصم موسى أمير المؤمنين إلى أبي يوسف في بستانه فكان الحكم في الظاهر لأمير المؤمنين وكان الأمر على خلاف مايظهر من الحكم، فقال أمير المؤمنين: ماصنعت في الأمر الذي تتنازع إليك فيه قال: خصم أمير المؤمنين يسألني أن أحلف أمير المؤمنين أن شهوده شهدوا على حق. فقال موسى: وترى ذاك. قال: قد كان ابن أبي ليلى يراه. قال: قال فاردد البستان عليه. وإنما احتال عليه أبو يوسف أهـ.

وأخرجه الخطيب أيضاً بطريق وكيع القاضي، وهذه غير قصة الرشيد، وتوسع الصيمري في قصة الرشيد وقال في آخرها: وقد أدبر الشيخ يقول استفه كشربة سويق وتربد وجه أمير المؤمنين حين حلف وأطرق يفكر فقلت: هلكت وهلك الرجل فقال يحيى بن خالد: يايعقوب رأيت مثل أمير المؤمنين في عدله وإنصافه لرجل من رعيته أنصف من نفسه حتى فعل مارأيت فسرى عن أمير المؤمنين وفرح بذلك وقال سبحان الله ولابد من الإنصاف. وقال يحيى بن خالد: لو جاءت هذه من الفاروق لكانت حسنة أو كما قال. ثم ذكر اغتمام أبي يوسف من عدم تسويته بين الخصمين في المجلس، ولأبي يوسف أخبار كثيرة في أنه لم يكن يحابي أحداً في القضاء، بل كان يساوي في الحكم بين الراعي والرعية والغني والفقير والملوك والصعاليك وهذا مما رفع شأنه وشأن القضاء في الإسلام.

وقال الذهبي في جزئه: ولقاضي القضاة أبي يوسف رحمه الله ورضي عنه أخبار في السؤدد والكرم والمروءة والجاه العريض والحرمة التامة في العلم والفضل. وأخبار في الحط عليه بعضها ليس بصحيح أوردها العقيلي وابن ثابت ا هـ. وقد تحدثت عنهما في موضعه فلا أعيد الكلام عنها هنا.

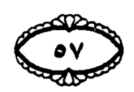
انقطاع أبي يوسف عن مجلس أبي حنيفة مدة
على ظن استغنائه عنه في العلم

ذكر الزين بن نجيم في الأشباه والنظائر في فن الحكايات أنه لما جلس أبو يوسف للتدريس من غير إعلام أبي حنيفة أرسل إليه أبو حنيفة رجلا فسأله عن خمس مسائل-ومثله عند الصيمري والخطيب وغيرهما-.

الأولى : قصار جحد الثوب وجاء به مقصوراً هل يستحق الأجر أم لا ؟ فأجاب أبو يوسف يستحق الأجر فقال له الرجل: أخطأت. فقال: لايستحق. فقال: اخطأت. ثم قال له الرجل: إن كانت القصارة قبل الجحود استحق وإلا لا.

والثانية : هل الدخول في الصلاة بالفرض أم بالسنة؟ قال بالفرض، فقال: أخطأت . وقال : بالسنة. فقال أخطأت. فتحير أبويوسف فقال الرجل بهما جميعا لأن التكبيرة فرض ورفع اليدين سنة.

والثالثة: طير سقط في قدر على النار فيه لحم ومرق هل يؤكل أم لا ؟ قال: يؤكل فخطأه. فقال لايؤكل، فخطأه. ثم قال: إن كان اللحم مطبوخا قبل سقوط الطير يغسل ثلاثا ويؤكل، وترمى المرقة ولايرمى الكل.



والرابعة : مسلم له زوجة ذمية ماتت وهى حامل منه ففى أى المقابر تدفن؟ فقال أبو يوسف فى مقابر المسلمين فخطأه فقال: فى مقابر أهل الذمة فخطأه فتحير . فقال تدفن فى مقابر اليهود ، ولكن يحول وجهها عن القبلة حتى يكون وجه الولد إلى القبلة، لأن الولد فى البطن يكون وجهه إلى ظهر أمه.

الخامسة : أم ولد لرجل تزوجت بغير إذن مولاها فمات المولى، هل تجب العدة من المولى؟ فقال: تجب فخطأه . فقال: لاتجب. فخطأه. ثم قال الرجل: إن كان الزوج دخل بها لاتجب وإلا وجبت. فعلم أبويوسف تقصيره فعاد إلى أبى حنيفة فقال له تزببت قبل أن تحصرم. وكذا فى إجارات الفيض.

وفى مناقب الكردى: أن سبب انفراد أبى يوسف أنه مرض مرضا فعاده الإمام فقال: لقد كنت أؤملك بعدى للمسلمين.. فلما برئ أعجب بنفسه وعقد مجلس الأمالى، وقال الإمام أبو حنيفة لأبى يوسف عند مجيئه إلى مجلسه: ما جاء بك إلا مسألة القصار سبحان الله من رجل يتكلم فى دين الله ويعقد مجلسا وهو لايحسن مسألة فى الإجارة ثم قال: من ظن أنه يستغنى عن التعليم فليبك على نفسه ا هـ.

وكان هذا فى مبدأ أمر أبى يوسف فلا يدل على أنه لم يبلغ مرتبة الاجتهاد المطلق فى منتهى أمره. فلا يتمسك بتلك الحكاية على أنه مجتهد فى المذهب لأن تدرجه فى مدارج الفقه على مراحل إلى أن وصل إلى درجة الاجتهاد المطلق، ولا شأن فى ذلك لما جرى له فى عهد شبابه واغتراره بعلمه ثم نضج علمه فصار خليفة أستاذه حقا ، ولاعجب فى أن يغتر الشاب فى أوائل مراحل التفقه ثم يثوب إلى السداد ، وقد وقع مثل هذا للإمام الأعظم وكاد أن ينقطع من مجلس أستاذه حماد بن أبى سليمان ثم عاد إليه ولازمه إلى وفاته، وفى حكاية ذلك طول، وقد

ذكرنا مبلغ شدة ملازمته لمجلس حماد فى «لفت اللحظ إلى مافى الاختلاف فى اللفظ» لابن قتيبة نقلا من تاريخ أصفهان لأبى الشيخ مما فيه عبر.

وجه تدوين مذهب أبى يوسف مع مذهب أبى حنيفة

خالف زفر بن الهذيل وأبو يوسف ومحمد بن الحسن أبا حنيفة فى مسائل أصلية وفرعية كما هو ظاهر من كتب المذهب فى الأصول والفروع، ومع ذلك دونت آراؤهم مع آراء أبى حنيفة فى كتب المذهب وعد الجميع مذهب أبى حنيفة مع هذا التخالف بل نصوا على أن الفتوى فى المذهب على رأى أبى حنيفة مرة وعلى رأى أحد هؤلاء من أصحابه مرة أخرى على اختلاف مداركهم، واستشكل ذلك حتى سأل أمير مكة الشريف سعد بن زيد رحمهما الله فى شهر شعبان سنة ١١٠٥ هـ قائلا:

ماتقولون فى مذهب أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه وصاحبيه أبى يوسف ومحمد فإن كل واحد منهم مجتهد فى أصول الشرع الأربعة: الكتاب والسنة والإجماع والقياس، وكل واحد منهم له قول مستقل غير قول الآخر فى المسألة الواحدة الشرعية، وكيف تسمون هذه المذاهب الثلاثة مذهباً واحداً؟ وتقولون إن الكل مذهب أبى حنيفة وتقولون عن الذى يقلد أبايوسف فى مذهبه أو محمداً أنه حنفى وإنما الحنفى من قلد أبا حنيفة فقط فيما ذهب إليه وأجاب عن هذا السؤال الشيخ عبد الغنى النابلسى من فقهاء الحنفية فى عصره برسالة سماها (الجواب الشريف للحضرة الشريفة فى أن مذهب أبى يوسف ومحمد هو مذهب أبى حنيفة) ارتأى فيها ما خلاصته أن آراءهما روايات عن أبى حنيفة فتكون أقوالهما من أقوال أبى حنيفة فيكون عدها فى مذهب أبى حنيفة صحيحاً.

واستند فى ذلك إلى أقوال مروية عن الإمامين فى ذلك، وليس هذا بجيد وان ارتضاه ابن عابدين لأن ذلك تعويل على مايقوله ابن الكمال الوزير فى طبقات الفقهاء من أنهما لايخالفان الإمام فى الأصول وهذا خلاف الواقع بل هما يخالفانه فى كثير من المسائل الأصلية والفرعية عن دليل كما هو شأن الاجتهاد المطلق، وإنزالهما عن مرتبة المجتهد فى المذهب ينافى الحقيقة، وإن حافظا على انتسابهما له رضى الله عنهم، بل إطلاق المذهب الحنفى على مجموع آراء هؤلاء اصطلاح ولا مشاحة فيه؛ بالنظر إلى أن مذهب أبى حنيفة فقه جماعة عن جماعة كما سبق.

ومصدر كل رأى من تلك الآراء مجتهد مطلق يتابع دليل نفسه فالإمامان وافقاه فيما علما فيه دليل الحكم كما علم هو اجتهاداً لاتقليداً له كما خالفاه فيما بان الدليل لهما على خلاف رأيه، فالتوافق بينهم فى الرأى لايدل على التقليد بل يدل على معرفة البعض دليل الحكم كمعرفة الآخرين وإلا مابقى فى الوجود مجتهد مطلق لتوافق المجتهدين فى معظم المسائل، ومنشأ ادعاء أن تلك الأقوال كلها أقوال أبى حنيفة هو ما كان يجرى عليه أبو حنيفة فى تفقيه أصحابه من احتجاجه لأحد الأحكام المحتملة فى مسألة وانتصاره له بأدلة، ثم كروره بالرد عليه بنقض أدلته وبترجيحه الاحتمال الثانى بأدلة أخرى ثم نقضها بترجيح احتمال ثالث بأدلة تدريبا لأصحابه على التفقه على خطوات ومراحل إلي أن يستقر الحكم المتعين فى نهاية التمحيص ويدون فى الديوان فى عداد المسائل المحصة، فمنهم من ترجح عنده غير مااستقر عليه الأمر من تلك الأقوال باجتهاده الخاص فيكون هذا المترجح عند قوله من وجه وقول أبى حنيفة من وجه آخر من حيث أنه هو الذى أثار هذا الاحتمال ودلل عليه أولا وإن عدل عنه أخيراً.

ومصداق ذلك ما أخرجه ابن أبى العوام عن محمد بن أحمد بن حماد عن محمد بن شجاع سمعت الحسن بن أبى مالك وعباس بن الوليد وبشر ابن الوليد وأبا على الرازى يقولون:

سمعنا أبا يوسف يقول: ماقلت قولا خالفت فيه أبا حنيفة إلا وهو قول قد قاله أبو حنيفة ثم رغب عنه ا هـ. وحكى الكردى عن النيسابورى: أن أبا يوسف لما ولى القضاء دخل عليه إسماعيل بن حماد ابن الإمام وتقدم إليه خصمان فلما جاء أوان الحكم قضى برأى الإمام. فقال له : كنت تخالف الإمام فى هذا. قال : إنما كنا نخالفه لنستخرج ماعنده من العلم فإذا جاء أوان الحكم مايرتفع رأينا على رأى الشيخ ا هـ. ومثله عن محمد بن الحسن.

وأخرج ابن أبى العوام عن إبراهيم بن أحمد بن سهل عن القاسم ابن غسان عن أبيه عن أبى سليمان الجوزجانى عن محمد بن الحسن قال: كان أبو حنيفة قد حمل إلى بغداد فاجتمع أصحابه جميعا وفيهم أبويوسف وزفر وأسد بن عمرو وعامة الفقهاء المتقدمين من أصحابه فعلموا مسألة أيدوها بالحجاج وتوقوا فى تقويمها وقالوا نسأل أبا حنيفة أول مايقدم فلما قدم أبو حنيفة كان أول مسألة سئل عنها تلك المسألة فأجابهم بغير ماعندهم فصاحوا به من نواحى الحلقة: يا أبا حنيفة بلّدتك الغربة. فقال لهم: رفقا رفقا ماذا تقولون؟ قالوا: ليس هكذا القول. قال: بحجة أم بغير حجة؟ قالوا بل بحجة. قال: هاتوا فناظرهم فغلبهم بالحجاج حتى ردهم إلى قوله وأذعنوا أن الخطأ منهم فقال لهم أعرفتم الآن؟ قالوا: نعم. قال: فما تقولون فيمن يزعم أن قولكم هو الصواب وأن هذا القول خطأ؟ قالوا: لايكون ذاك قد صح هذا القول فناظرهم حتى ردهم عن هذا القول، فقالوا يا أبا حنيفة ظلمتنا، والصواب كان معنا.

قال: فما تقولون؟ فيمن يزعم أن هذا القول خطأ والأول خطأ والصواب في قول ثالث فقالوا هذا مالا يكون قال: فاستمعوا، واخترع قولا ثالثا وناظرهم عليه حتى ردهم إليه فأذعنوا وقالوا يا أبا حنيفة علمنا قال: الصواب هو القول الأول الذي أجبتكم به لعلة كذا وكذا، وهذه المسألة لاتخرج عن هذه الثلاثة الأنحاء ولكل منها وجه في الفقه ومذهب، وهذا الصواب فخذوه وارفضوا ماسواه اهـ. وهكذا كان تدريبه لأصحابه على الفقه وتمرينه على مدارج التفقه، فمثله يكون كثير الذكر للاحتمالات في المسائل وقد يترجح عند هذا مالا يترجح عند ذاك من أصحابه فيكون هو مثير أغلب تلك الاحتمالات فمعظم تلك المسائل الخلافية من تذكير الإمام لأصحابه فلا يكون مانع من إطلاق المذهب الحنفي على مسائل أبي يوسف ومحمد أيضاً بملاحظة حال معظمها كما في الحديث الشريف (الحج عرفة). وقد أخرج ابن أبي العوام أيضاً عن محمد بن أحمد ابن حماد عن ابن شجاع عن الحسن بن أبي مالك أنه سمع أبا يوسف يقول: كان أبو حنيفة إذا وردت عليه المسألة قال: ماعندكم فيها من الآثار؟ فإذا روينا الآثار وذكرنا وذكر هو ماعنده نظر فإن كانت الآثار في أحد القولين أكثر أخذ بالأكثر، فإذا تقاربت وتكافأت نظر فاختار اهـ.

وهو الذي كان يقول لأصحابه: لايحل لأحد أن يقول بقولي مالم يعلم من أين قلت اهـ. وهذه الطريقة هي التي ملأت الآفاق فقها وغوصا، ولم تكن صدور الفقهاء من غير هؤلاء تتسع للأخذ والرد المتواصلين في المسائل هكذا بل كان أغلبهم يكتفون بإملاء ماعندهم بدون مناقشة في الغالب مقتصرين في الإجابة على النوازل والوقائع؛ إلا أن الشافعي كان ارتوى من المعينين الحجازية والعراقية فكان يتلقى الأخذ والرد بصدر رحب فملأ العالم بالمسائل التقديرية وخدم نضوج الفقه كافأ الله الجميع على جميلهم في خدمة الفقه ورضي عنهم أجمعين، ولكل وجهة.

بعض أنباء أبى يوسف مع الخلفاء

لما اتصل أبو يوسف برجال الخليفة لأول مرة رغب يحيى بن خالد فى معرفة ما لأبى يوسف من الإلمام بسير الملوك الماضية وأنباء الأمم الخالية وأيام العرب وأنباء الأول وما إلى ذلك من المعارف التى يحتاج إليها فى الحياة الجديدة فأحس بذلك أبو يوسف ولم يسترسل معه فى الكلام بل اقتصد فى الحديث وتفرغ فى خاصة نفسه لتلك المعارف حتى حاز خبرة واسعة فيها بذكائه وقوة حافظته فى مدة يسيرة إلى أن سنحت فرصة التحدث مع الوزير فى موضوع منها فنال لديه كل إعجاب ودهش بواسع اطلاعه فى هذه المعانى أيضا وظن به أن له اشتغالا قديما بتلك المعارف زيادة على ماله من المعلومات الواسعة فى سائر العلوم فحاز كل إجلال كما هو معروف فى كتب التاريخ.

وأخرج ابن أبى العوام عن ابى عبد الله محمد بن هارون بن محمد العباسى عن أبيه عن أبى يحيى بن أبى ميسرة عن سعيد بن عثمان الزيات عن أبيه قال قام رجل إلى هارون الرشيد فى مدينة أبى جعفر يوم الجمعة وهو على المنبر فقال: والله ماقسمت بالسوية ولاعدلت فى الرعية ولقد فعلت وفعلت. فأمر به فأخذ ثم أدخل عليه بعد الصلاة وبعث إلى أبى يوسف قال أبو يوسف فدخلت عليه وهو جالس، والرجل بين العقابين والجلادون خلفه بالسياط فأقبل على فقال: يايعقوب كلمنى هذا بما لم يكلمنى به أحد. فقلت يا أمير المؤمنين قد قيل للنبى ﷺ فى قسم قسمه إن هذه لقسمة ما أريد بها وجه الله، فعفا وصفح. وقيل له وقد قسم قسما: اعدل. فقال ﷺ: ومن يعدل إذا لم أعدل؟ فعفا وصفح، وقيل له أشد من هذا، خاصم إليه الزبير ورجل من الأنصار فقضى للزبير فقال الآخر: يارسول الله أأن كان ابن عمتك؟ فعفا وصفح. قال: فسكن غضبه

وأمر بالرجل فأطلق ا.هـ.

وبه إلى أبى يحيى بن أبى ميسرة عن محمد بن داود العباسى: كنا ببغداد وحضر شهر رمضان فكنا نحضر دار هارون الرشيد كل عشية فإذا صلينا العصر خرج الإذن لعبيد الله بن العباس ولداود بن عيسى ولعبدالله بن سليمان، ثم يخرج الإذن بعدهم لأبى يوسف القاضى ولابن عمران الطلحى ولحسن اللؤلؤى فلا يزالون فى الفقه بين يدى هارون الرشيد فإذا طلعت الشمس أذن لنا فدخلنا فأقبل الرشيد عليهم يوما فقال: سلوا فألقى عليه حسن اللؤلؤى مسألة من المعقدات فأقبل عليه أبويوسف فقال: ليس هذا مما يسأل عنه أمير المؤمنين ولكن يا أمير المؤمنين قال أبو حنيفة فى مسألة كذا وكذا واحتج بكذا، وقال ابن أبى ليلى فيها كذا واحتج بكذا فبأى القولين يأخذ أمير المؤمنين؟ قال الرشيد: بقول أبى حنيفة لأن حجته فيها أقوى. قال وقال ابن أبى ليلى كذا فى مسألة كذا وحجته كذا فبأى القولين يأخذ أمير المؤمنين. قال الرشيد بقول ابن أبى ليلى لأن حجته فيها أقوى.

فلما انصرفنا أقبل أبو يوسف على اللؤلؤى فقال ياضعيف مثل هذه المسألة المعقدة تلقى على الخلفاء لو ألقيت هذه على بعضنا ماقام بها، فقال له اللؤلؤى فلم قال: سلونا. قال: وكان الرشيد إذا صلى مسح بيده موضع سجوده ثم مسح به وجهه. فقال له الحسن: هذا الذى يفعله أمير المؤمنين بدعة فعمن أخذه؟ قال: رأيت آبائى يفعلونه فأنا أقتدى بهم. فأقبل عليه أبو يوسف فقال: هذا لا علم له. ثم أقبل على اللؤلؤى فقال: ألم تسمع؟ أن النبى ﷺ رقى رجلا فوضع يده على ريقه ثم على الأرض ثم قال: ريق بعضنا بتربة أرضنا يشفى مريضنا بإذن الله. فلما انصرف أمر هارون بحجب اللؤلؤى عنه.

وعن الحسن بن زياد: كنا يوما بباب أبي يوسف ونحن ننتظره إذ أقبل من دار الرشيد وهو يبتسم فقال: حدثت مسألة في دار أمير المؤمنين اليوم رفع إلى أمير المؤمنين، أن قاضيا بأرمينية اختصم إليه جاريتان في جرتين وقد استقيتا ماء من بعض المواضع فوضعتا جرتيهما لتستريحا فسقطت جرة كل واحدة على جرة صاحبتها فانكسرتا فاختصمتا إلى القاضي فقالت كل واحدة منهما سقطت جرة هذه على جرتي فانكسرت فجعل القاضي ينظر إليهما لايعرف المدعية منهما من المدعى عليها فقال للقيم: أخرهما عني فأخرهما، ثم صاحتا فأدناهما فلما اقتصتا قصتهما عليه نظر إليهما ثم قال للقيم: أخرهما عني فصاحتا فقال للقيم: اذهب فاشتر لهما جرتين وأرحني منهما، فلما كان العشي قال لرجل كان يأنس به ويختلف إليه ماذا يقول الناس ويخوضون فيه من أمرنا؟ قال يقولون أن القاضي لم يحسن يحكم في جرتين حتى غرمهما، فقال: سبحان الله أو لايرضون مني أن أحكم فيما أحسن وأغرم فيما لا أحسن.

قال أبو يوسف فقلت يا أمير المؤمنين هذا رجل عاقل فزده في أرزاقه للغرامات فزاده ألف درهم في كل شهر.

قال الحسن بن زياد فقلنا لأبي يوسف كيف الجواب في هذه المسألة؟ قال إن كانت الجاريتان وضعتا الجرتين في مستراح للمسلمين فكل واحدة منهما جاعلة جرتها في حقها غير جانية على صاحبتها وإن كانتا وضعتا الجرتين في غير مستراح المسلمين فكل واحدة جانية على صاحبتها وعلى كل واحدة قيمة جرة صاحبتها، وإن كانت إحداهما في مستراح والأخرى في غير مستراح فالتي في غير المستراح جانية على التي في المستراح.

وعن أسد بن الفرات: كان أبو يوسف ينظر بين خصمين بحضرة هارون الرشيد فتوجه القضاء على أحدهما قال فجثا الرشيد وأقبل ببصره

نحو أبى يوسف حتى أنفذ القضاء ثم قال هكذا أفعل أنا وسائر من معى حتى ينفذ قضاء يعقوب.

وذكر الصيمرى ما رفع إلى أبى يوسف من قتل مسلم عمداً لذمى وقيام البينة على ذلك وحبس القاتل وهجو بعضهم لأبى يوسف بأبيات يرميه فيها بقتله المسلم بالكافر وبلوغ الأمر إلى الرشيد ورغبته فى إسقاط القصاص وإسقاط أبى يوسف القصاص بعدم تمكن ولى الدم من إثبات أن القتيل كان يؤدى الجزية، ومنع القود لهذا السبب.

وقتل المسلم بسبب قتله لذمى مسألة خلافية أدلتها مشروحة فى الكتب المبسوطة، وقال القرتبى: إنما أمر بحبس القاتل لينظر فى أمره هل يتبين من حال المقتول مايوجب القصاص فيقتص من قاتله أو يظهر مايسقط القصاص فلا يقتص منه فلما ظهر مايسقط القصاص منع القصاص اهـ.

وأقام النكير على من يزعم من المخالفين: إن كان ثبت عنده وجوب القصاص فكيف أسقطه بهذه الحيلة وإن لم يثبت فكيف أوجبه أولا؟ وعد القرتبى هذا تهجما على مقام الاجتهاد ثم سرد أدلة المسألة بتوسع فأفاد وأجاد. وغاية مافى الأمر موافقة رغبة الرشيد لحكم الشرع المسقط للقصاص، فلو كان أبو يوسف بت فى القصاص لما حبسه بل كان نفذ فيه الحكم فى الحال. قال ابن عبد البر: «أبو يوسف قاضى القضاة قضى لثلاثة من الخلفاء ولى القضاء فى بعض أيام المهدى ثم للهادى ثم للرشيد وكان الرشيد يكرمه ويجله وكان عنده حظياً مكينا» وروى ابن عبد البر عن ابن جرير : «أن أبا يوسف كان فقيها عالما حافظا.. كثير الحديث، تحامى حديثه قوم من أهل الحديث من أجل غلبة الرأى عليه وتفريعه الفروع والمسائل فى الأحكام مع صحبة السلطان وتقلده القضاء اهـ». ثم

قال ابن عبد البر: «كان يحيى بن معين يثنى عليه ويوثقه وأما سائر أهل الحديث فهم كالأعداء لأبى حنيفة وأصحابه اهـ» وحيث لم يرحل ابن عبدالبر إلى الشرق خفى عليه كثير من أقوال المشارقة فى ذلك، وقد سبق نقل كثير منها، وضيق صدر النقلة نحوهم له أسباب مشروحة فى التأنيب.

كلمة فى المخارج والتدابير الفقهية
فى التخلص من المآزق

ينسب إلى أبى يوسف كثير من الحيل فى تخليص الناس من الحرج، وذكرت فيما علقت على (زغل العلم) للذهبى: أن التحيل المفضى إلى إلغاء الحكم فى تشريع الأحكام لايصدر إلا ممن ضعف دينه ومرض يقينه وأما تطلب المخلص من المآزق من غير إبطال حق وإحقاق باطل بتدابير لطيفة لاتصطدم مع النصوص فمما ندب الله ورسوله إليه وجرى سلف الأئمة وخلفهم عليه، وتبيين وجوه ذلك يدل على براعة وقوة ذكاء بشرط أن لايؤدى إلى ما أسلفناه.

وأجرأ المتفقهين على التوسع فى التحيل أدومهم صلة بالقضاء، ومن وجوه التحيل الذميم الإفتاء بأقوال شاذة لاتدعمها الحجج، وبروايات ضعيفة لاتقوى أمام النقد مهما بهرجها المموه وزخرفها، ومن يقع منه هذا بقلة ورع فالله حسيبه. أما مايعزى لأبى يوسف من أنه اتصل بالرشيد بحيل شرعية أجابه بها فولاه القضاء فكذب مختلق عليه - كتخصيص مالك الرشيد برخص (فى كتاب السر المعزو إليه) - لأنه ولى القضاء فى عهد (المهدى) والهادى واستمر عليه فى زمن الرشيد كما ذكره السمعانى وغيره، ولم يكن من خلاله المحاباة كما يظهر من مقدمة

(كتاب الخراج) له ومن سيرته المعروفة.

وقد ألف الذهبى فى ترجمته جزءاً خاصا يثنى فيه على علمه وزهده وورعه ويطريه مع أن الذهبى عرف بالاقتصاد فى تراجم هؤلاء (حتى ذكر تلميذه التاج السبكى فى الطبقات الكبرى) (١ - ١٩٧) استطالته على كثير من أئمة الشافعيين والحنفيين). ويقول محمد بن الحسن فى بيع العينة : هذا كأمثال الجبال عندى ذميم، وقد حملوا تجويز أبى يوسف هذا البيع على صورة عدم عود العين إلى صاحبه فأصبحا على اتفاق فى المسألة.

وساق الخطيب بطريق المعافى النهروانى إفتاء أبى يوسف لأم جعفر كما تحب وتوارد هدايا منها وإباءه قسمتها بين الحضور بسند فيه الحسين ابن القاسم الكوكبى وهو إخبارى كثير الانفراد بالمناكير يقول عنه ابن حجر فى اللسان: إخبارى مشهور رأيت فى اخباره مناكير كثيرة بأسانيد جياد ثم قال منها ماذكره المعافى عنه. وساق خبراً تالفا. وهذا ممن لم يعلم الخطيب من حاله إلا خيراً. فإنه يجد عنده مايشاء. وساق المعافى أيضاً بطريق محمد بن الحسن بن زياد النقاش إباء أبى يوسف تقسيم هدية حضرت منها أيضاً، والنقاش كذاب مشهور، وساق أيضاً بطريق المعافى عن محمد بن أبى الأزهر إفتاء أبى يوسف فى بيع نصف جارية وهبة نصفها للرشيد تخليصا لصاحبها من الحنث فى حلفه أنه لايبيعها ولايهبها مع حشد طرائف حول تلك الأحدوثة فى صفحتين مع أن ابن أبى الأزهر هذا يقول عنه الخطيب نفسه فى (٣-٢٨٨) كان كذابا قبيح الكذب ظاهره. وماذكره العقيلى أنه كان يعطى أموال اليتامى مضاربة ليجعل الربح لنفسه ففى سنده أحمد بن على الأبار وله تعصب غريب ضد أصحابنا كما يظهر من رواياته عند الخطيب، ورواية المتعصب

مـردودة عندهم، على أن يد القـاضى فى أمـوال اليـتـامى يد أمـانـة فـلا تضمن عند هلاكها من غير تعد، وكذلك أموال اليتامى تأكلها الزكاة فى مذهبه فـإذا ضـارب بهـا تكون يده يد ضـمـان فـيكون ضامنا إذا هلكت وتكون الزكـاة عليـه دون اليـتيـم فإذا تفضل بالربح عليـه يكون إحسـانا على إحسـان كـمـا هو عـادته، على أن التـصـرف فى مـال اليـتـيـم وأكله بالمعروف مدركهـما مما هو مشروح فى شروح البخارى أخذاً من الكتاب والسنة، والخـلاف فى ذلك مـشـهـور، فـلا لوم على فـرض ثبـوت ذلك التصرف إلا عند من ضاق أفق اطلاعه بقصر باعه. وعند الموفق أنـه سئل عـمن حلف مـاله صـدقـة إن لم يفـعل كذا قـال يخـرج مـاله إلى مـن يثق به فيفعل الشىء فيرده صاحبه عليه فقال قائل: لعنت اليهود حرمت عليهم الشحوم فـبـاعـوها وأكلوا أثمـانهـا فـقـال أبو يوسف يالكع أين هذا من ذاك؟! إن اليـهـود أرادوا أن يحتـالوا لما حـرم الله عليـهـم حـتى يحلوا لأنفسهم، وهذا مـاله، هو له حلال يريد أن يحتال حتى لايحرم عليه ا هـ. ودفع الحرج على منازل إنما يفقهها الفقهاء.

وقد محص هذا البحث تمحيصا شاملا فضيلة الأستاذ المبدع النابغة السيـد محمد أبى زهرة[1]: أستاذ الشريعة فى كلية الحقوق بالقاهرة، فى كتابه عن أبى حنيفة كما هو شأنه فى بحوثه.

---

(١) وكم لفضيلته من أياد بيض على العلم بمؤلفاته الممتعة، فمنها «أبو حنيفة» و«مالك» و«الشافعى» و«ابن حنبل» رضى الله عنهم فى مجلدات ضخام، كل مجلد منها فى ترجمة إمام، من هؤلاء الأعلام، وقد درس حياتهم دراسة فاحصة عن كل صغير وكبير من أحوالهم، وأودع ماالستخلصه من بحوثه الشاملة عن كل منهم فى تلك الكتب الخالدة بحيث يشفى غلة الباحثين عن أحوال هؤلاء الأئمة المهديين، وما هذا إلا فتح جديد، واتجاه سديد يحمل النشء الحديث على الاهتمام بالتراث المتوارث عن أئمة الإسلام فاستحق مؤلفها البارع المفضال بذلك كل ثناء وإجلال، فجزاه الله عن العلم خيراً، ولا أراه ضراً ولاضيراً، وزاده توفيقا وتسديدا (ز).

ومما قلت فى تعليقى على (زغل العلم): روى الذهبى فى جزئه الذى ألفه فى ترجمة محمد بن الحسن بطريق الطحاوى عن أحمد بن أبى عمران عن محمد بن سماعة أنه قال سمعت محمد بن الحسن يقول «هذا الكتاب ليس من كتبنا وإنما ألقى فيها». يريد كتابا فى الحيل كان يتداوله من قل ورعهم من الناس فى ذلك العهد[1]، ولم يكن اسم المؤلف مذكورا فى الكتاب فظنوا أنه من كتب أصحاب أبى حنيفة وليس كذلك. وقال شمس الأئمة السرخسى فى المبسوط (٣٠ - ٢٠٩). «كان أبو سليمان الجوزجانى ينكر ذلك ويقول: من قال أن محمدا رحمه الله صنف كتابا سماه الحيل فلا تصدقه، ومافى أيدى الناس فإنما جمعه وراقو بغداد. وقال: إن الجهال ينسبون علماءنا رحمهم الله إلى ذلك على سبيل التغيير، فكيف يظن بمحمد رحمه الله أنه سمى شيئا من تصانيفه بهذا الاسم ليكون ذلك عونا للجهال على مايتقولون. وأما أبو حفص رحمه الله فكان يقول هو من تصنيف محمد رحمه الله وكان يروى ذلك عنه وهو الأصح». وأطال السرخسى الكلام فى التدليل على جواز التخليص من المآزق من الكتاب والسنة - والحيلة ليست بمعنى المكر عندهم بل بمعنى التدبير اللطيف المخلص من مصادمة النص والمخرج من الحرج -فالجوزجانى وأبو حفص الكبير البخارى ركنان عظيمان فى رواية كتب محمد بن الحسن، والذى أرى أن نفى ذاك وإثبات هذا غير متواردين على كتاب واحد، فالمنفى هو كتاب مزور فيه مسائل تنافى حكمة التشريع، فأصحابنا براء منه ، والمثبت هو ما تلقاه أبو حفص الكبير من محمد بن الحسن من مسائل فى المخارج تخلص من المآزق بدون ابطال حق ولا إحقاق باطل ومن غير إخلال بحكمة التشريع،

(١) ثم ركبوا لنسبة الكتاب إلى أبى حنيفة سنداً من الكذابين والمجاهيل فى زمن متأخر. راجع التأنيب (١٢١،١٢٢) (ز).



فالجوزجانى صادق فى نفى نسبة الكتاب المزور إلى محمد، وأبو حفص صادق فى إثبات المسائل الحكمية المخلصة من المآزق على الوجه المشروع. وأبو حفص الكبير أحمد بن حفص بن زبرقان العجلى البخارى من لدات الإمام الشافعى رضى الله عنه رحل من بخارى إلى العراق قديما فسمع من محمد مالم يسمعه الجوزجانى وسمع الجوزجانى من محمد مالم يسمعه أبو حفص - مثل كتاب السير الكبير - لتقدم عوده إلى بخارى على إخراج هذا الكتاب للناس، فيكون النفى والإثبات غير متواردين على كتاب واحد، ويظهر من المسائل التى يرويها شمس الأئمة عن أبى حفص أنه ليس فيها مايجافى الحكمة والسداد. وأبو حفص هذا إمام عظيم رحل قديما إلى العراق كما سبق وحمل علما جما إلى بخارى ونشر العلم بها حتى أصبحت بخارى بيمن مسعاه قبة الإسلام فى العلوم حيث سمعوا منه جامع الثورى ومصنفات ابن المبارك ووكيع وتفقهوا عليه حتى أصبحت كل قرية من قرى بخارى فيها جماعة من الفقهاء من أصحابه. وذكر السمعانى فى باب الخيزاخزى: أنها نسبة إلى خيزاخز - قرية ببخارى - فيها جماعة من الفقهاء من أصحاب أبى حفص الكبير. وهو من أوائل شيوخ البخارى صاحب الصحيح فى مبدأ أمره قبل رحلاته، ففى تاريخ الخطيب فى (٢ - ٧): أنه حفظ كتب ابن المبارك وكتب وكيع وعرف كلام هؤلاء - يعنى فقه أهل الرأى - وهو ابن ست عشرة سنة. وفيه أيضاً (٢-١١): أنه سمع جامع الثورى من أبى حفص هذا، وذكر حكاية تشهد للبخارى بجودة الحفظ وهو شاب. وابنه أبو عبد الله محمد المعروف بأبى حفص الصغير من الذين رافقهم البخارى فى الطلب، وقد أثنى عليه الذهبى فى سير النبلاء وترجم له اللكنوى فى الفوائد البهية، وهو صاحب القصة فى إخراج البخارى من بخارى لا أبوه لتقدم وفاته، وله مؤلفات منها كتاب الرد على أهل الأهواء[1] قال أبو بكر محمد

---

(١) وما فى دار الكتب المصرية بهذا الاسم ليس من مؤلفاته وإن ظن ذلك (ز).

ابن جعفر النرشخي في «تاريخ بخارى» الذي ألفه سنة ٣٣٢هـ لنـــوح ابن نصر بن أحمد بن اسماعيل الساماني عند وصفه لموضع في بخارى يقال له (در حقره) بمعنى : باب سبيل الحق. «كان أبو حفص الكبير البخاري يسكن في هذا المحل، وكان رحل منه إلى بغداد وعاد بعد أن تفقه على محمد بن الحسن الشيباني وكان جامعا بين العلم والزهد ولم يكن له مثيل في تلك الديار وكان من مفاخر بخاري، وبه انتشر العلم في بخارى حتى أصبحت قبة الإسلام، وبه نال الأئمة وعلماء الأمة هناك غاية الاحترام». ثم ذكر كيف كان الأمراء يهابونه وحكى ماجرى للأمير محمد ابن طالوت من زيارته له ودخوله عليه بعد الاستئذان وخروجه من غير أن يقدر أن يكلمه بكلمة أمامه من مهابته وقوله إني دخلت إلى الخليفة وغيره من العظماء لكني لم أهب أحداً من الخلفاء هيبتي له، وذكر كثرة تلاوته للقرآن الكريم حتى إنه لم تنقص تلاوته من نصف ختمة كل يوم إلى وفاته، ونقل عن محمد بن سلام البيكندي حافظ بخارى أنه رأى في المنام رسول الله ﷺ قادما إلى بخارى وهو يركب جملا كما وصف في الخبر وعلى رأسه قلنسوة بيضاء والناس في غاية الفرح من مقدمه عليه السلام فأنزلوه في دار أبي حفص وأنه رأى أبا حفص قاعداً أمام رسول الله يقرأ عليه كتابا والرسول ﷺ يستمع إليه ويصدقه. ثم نص على أن أبا حفص توفي سنة ٢١٧ هـ ودفن في تل يقال له تل أبي حفص، وأن هناك مساجد وصوامع يسكنها المجاورون وأن الناس يتبركون بتلك البقعة وأن علماء العراق كانوا يحيلون مشكلات المسائل عليه وعلى أصحابه، وذكر مبلغ إقباله على العلم والتعليم والعبادة وذكر أيضا مبلغ علو كعب ابنه أبي حفص الصغير في العلم. وقد ترجم أبو نصر أحمـــد بن محمد ابن نصر القباوي هذا التاريخ إلى الفارسي سنة ٥٢٢هـ ولخصه محمـــد ابن زفر بن عمر سنة ٥٧٤ هـ والترجمة الفارسية مطبوعة في باريز سنة

١٨٩٢ م وقطعة من الأصل العربي مطبوعة هناك أيضاً، ومن يجهل مبلغ جلالة هذا الإمام في العلم والورع يجب أن لايجعل جهله معياراً لمعرفة منازل العلماء. فليراجع الأصل والترجمة في ذلك (٥٤ - ٥٦) من شاء.

وفاة الإمام أبي يوسف رضي الله عنه

أخرج ابن أبي العوام عن محمد بن أحمد بن حماد عن أحمد ابن القاسم البرتي عن بشر بن الوليد: توفي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي رحمه الله يوم الخميس وقت الظهر لخمس خلون من شهر ربيع الأول سنة اثنتين وثمانين ومائة وحكى الخطيب عن خليفة بن خياط ويعقوب بن سفيان وأبي حسان الزيادي الاتفاق على هذه السنة إلا أن يعقوب ذكر ربيع الآخر بدل ربيع الأول والعمدة ماذكره بشر بن الوليد لأنه كان من أصحابه الملازمين له بخلاف يعقوب الفسوي، وإما ذكر سنة ١٧٢ هـ في كلام الهيثم بن عدي كتاريخ وفاة له فسبق قلم وكذا ذكر ١٨١ هـ فيما يعزى عند الصيمري إلى شباب العصفري - وهو خليفة ابن خياط - وحكى الصيمري عن الواقدي بطريق ابن سعد أنه يقول توفي سنة ١٨٢ هـ فيكون مع الجمهور.

وأخرج الخطيب بطريق البرقاني عن عبد الرحمن الخلال عن محمد ابن أحمد بن يعقوب عن أبيه: سمعت شجاع بن مخلد يقول: حضرنا جنازة أبي يوسف القاضي ومعنا عباد بن العوام فسمعت عباداً يقول: ينبغي لأهل الإسلام أن يعزي بعضهم بعضا بأبي يوسف. وساق ابن أبي العوام عن الطحاوي[1] عن ابن أبي عمران عن داود بن وهب قال حدثني

---

(١) كتاب الطحاوي في أخبار أبي حنيفة وأصحابه من أمتع ما ألف في هذا الباب وقد استلأت كتب المناقب بالنقل عنه فندعو الله سبحانه أن يوفق لإخراجه إلى الناس، وكتاب ابن أبي العوام معد للطبع كما أن كتاب الصيمري كذلك وهما من أنفع الكتب في هذا الموضوع (ز).



عبد الرحمن القواس - قال ابن أبي عمران سمعت ابن الثلجي يقول ماكان ببغداد أفضل منه يعني القواس - قال قال معروف الكرخي ما خبر أبي يوسف القاضي؟ قلت له مريض. فقال لي: إن حدث به حدث فأخبرني ولاتخفه عني، فقال فمضيت من ساعتي لأتعرف خبر أبي يوسف فلما صرت عند باب دار الرقيق إذا بجنازة أبي يوسف، والناس معها فمضيت مع الجنازة وقلت إن رجعت إلى أبي محفوظ فاتتني الجنازة ولم يدركها هو، لبعد مابينهما فلما انصرفت أتيت معروفا الكرخي فأخبرته وقلت له لو رجعت إليك لم تدركها، فرأيته قد اغتم على تخلفه عنها فقلت: ومايغمك من هذا؟ قال: إني رأيت في ليلتي هذه كأني أدخلت الجنة فرأيت قصراً - ووصف من حسنه - فقلت لمن هذا القصر؟ قالوا ليعقوب القاضي. فقلت بأي شيء استحق هذا؟ قالوا: بتعليمه العلم وبكثرة وقيعة الناس فيه ا هـ.

وساقه الخطيب بسند آخر. وآخره: ثم أتيت معروفا فأخبرته فاشتد ذلك عليه وجعل يسترجع. فقلت له يا أبا محفوظ ما أسفك على مافاتك من جنازته؟ فقال: رأيت كأني دخلت الجنة، فإذا قصر قد بني وتم شرفه وجصص وعلقت أبوابه وستوره وتم أمره. فقلت لمن هذا؟ فقالوا: لأبي يوسف القاضي فقلت لهم وبم نال هذا؟ فقالوا بتعليمه الناس الخير وحرصه على ذلك، وبأذى الناس له ا هـ.

وفي مبشرة لأبي رجاء عند ابن عبد البر والخطيب والصيمري وابن أبي العوام وغيرهم: «رأيت محمد بن الحسن في المنام فقلت: ماصنع الله بك؟ قال: غفر لي. قلت: وأبو يوسف قال: هو أعلى درجة مني قلت: فما صنع أبو حنيفة. قال هيهات هو في أعلى عليين».

وأخرج ابن أبي العوام عن الطحاوي عن ابن أبي عمران عن الحسين

ابن عبدويه الوراق قال: لما أخرجت جنازة أبي يوسف كان فيمن شهدها أبو يعقوب الحريمي فجعل الناس يقولون: مات الفقه مات الفقه فأنشا أبو يعقوب يقول:

يا ناعي الفقه إلى أهله	إن مات يعقوب ومايدرى
لم يمت الفقه ولكنه	حول من صدر إلى صدر
ألقاه يعقوب إلى يوسف	فزال من طهر إلى طهر
فهو مقيم فإذا ماثوى	حل وحل الفقه في قبر ا.هـ

وعن محمد بن أحمد بن حماد عن محمد بن يعقوب بن الفرجي عن أبي حسان الزيادي الحسن بن عثمان: قال كان هارون الرشيد قاضيه أبو يوسف وكان أبو يوسف قد استخلف ابنه يوسف على القضاء فكان يقضي إلى أن مات يوسف. وعن محمد بن جعفر ابن الإمام على الحسن ابن حماد الحضرمي سجادة يقول: سمعت يوسف بن أبي يوسف يقول وليت القضاء وولى أبي من قبلي وكان ولايتنا ثلاثين سنة مابلينا أن نقضي بين جد وأخ ا هـ.

وقال وكيع القاضي أخبرني أحمد بن أبي خيثمة عن المفضل ابن غسان عن علي بن صالح: استقضى أبويوسف لموسى (الهادي) فكان يقضي في كل شيء. وكان شريك بالكوفة فشكاه أبو يوسف وعافية إلى المهدي وقالوا: إنه لاينفذ كتبنا ولايلتفت إلينا. فهذا يدل على أن أبايوسف استقضى في أيام المهدي لموسى على بابه. قال علي بن صالح: وقد كان أبو يوسف خرج معنا مع موسى أيام المهدي إلى جرجان فولى المهدي يوسف القضاء مكان أبيه ونحن بجرجان. وقال وكيع القاضي أخبرني إبراهيم بن أبي عثمان عن عبد الله بن عبد الكريم الحواري: كان يوسف بن أبي يوسف عفيفا مأمونا صدوقا قرأ عليه أبو يوسف أكثر

كتبه وكان أعلم بتدبير القضاء وأضبط له من أبى يوسف ولم يكن له اتساع فى النظر ولا الحفظ. قال القاضى: وقد حمل عن أبى يوسف الحديث ا هـ. ومشى الرشيد أمام جنازة أبو يوسف وصلى عليه بنفسه ودفنه فى مقبرة أهله وقال حين دفن: ينبغى لأهل الإسلام أن يعزى بعضهم بعضا، ومدفنه فى مقابر قريش بكرخ بغداد وبقربه دفن محمد الأمين وزبيدة كما دفن الإمام موسى الكاظم رضى الله عنه فيما بعد، وضريح أبى يوسف عامر يزار فى الكاظمية رضى الله عنه وأرضاه، وابنه يوسف القاضى توفى فى رجب سنة اثنتين وتسعين ومائة كما فى الثقات لابن حبان رحمه الله وأرضاه، وترجم له الخطيب. وقال الحافظ عبد القادر القرشى روى كتاب الآثار عن أبيه عن أبى حنيفة وهو مجلد ضخم ا هـ. وهو مطبوع من نسخة منقوصة، وفى ترجمته رسالة مطبوعة فى بغداد لشاب أديب لكن لم أظفر بها لأتمتع بها، وهذا عمل مشكور منه حفظه الله وكافأه على مسعاه.

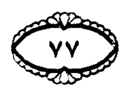
وأبو يوسف هذا واحد من تلاميذ أبى حنيفة الأئمة، وقد قال ابن حجر المكى الشافعى: «تلمذ له كبار من الأئمة المجتهدين والعلماء الراسخين عبد الله بن المبارك والليث بن سعد والإمام مالك بن أنس» وقال أيضاً: «قال بعض الأئمة: لم يظهر لأحد من أئمة الإسلام المشهورين، مثل ماظهر لأبى حنيفة من الأصحاب والتلاميذ، ولم ينتفع العلماء وجميع الناس بمثل ماانتفعوا به» . وقال المجد بن الأثير فى جامع الأصول: شطر الأمة على مذهبه من أقدم عهد. وقال على القارى فى شرح المشكاة إن ثلثى الأمة المحمدية على مذهبه. ودلل على هذا ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

وصية أبي حنيفة لأبي يوسف
وهي من عيون الوصايا

يروى أبو يوسف عن أبي حنيفة وصية في اعتقاد أهل السنة يتداولها المتكلمون من أصحابنا كما يتداولون من روايات أبي يوسف عن أبي حنيفة رسالته إلى عثمان بن مسلم البتي عالم البصرة في مسألة الإرجاء، ولأبي حنيفة وصية أخرى وجهها إلى أبي يوسف بعد أن ظهر له منه الرشد وحسن السيرة والإقبال على الناس، يعرفه فيها كيف يسوس الناس وقد ذكرت بنصها في مناقب الموفق المكي ومناقب صاحب الفتاوى البزازية وفي الأشباه والنظائر لابن نجيم وغيرها، وقد رسم له أستاذه فيها طريق المعاملة مع الناس على أحكم أسس وأتم جمع ونفع ولاتزال ترشد المجتمع العلمي إلى طريق النجاح والتوفيق في التعليم والإرشاد؛ فلم أرض إخلاء الكتاب من تلك الوصية[1] القيمة للغاية وأبو حنيفة يقول فيها:

«يايعقوب وقر السلطان وعظم منزلته، وإياك والكذب بين يديه ولاتدخل عليه في كل وقت وفي كل حال مالم يدعك لحاجة علمية، فإنك إن أكثرت الاختلاف إليه تهاون واستخف بك، وصغرت منزلتك في عينه فكن منه كما أنت من النار تنتفع بها وتتباعد عنها ولاتدن منها فإنك تحترق وتتأذى منها فإن السلطان لايرى لأحد مايرى لنفسه، وإياك وكثرة الكلام بين يديه، فإنه يأخذ عليك ماتفوه به ليرى من نفسه بين يدي حاشيته أنه أعلم منك وأنه يخطئك فتصغر بذلك في أعين قومه، ولتكن إذا دخلت عليه تعرف قدرك وقدر غيرك، ولاتدخل عليه وعنده من أهل

(١) ويوجد فرق يسير بين ألفاظ روايتها ونحن جرينا مع الموفق (ز).



العلم من لاتعرفه فإنك إن كنت أدون حالا منه لعلك تترفع عليه فيضرك، وإن كنت أعلم منه لعلك تنحط عنه فتسقط بذلك من عين السلطان، وإذا عرض عليك شيئا من أعماله فلا تقبل منه إلا بعد أن تعلم أنه يرضاك ويرضى مذهبك فى العلم والقضايا كيلا تحتاج إلى ارتكاب مذهب غيرك فى الحكومات، ولاتواصل أولياء السلطان وحاشيته بل تقرب إليه فقط، وتباعد عن حاشيته ليكون محلك وجاهك باقيا ولاتتكلم بين يدى العامة إلا بما تسأل عنه، وإياك والكلام فى المعاملة والتجارة إلا بما يرجع إلى العلم كى لايوقف منك على رغبة فى المال، فإنهم يسيئون الظن بك ويعتقدون ميلك إلى أخذ الرشوة منهم وبسط اليد إليها، ولاتضحك ولاتتبسم فيما بين العامة، ولاتكثر الخروج إلى الأسواق، ولاتكلم الصبيان المراهقين فإنهم فتنة، ولابأس أن تكلم الأطفال وتمسح رؤوسهم، ولاتمش فى قارعة الطريق مع المشايخ من العامة فإنك إن قدمتهم أزرى ذلك بعلمك وإن أخرتهم ازدرى بك من حيث إنهم أسن منك فإن النبى ﷺ قال «من لم يوقر كبيرنا ولم يرحم صغيرنا فليس منا» ولاتقعد على قوارع الطريق وإذا دعاك ذلك فاقعد فى المسجد، ولاتقعد على الحوانيت ولاتأكل فى الأسواق والمساجد ولاتشرب من السقايات ومن أيدى السقائين ولاتلبس الديباج والحلى وأنواع الإبريسم، فإن ذلك يفضى إلى الرعونة، ولاتكثر الكلام فى بيتك مع أهلك فى الفراش إلا وقت حاجتك إليها بقدر ذلك. ولاتكثر لمسها ومسها ولاتتقرب بها إلا أن تذكر الله تعالى وتستخير فيه ولاتتكلم بأمر نساء الغير بين يديها ولا بأمر الجوارى، فإنها تنبسط إليك فى كلامك ولعلك إذا تكلمت عن غيرها تكلمت عن الرجال الأجانب ولاتتزوج امرأة كان لها بعل أو أب أو أم أو بنت إذا قدرت إلا بشرط أن لايدخل عليها أحد من أقاربها فإن المرأة إذا كانت ذات مال يدعى أبوها أن جميع مالها له وأنه عارية فى يدها

ولاتدخل بيت أبويها ماقدرت وإياك أن ترضى أن تزف فى بيتهم فإنهم يأخذون أموالك ويطمعون فيك غاية الطمع وإياك أن تتزوج بذات البنين والبنات، فإنها تدخر جميع المال لهم وتسرق من مالك وتنفق عليهم، فإن الولد أعز عليها منك، ولاتجمع بين امرأتين فى دار واحدة، ولاتتزوج إلا بعد أن تعلم أنك تقدر على القيام بجميع حوائجها، واطلب العلم أولا ثم اجمع المال من الحلال ثم تزوج، فإنك إن اشتغلت بطلب المال فى وقت التعلم عجزت عن طلب العلم، ودعاك المال إلى شراء الجوارى والغلمان وتشتغل بالدنيا، وإياك أن تشتغل بالنساء قبل تحصيل العلم، فيضيع وقتك ويجتمع عليك الولد ويكثر عيالك، فتحتاج إلى القيام بحوائجهم وتترك العلم، واشتغل بالعلم فى عنفوان شبابك ووقت فراغ قلبك وخاطرك، ثم اشتغل بالمال ليجتمع عندك، فإن كثرة الولد والعيال تشوش البال، فإن جمعت المال فاشتغل بالتزوج، وعليك بتقوى الله وأداء الأمانة والنصيحة لجميع الخاصة والعامة ولاتستخف بالناس ووقرهم، ولاتكثر معاشرتهم إلا بعد أن يعاشروك، وقابل معاشرتهم بذكر المسائل، فإنه إن كان من تعاشره من أهله اشتغل بالعلم وان لم يكن من أهله اجتنبك. وإياك أن تكلم العامة فى أصول الدين والكلام، فإنهم قوم يقلدونك فيشتغلون بذلك، ومن جاءك يستفتيك فى المسائل فلا تجب إلا عن سؤاله ولاتضم إليه غيره، فإنه يتشوش عليه جواب سؤاله، وإن بقيت عشر سنين بلا كسب ولا قوت فلا تعرض عن العلم، فإنك إذا أعرضت عنه كانت معيشتك ضنكا على ماقال تعالى (ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا) وأقبل على متفقهتك كأنك اتخذت كل واحد منهم ابناً وولداً لتزيدهم رغبة فى العلم، ومن ناقشك من العامة والسوقة فلا تناقشه، فإنه يذهب ماء وجهك، ولاتحتشم أحداً عند ذكر الحق وإن كان سلطاناً، ولاترض لنفسك من العبادات إلا بأكثر مما يفعله غيرك

ويتعاطاها، فإن العامة إذا لم يروا منك الإقبال عليها بأكثر مما يفعلونها اعتقدوا فيك السوء وقلة الرغبة فيها واعتقدوا أن علمك لاينفعك إلا مانفعهم الجهل الذى هم فيه، وإذا دخلت بلدة فيها أهل العلم فلا تتخذها لنفسك بل كن كواحد من أهلها ليعلموا أنك لاتقصد جاههم، وإلا يخرجون عليك بأجمعهم ويطعنون فى مذهبك، والعامة يخرجون عليك وينظرون إليك بأعينهم فتصير مطعونا عندهم بلا فائدة، ولاتفت إن استفتوك فى المسائل ولاتناقشهم فى المناظرات والمطارحات، ولاتذكر لهم شيئا إلا عن دليل واضح، ولاتطعن فى أساتذتهم فإنهم يطعنون فيك، وكن من الناس على حذر، وكن لله تعالى فى سرك كما أنت له فى علانيتك، ولايصلح أمر العالم إلا بأن يجعل سره كعلانيته، وإذا ولاك السلطان عملا مما يصلح لك فلا تقبل ذلك منه إلا بعد أن تعلم أنك لو لم تقبل قبله غيرك ويتضرر به الناس وبعد أن تعلم أنه إنما يوليك ذلك لعلمك، وإياك أن تتكلم فى مجلس النظر على خوف أو وجل، فإن ذلك مما يورث الخلل فى الألفاظ واللكن فى اللسان، وإياك أن تكثر الضحك فإنه يميت القلب ولاتكثر محادثة النساء ومجالستهن فإنه يميت القلب أيضاً، ولاتمش إلا على الطمأنينة والسكون ولاتكن عجولا فى الأمور، ومن دعاك من خلفك فلا تجبه فإن البهائم تنادى من خلف، وإذا تكلمت فلا تكثر صياحك ولاترفع صوتك واتخذ لنفسك السكون وقلة الحركة عادة كى يتحقق عند الناس ثباتك، وأكثر ذكر الله تعالى فيما بين الناس ليتعلموا ذلك منك، واتخذ لنفسك ورداً خلف الصلوات، تقرأ فيه القرآن وتذكر الله تعالى وتشكره على ما أودعك من الصبر وما أولاك من النعم واتخذ لنفسك أياما معدودة من كل شهر تصوم فيها ليقتدى غيرك بك فى ذلك، ولاترض لنفسك من العبادات بما ترضى به العامة، وراقب نفسك وحافظ على العلم لتنتفع فى دنياك وآخرتك بعلمك ولاتشتر

بنفسك ولاتبع بل اتخذ لك غلاما مصلحا يقوم بأشغالك وتعتمد عليه في أمورك ولاتطمئن إلى دنياك وإلى ما أنت فيه فإن الله تعالى سائلك عن جميع ذلك، ولاتشتر الغلمان المرد، ولا تظهر من نفسك التقرب إلى السلطان وإن قربوك فإنهم يرفعون إليك الحوائج فإن قمت بها أهانوك وإن لم تقم بها عابوك، ولاتتبع الناس في خطاياهم، بل اتبعهم في صوابهم، وإذا عرفت إنسانا بالشر فلا تذكره به بل اطلب له خيراً فاذكره به إلا في باب الدين فإنك إن عرفت في دينه ذلك فاذكره للناس كيلا يتبعوه ويحذروه، قال عليه الصلاة والسلام: اذكروا الفاجر بما فيه حتى يحذره الناس[1] وإن كان ذا جاه ومنزلة الذى ترى منه الخلل في الدين فاذكر ذلك ولاتبال من جاهه فإن الله تعالى معينك وناصرك وناصر الدين، فإذا فعلت ذلك مرة هابوك ولم يتجاسر أحد على إظهار البدعة في الدين، وإذا رأيت من سلطانك مالا يوافق العلم فاذكر ذلك مع طاعتك إياه، فإن يده أقوى من يدك تقول له أنا مطيع لك في الذى أنت مسلطن فيه على غير أني أذكر من سيرتك مالايوافق العلم، فإذا فعلت ذلك مع السلطان مرة كفاك لأنك إذا واظبت عليه ودمت لعلهم يقمعونك فيكون في ذلك قمع للدين، وافعل ذلك مرة أو مرتين ليعرف منك الجد في الدين والحرص في الأمر بالمعروف، فإذا فعل ذلك مرة أخرى فادخل عليه وحدك في داره وانصحه في الدين وناظره إن كان مبتدعا، وإن كان سلطانا فاذكر له مايحضرك من كتاب الله تعالى وسنة رسول الله عليه الصلاة والسلام فإن قبل ذلك منك وإلا فاسأل الله تعالى أن يحفظك منه واذكر الموت واستغفر لأساتذتك ومن أخذت عنهم العلم وداوم على تلاوة القرآن وأكثر من زيارة القبور والمشايخ والمواضع المباركة، واقبل من العامة مايعرضون عليك من رؤياهم في النبي ﷺ وفي رؤيا الصالحين في المساجد والمنازل

---

(١) تقوى بطرق في نظر على القارى (ز).

المباركة والمقابر، ولاتجالس أحداً من أهل الأهواء إلا على سبيل الدعوة إلى الدين والصراط المستقيم، ولاتكثر اللعن والشتم، وإذا أذن المؤذن فتأهب لدخول المسجد كيلا يتقدم عليك العامة، ولاتتخذ دارك فى جوار السلطان ومارأيت على جارك فاستره عليه فإنه أمانة عندك، ولاتظهر أسرار الناس ومن استشارك فى شئ فأشر عليه بما تعلم أنه يقربك إلى الله تعالى، وأقبل وصيتى هذه، فإنك تنتفع بهافى أولاك وأخراك إن شاء الله تعالى، وإياك والبخل فإنه يفتضح به المرء ولا تك طماعا ولا كذابا، ولاصاحب تخاليط، بل احفظ مروءتك فى الأمور كلها، والبس من الثياب البيض فى الأحوال كلها. وكن غنى القلب مظهراً من نفسك قلة الحرص والرغبة فى الدنيا، وأظهر من نفسك الغنى ولاتظهر الفقر وإن كنت فقيراً، وكن ذا همة فإن من ضعفت همته ضعفت منزلته، وإذا مشيت فى الطريق فلا تلتفت يمينا وشمالا بل داوم النظر إلى الأرض، وإذا دخلت الحمام فلا تساوى الناس فى أجرة الحمام والمجلس بل ارجح على ماتعطى العامة لتظهر مروءتك بينهم فيعظمونك ولاتسلم الأمتعة إلى الحائك وسائر الصناع بل اتخذ لنفسك ثقة يفعل ذلك ولاتماكس بالحبات والدوانق، ولاتزن الدراهم بل اعتمد على غيرك، وحقر الدنيا المحقرة عند أهل العلم فإن ماعندك خير منها وول أمورك غيرك ليمكنك الإقبال على العلم، فذلك أحفظ لجاهك، وإياك أن تكلم المجانين ومن لايعرف المناظرة والحجة من أهل العلم والذين يطلبون الجاه ويتسوقون بذكر المسائل فيما بين الناس فإنهم يقصدون تخجيلك ولايبالون منك وإن عرفوك على الحق، وإذا دخلت على قوم كبار فلاتترفع عليهم مالم يرفعوك لئلا يلحق بك منهم أذية، وإذا كنت فى قوم فلا تتقدم عليهم فى الصلاة مالم يقدموك على وجه التعظيم، ولاتدخل الحمام إلا وقت الظهيرة أو بالغدوات ولاتخرج إلى النظارات ولاتحضر مظالم السلاطين إلا إذا

عرفت أنك إذا قلت شيئا ينزلون على قولك فى الحق، فإنهم إن فعلوا مالا يحل وأنت عندهم ربما لاتملك منعهم ويظن الناس أن ذلك حق لسكوتك فيما بينهم وقت الإقدام عليه، وإياك والغضب فى مجلس العلم، ولاتقص على العامة فإن القاص لابد له أن يكذب وإذا أردت اتخاذ مجلس العلم لأحد من أهل العلم فإن كان مجلس فقه فاحضر بنفسك واذكر فيه ماتعلمه كيلا يغتر الناس بحضورك فيظنون أنه على صفة من العلم وليس هو على تلك الصفة فإن كان يصلح للفتوى فاذكر منه ذلك وإلا فلا تقعد أنت ليدرس بين يديك بل اترك عنده من أصحابك ليخبرك بكيفية كلامه وكمية علمه، ولاتحضر مجالس الذكر أو من يتخذ مجلس عظة بجاهك وتزكيتك له، بل وجه أهل محلتك وعامتك الذين تعتمد عليهم مع واحد من أصحابك، وفوض أمر الخطبة فى المناكح إلى خطيب ناحيتك، وكذا صلاة الجنائز والعيدين، ولاتنسنى من صالح دعائك، واقبل هذه الموعظة منى، وإنما أوصيك لمصلحتك ومصلحة المسلمين ا. هـ ».

وهذه من أبدع الوصايا وأجمع العظات تعم شؤون الحياة كلها كما تشمل جميع مابه صلاح أمور الآخرة وهى أحسن وصية جامعة من عالم لتلميذه، فلم أرض إخلاء الكتاب منها اكتفاء بشهرتها بين أهل العلم.

تعقب الشهاب المرجانى لكلام ابن الكمال فى طبقات الفقهاء

سبق أن ذكرنا نص رسالة ابن الكمال الوزير فى طبقات الفقهاء فى هامش (ص ٢٥ - ٢٧) ووعدنا فى صلب هذا الكتاب هناك نقل نص تعقب المرجانى فى آخر الكتاب لما فى ذلك من الفوائد فها أنا ذا أفى

بوعدى وأعرض ذلك التعقب لأنظار الباحثين وأقول: قال الشهاب المرجانى فى كتابه (ناظورة الحق):

اعلم أن المجتهد ضربان أحدهما «المجتهد المطلق» وهو صاحب الملكة الكاملة فى الفقه، والنباهة وفرط البصر والتمكن من الاستنباط المستقل به من أدلته كأبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد وزفر ومالك والشافعى وأحمد والثورى والأوزاعى، وثانيهما «المجتهد فى مذهب إمام» قالوا هو الذى يتحقق لديه أصول إمامه وأدلته ويتخذ نصوصه أصولا يستنبط منها الفروع وينزل عليها الأحكام نحو مايفعله بنصوص الشرع فيما لم يقدر على استنباطه من الأدلة.

وهذه الطائفة وإن لم يبلغوا رتبة الاجتهاد المطلق وتقاصروا فى الفقه عن شأو أولئك، لكنهم ليسوا بمقلدين بل هم أصحاب النظر والاستدلال والبصارة فى الأصول والخبرة التامة بالفقه، ولهم محل رفيع فى العلم وفقاهة النفس ونباهة الفكر وقدرة وافية فى الجرح والتعديل والتمييز بين الصحيح والضعيف وقدم عالية فى الحفظ للمذهب والنضال عنه والذب وتلخيص المسألة وبسط الأدلة وتقرير الحجة وتزييف الشبهة، وكانوا يفتون ويخرجون، ثم من بعدهم طوائف متفاوتة فى العلم بين ثقة وضعيف فى الرواية وكامل وقاصر فى الفقه والدراية، وقد جعل أحمد بن سليمان الرومى المعروف بابن الكمال[1] أحد الفضلاء المشاهير فى الدولة العثمانية - فقهاء الأصحاب على سبع طبقات:

الطبقة الأولى: المجتهدون فى الشرع كالأئمة الأربعة ومن يحذو حذوهم فى تأسيس قواعد الأصول واستنباط أحكام الفروع عن الأدلة الأربعة من غير تقليد لأحد لافى الفروع ولافى الأصول.

---

(١) ولى مشيخة الإسلام وتوفى سنة ٩٤٠ هـ (ز).

والثانية : المجتهدون فى المذهب كأصحاب أبى حنيفة الثلاثة ومن سلك مسلكهم فى استخراج الأحكام على القواعد التى قررها شيخهم وأستاذهم فهم وإن خالفوه فى بعض الأحكام لكنهم يقلدونه فى قواعد الأصول وبه يمتازون عن المخالفين له فى الأصول والفروع.

والثالثة: المجتهدون فى المسائل كالخصاف والطحاوى والكرخى وشمس الأئمة الحلوانى وشمس الأئمة السرخسى وفخر الإسلام البزدوى وفخر الدين قاضيخان وأمثالهم الذى لايقدرون على المخالفة لا فى الأصول ولا فى الفروع، وإنما يستنبطون الأحكام فيما لانص فيها عن المجتهد فى الشرع على حسب أصول قررها ومقتضى قواعد بسطها.

والرابعة : المقلدون الذين لايقدرون على الاجتهاد أصلا، لكنهم لإحاطتهم بالأصول وضبطهم المآخذ يقدرون على تفصيل قول مجمل ذى وجهين وحكم محتمل لأمرين منقول عن أحد المجتهدين وهم أصحاب التخريج كالرازى وأضرابه.

والخامسة: أصحاب الترجيح كأبى الحسين القدورى وصاحب الهداية، وشأنهم تفضيل بعض الروايات على بعض بقولهم هذا أصح رواية، وهذا أوفق للقياس وأرفق بالناس.

والسادسة:المقلدون القادرون على التمييز بين الأقوى والقوى والضعيف وظاهر المذهب وظاهر الرواية وغيرها كصاحب الكنز والمختار والوقاية والمجمع وغيرهم.

والسابعة : المقلدون الذين لايقدرون على ماذكر ولايفرقون بين الغث والسمين ولايميزون الشمال عن اليمين بل يجمعون مايجدون كحاطب ليل، فالويل لهم ولمن قلدهم كل الويل.

هذا ماذكره وقد أورده التميمى فى طبقاته بحروفه ثم قال: وهو تقسيم حسن جداً، وأقول: بل هو بعيد عن الصحة بمراحل فضلا عن حسنه جدا، فإنه تحكمات باردة وخيالات فارغة، وكلمات لاروح لها وألفاظ غير محصلة المعنى، ولاسلف له فى ذلك المدعى، ولاسبيل له فى تلك الدعوى، وإن تابعه من جاء من عقبه من غير دليل يتمسك به وحجة تلجئه إليه، ومهما تسامحنا معهم فى عد الفقهاء والمتفقهة على هذه المراتب السبع - وهو غير مسلم لهم - فلا يتخلصون من فحش الغلط والوقوع فى الخطأ المفرط فى تعيين رجال الطبقات وترتيبهم على هذه الدرجات فليت شعرى مامعنى قوله؟ إن أبا يوسف ومحمداً وزفر وإن خالفوا أبا حنيفة فى الأحكام لكنهم يقلدونه فى قواعد الأصول، ماالذى يريد من الأصول؟ فإن أراد منه الأحكام الإجمالية التى يبحث عنها فى كتب أصول الفقه فهى قواعد عقلية وضوابط برهانية يعرفها المرء من حيث إنه ذو عقل وصاحب فكر ونظر، سواء كان مجتهداً أو غير مجتهد، ولاتعلق لها بالاجتهاد قط، وشأن الأئمة الثلاثة أرفع وأجل من أن لايعرفوها كما هو اللازم من تقليد غيرهم فيها فحاشاهم ثم حاشاهم عن هذه النقيصة، وحالهم فى الفقه إن لم يكن أرفع من مالك والشافعى وأمثالهما فليسوا بدونهما وقد اشتهر فى أفواه الموافق والمخالف، وجرى مجرى الأمثال قولهم (أبو حنيفة أبويوسف) بمعنى أن البالغ إلى الدرجة القصوى فى الفقاهة هو أبو يوسف ليس إلا، وقولهم: (أبو يوسف أبو حنيفة) بمعنى أن أبا يوسف بلغ الدرجة القصوى من الفقاهة ولم يقصر عنها، والقصر على كلا التقديرين إفرادى، وقال الخطيب البغدادى: قال طلحة بن محمد بن جعفر: أبو يوسف مشهور الأمر ظاهر الفضل وأفقه أهل عصره، ولم يتقدمه أحد فى زمانه وكان على النهاية فى العلم والحكم والرياسة والقدر وهو أول من وضع الكتب فى أصول الفقه على

مذهب أبي حنيفة وأملى المسائل ونشرها وبث علم أبي حنيفة في أقطار الأرض. وقال محمد بن الحسن: مرض أبو يوسف وخيف عليه فعاده أبو حنيفة فلما خرج من عنده قال: إن يمت هذا الفتى فإنه أعلم من على الأرض. وكذلك محمد بن الحسن قد بالغ الشافعي في مدحه والثناء عليه، وقال الربيع بن سليمان كتب إليه الشافعي وقد طلب منه كتبا فأخره فكتب إليه:

قل للذي لم تر عيـ	ـن من رآه مثله
حتى كأن من رآ	ه قد رأى من قبله
العلم ينهى أهله	أن يمنعوه أهله
لعله يبذله	لأهله لعله

فأنفذ إليه الكتب، وقال إبراهيم الحربي: قلت لأحمد بن حنبل من أين لك هذه المسائل الدقيقة؟ قال: من كتب محمد بن الحسن. وقال الحسن بن أبي مالك: لم يكن أبو يوسف يدقق هذا التدقيق الشديد. وقال عيسى بن أبان: هو أفقه من أبي يوسف. وقد قال عبد الرحمن بن خلدون المالكي في مقدمته: إن الشافعي رحل إلى العراق ولقي أصحاب الإمام أبي حنيفة وأخذ عنهم ومزج طريقة أهل الحجاز بطريقة أهل العراق واختص بمذهب. وكذلك أحمد بن حنبل أخذ عن أصحاب أبي حنيفة مع وفور بضاعته في الحديث فاختص بمذهب. انتهى.

ألا ترى أنه لما ادعى بعض الشافعية ترجح القول بمفهوم الصفة على القول بنفيه بكون الشافعي قائلا به مع سلامة طبعه، واستقامة فهمه وغزارة علمه وصحة النقل عنه لكثرة أتباعه رده ابن الهمام وآخرون بأن هذه الكمالات كلها متحققه في محمد بن الحسن مع تقدم زمانه وعلو

شأنه وهو قائل بنفيه[1] ، وأما زفر فقد قال فيه أبو حنيفة رحمه الله: هذا إمام من أئمة المسلمين وإنه أقيس أصحابي. وقال المزني: هو أحدُهم قياسا. وكفى بذلك شهادة له، ولكل واحد منهم أصول مختصة به تفردوا بها عن أبي حنيفة وخالفوه فيها، ومن ذلك أن الأصل في تخفيف النجاسة تعارض الأدلة عند أبي حنيفة رحمه الله، واختلاف الأئمة عندهما، بل قال الغزالي إنهما خالفا أبا حنيفة في ثلثي مذهبه، ونقل النووي في كتابه تهذيب الأسماء واللغات عن أبي المعالي الجويني: أن كل ما اختاره المزني أرى أنه تخريج ملتحق بالمذهب فإنه لايخالف أقوال الشافعي لا كأبي يوسف ومحمد فإنهما يخالفان أصول صاحبهما، وأحمد بن حنبل لم يذكره الإمام أبو جعفر الطبري (ابن جرير) في عداد الفقهاء وقال إنما هو من حفاظ الحديث، وذلك مشهور، وقال ابن خلدون: وأما أحمد بن حنبل فمقلده قليل لبعد مذهبه عن الاجتهاد وقال إن الحنيفية أهل البحث والنظر، وأما المالكية فليسوا بأهل نظر انتهى.

فكيف يكون هو من المجتهدين في الشرع دون أبي يوسف ومحمد وزفر رحمهم الله ضراغم غابات الفقه وليوث غياض النظر، غير أنهم لحسن تعظيمهم للأستاذ وفرط إجلالهم لمحله ورعايتهم لحقه تشمروا على تنويه شأنه، وتوغلوا في انتصاره والاحتجاج لأقواله، وروايتها للناس، ونقلها لهم وردهم إليها، والافتاء عند وقوع الحوادث بها وتجردوا لتحقيق فروعها وأصولها وتعيين أبوابها وفصولها وتمهيد قواعد محكمة،

(١) بل في البرهان للجويني وقفة في الاحتجاج بلغة الشافعي في حين أن كون محمد بن الحسن حجة في اللغة مما اعترفوا به حتى إن ابن تيمية معترف بذلك، ومفهوم الصفة أمر لغوي (ز).



ومقاييس متقنة يستفاد بها الأحكام، واستنباط قوانين صحيحة، وطرائق قويمة يتعرف بها المعانى، فى تضاعيف الكلام، وأجروا ذلك فى تصحيح مذهبه وبيانه لمن يتمسك به لاعتقادهم أنه أعلم وأورع وأحق للاقتداء به والأخذ بقوله وأوثق للمفتى وأرفق للمستفتى[1] على ماقال مسعر بن كدام: من جعل أبا حنيفة بينه وبين الله تعالى رجوت أن لايخاف عليه ولم يكن فرط على نفسه فى الاحتياط انتهى.

ومقامه فى الفقه مقام لايلحق شهد له بذلك أهل جلدته وخصوصا مالك والشافعى، ومن ذلك الوجه امتازوا عن المخالفين كالأئمة الثلاثة والأوزاعى وسفيان وأمثالهم لا لأنهم لم يبلغوا رتبة الاجتهاد المطلق فى الشرع، ولو أنهم أولعوا بنشر آرائهم بين الخلق وبثها فى الناس والاحتجاج لها بالنص والقياس لكان كل ذلك مذهبا منفردا عن مذهب الإمام أبى حنيفة مخالفا له. هذا وإن أراد منه الأدلة الأربعة وأصول الشريعة من الكتاب والسنة والإجماع والقياس فى الأخذ عنها والاستنباط منها فلا سبيل إلى ذلك لأن أصول الشريعة مستند كل الأئمة وملجؤهم فى أخذ الأحكام فلا يتصور مخالفة غيره له فيها. فإن قيل لعل مراده أنهم يقلدون أبا حنيفة فى كون قول الصحابى والمراسيل حجة دون الاستصحاب والمصالح المرسلة وأمثال ذلك. قلت: هذا ليس من التقليد فى شىء بل إنما وافق رأيهم فى ذلك رأيه وقامت الحجة عندهم كما قامت عنده ألا ترى أن مالكا لايلزمه تقليد أبى حنيفة من قوله بحجية المراسيل ولا الشافعى من القول بنفى الحجية عن المصالح المرسلة ولا تقليد بعضهم لبعض من الاتفاق فى كون الإجماع وخبر الواحد والقياس حجة فإنه إنما أنكر حجية الإجماع بعض المبتدعة وحجية القياس

(١) كل ذلك بأدلة نيرة أقاموها لاتقليدا له (ز) .

داود الظاهرى وغيره من الشذوذ. وقد نقل عن أبى بكر القفال وأبى على ابن خيران والقاضى حسين من الشافعية أنهم قالوا: لسنا مقلدين للشافعى بل وافق رأينا رأيه. وهو الظاهر من حال الإمام أبى جعفر الطحاوى فى أخذه بمذهب أبى حنيفة رحمه الله واحتجاجه له وانتصاره لأقواله على ماقال فى أول كتاب شرح الآثار: أذكر فى كل كتاب مافيه من الناسخ والمنسوخ وتأويل العلماء واحتجاج بعضهم على بعض وإقامة الحجة لمن صح عندى قوله منهم ريثما يصح فيه مثله من كتاب أو سنة أو إجماع أو تواتر من أقاويل الصحابة أو تابعيهم رضى الله عنهم، ثم إن قوله فى الخصاف والطحاوى والكرخى أنهم لايقدرون على مخالفة أبى حنيفة لا فى الأصول ولا فى الفروع ليس بشىء فإن ماخالفوه فيه من المسائل لايعد ولايحصى، ولهم اختيارات فى الأصول والفروع، وأقوال مستنبطة بالقياس والمسموع، واحتجاجات بالمنقول والمعقول، على مالايخفى على من تتبع كتب الفقه والخلافيات والأصول وقد انفرد الكرخى رحمه الله عن أبى حنيفة رحمه الله وغيره فى أن العام بعد التخصيص لايبقى حجة أصلا وإن خبر الواحد الوارد فى حادثة تعم بها البلوى ومتروك المحاجة عند الحاجة ليس بحجة قط. وانفرد أبو بكر الرازى رحمه الله فى أن العام المخصوص حقيقة إن كان الباقى جمعاً وإلا فمجاز، أفليس هذا من مسائل الأصول؟ ثم إنه عد أبا بكر الرازى الجصاص من المقلدين الذين لايقدرون على الاجتهاد أصلا، وهو ظلم عظيم فى حقه وتنزيل له عن رفيع محله وغض منه وجهل بين بجلالة شأنه فى العلم وباعه الممتد فى الفقه وكعبه العالى فى الأصول ورسوخ قدمه وشدة وطأته وقوة بطشه فى معارك النظر والاستدلال، ومن تتبع تصانيفه والأقوال المنقولة عنه علم أن الذين عدهم من المجتهدين من شمس الأئمة ومن بعده كلهم عيال لأبى بكر الرازى. ومصداق ذلك دلائله التى نصبها لاختياراته، وبراهينه التى كشف فيها عن وجوه استدلالاته،

نشأ ببغداد التى هى دار الخلافة ومدار العلم والرشاد، ومدينة السلام ومعقل الإسلام، ورحل فى الأقطار، ودخل الأمصار ولقى العلماء أولى الأيدى والأبصار، وأخذ الفقه والحديث عن المشايخ الكبار. وقال شمس الأئمة الحلوانى فيه: هو رجل كبير معروف فى العلم، وإنا نقلده ونأخذ بقوله ا هـ. فكيف يصح تقليد المجتهد للمقلد؟ وذكر فى الكشف الكبير مايدل على أنه أفقه من أبى منصور الماتريدى، وقال قاضيخان فى التوكيل بالخصومة: يجوز للمرأة المخدرة أن توكل - وهى التى لم تخالط الرجال بكراً كانت أو ثيبا كذا ذكره أبو بكر الرازى رحمه الله، وفى الهداية: ولو كانت المرأة مخدرة قال الرازى يلزم التوكيل منها ثم قال: وهذا شيء استحبه المتأخرون. وقال ابن الهمام رحمه الله هو الإمام الكبير أبو بكر الجصاص أحمد بن على الرازى رحمه الله يعنى أنه على ظاهر إطلاق الأصل وغيره عن أبى حنيفة رحمه الله لافرق بين البكر والثيب المخدرة والمبرزة، والفتوى على مااختاروه من ذلك، وحينئذ فتخصيص الرازى ثم تعميم المتأخرين ليس إلا لفائدة أنه المبتدئ بتفريع ذلك وتبعوه انتهى كلامه. وقد أكثر شمس الأئمة السرخسى فى كتبه النقل عن أبى بكر الرازى والاستشهاد به والمتابعة لآرائه. ثم الحلوانى ومن ذكر بعده وعدهم من المجتهدين فى المسائل كلهم تنتهى سلسلة علومهم إلى أبى بكر الرازى[1] فقد تفقه عليه أبو جعفر الاستروشنى - وهو أستاذ

---

(١) ولقد أحسن المرجانى الدفاع عن أبى بكر الرازى، وهو ممن له قدم راسخة فى الاجتهاد حقا ويد بيضاء فى معرفة الحديث ورجاله صدقا وأحاديث سنن أبى داود التى تعد كافية للمجتهد كانت على طرف لسانه على توسعه فى رواية باقى الأحاديث كما يشهد له بذلك أحكام القرآن وشروحه على النسختين من الجامع الكبير ومختصر الطحاوى ومختصر الكرخى ومختصره لاختلاف العلماء وشرحه على أدب القضاء للخصاف. وقصته مع أبى بكر الأبهرى المالكى بشأن القضاء تجعل له أعلى مقام فى العلم والورع، وكتابه فى الأصول لانظير له فى كتب الأقدمين فضلا عن كتب المتأخرين فمن حاول أن يناطحه فليشق على رأسه ولا مانع من أن يكون له بعض هفوات معدودة عند بعض الناظرين أو بعض شذوذ كشذوذ مجاهد (ز).

القاضي أبي زيد الدبوسي - وأبو علي حسين بن خضر النسفي - وهو أستاذ شمس الأئمة الحلوائي، ومعلوم أن السرخسي من تلاميذه، وقاضيخان من أصحاب أصحابه، فلعله نظر إلى قولهم: أنه كذلك في تخريج الرازي فظن أن وظيفته في الصناعة هي التخريج فحسب، وأن غاية شأوه هذا القدر، وقد خرج أبو حنيفة وأصحابه قول ابن عباس رضي الله عنهما في تكبيرات العيدين أنها ثلاث عشرة تكبيرة بحمل أنها على هذا العدد بإضافة التكبيرات الأصلية، والشافعي وأتباعه بحملها على الزوائد، وخرج أبو يوسف قول الشعبي رحمه الله: إن للخنثى المشكل من الميراث نصف النصيبين بأن ذلك ثلاثة من سبعة ومحمد بأنه خمسة من اثني عشر، وخرج أبو الحسن الكرخي قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله في تعديل الركوع والسجود وجعله واجبا، وأبو عبد الله الجرجاني خرجه وحمله على السنة، ونظائر ذلك كثيرة، وقعت من كبار المجتهدين فما ضرهم ذلك في اجتهادهم، ولا نزلهم من شأنهم فكيف ينزل أبا بكر الرازي إلى الرتبة النازلة عن منزلته ثم أنه جعل القدوري وصاحب الهداية من أصحاب الترجيح وقاضيخان من المجتهدين مع تقدم القدوري على شمس الأئمة زمانا وكونه أعلى منه كعبا وأطول باعا فكيف لا من قاضيخان وأما صاحب الهداية فهو المشار إليه في عصره والمعقود عليه الخناصر في دهره وفريد وقته، ونسيج وحده، وقد ذكر في الجواهر وغيره: أنه أقر له أهل عصره بالفضل والتقدم كالإمام فخر الدين قاضيخان والإمام زين الدين العتابي وغيرهما، وقالوا إنه فاق على أقرانه حتى على شيوخه في الفقه وأذعنوا له به فكيف ينزل شأنه عن قاضيخان بمراتب؟ بل هو أحق منه بالاجتهاد وأثبت في أسبابه وألزم لأبوابه. هذا. ثم لم يحصل من بيانه فرق بين أهل الطبقة الخامسة والسادسة، وليت شعري بأي قياس قاسهم ووجد هذا التفاوت بينهم، وهو

قليل الممارسة فى الباب، كليل المؤانسة بمن ذكره فى الكتاب، ولايعرف كثيرا منهم، وربما يجعل الواحد اثنين ويعكس الأمر، ويقدم على ماهو عليه ويؤخر، وينسب كثيرا من الكتب إلى غير أصحابها، فكيف يعرف طبقاتهم ويميز فى الفقه درجاتهم، والحال أن العلم بهذه الكلية كالمتعذر بالنسبة إلى أجلة الفقهاء، وأئمة العلماء، فإنهم كالحلقة المفرغة لايدرى أين طرفاها على مايشير إليه قوله تعالى (ومانريهم من آية إلا هى أكبر من أختها) يريد والله أعلم أن كل آية إذا جرد النظر إليها قال الناظر: هى أكبر الآيات وإلا فلا يتصور أن يكون كل آية أكبر من الأخرى من كل جهة للتناقض. ولكن لما كان الغالب على فقهاء العراق السذاجة فى الألقاب وعدم التلون فى العنوانات، والجد فى الجرى على منهاج السلف فى التجافى عن الألقاب الهائلة والأوصاف الحافلة، والتحاشى عن الترفع وتنويه النفس وإعجاب الحال تدينا وتصلبا، وتورعا وتأدبا، كما كان الغالب عليهم الخمول والاجتناب عن ولاية القضاء وتناول الأعمال السلطانية لأن منازع الأتباع ماكانت مفارقة عنهم ولاشعارهم متحولا إلى شعار غيرهم فكانوا يذهبون مذهبهم فى الاكتفاء بالتميز عن غيرهم بأسماء ساذجة يتبذلها العامة ويمتهنها السوقة من الانتساب إلى الصناعة أو القبيلة أو القرية أو المحلة أو نحو ذلك كالخصاف والجصاص والقدورى والثلجى والطحاوى والكرخى والصيمرى فجاء المتأخرون منهم على منهاجهم فى الاكتفاء بها وعدم الزيادة عليها فى الحكاية عنهم. وأما الغالب على أهل خراسان ولاسيما ماوراء النهر فى القرون الوسطى والمتأخرة فهو المغالاة فى الترفع على غيرهم وإعجاب حالهم والذهاب بأنفسهم عجبا وكبرياء والتصنع بالتواضع سمعة ورياء يستصغرون الأحاديث عمن سواهم ولايستكرمون فى معمورة الأرض مثوى غير مثواهم، قد تصور كل منهم فى خلده أن الوجود كله يصغر بالإضافة إلى

بلده فلا جرم جرى عرق منهم فى علمائهم فلقبوا بالألقاب النبيلة، ووسموا بالأوصاف الجليلة مثل شمس الأئمة، وفخر الإسلام، وصدر الشريعة، واستمرت الحال فى أخلافهم على ذلك المنوال من الإتراف والغلو فى تنويه أسلافهم والغض من غيرهم فإذا ذكروا واحداً من أنفسهم بالغوا فى وصفه وقالوا الشيخ الإمام الأجل الزاهد الفقيه ونحو ذلك، وإذا نقلوا كلاما عن غيرهم فلا يزيدون على مثل قولهم: قال الكرخى والجصاص، وربما يقتدى بهم من عداهم ممن يتلقى منهم الكلام فيظن الجاهل بأحوال الرجال، ومراتبهم فى الكمال، وطبقات العلماء، ودرجات الفقهاء، ظن السوء، فيأخذ بالاستدلال بنباهة الأوصاف على نباهة الموصوف فيحمله ذلك على الإنكار لمن عداهم، واستخفاف رجال الله سواهم، وقد كان ابن الكمال على ولاية عمل الإفتاء من جهة الدولة فأحوجه ذلك إلى مراجعة كتب الفتاوى والإكثار من مطالعة مافيها فى تحصيل أربه، والتخلص عن كربه، ووقع فى نظره فيما سار به أهل ماوراء النهر من رفع أنفسهم، والوضع من غيرهم، فنزع إليهم، وصار ذلك طبيعة له وسببا لاندفاعه إلى هذه التحكمات الباردة، والتعسفات الشاردة، فكان مافعله حداً لمن بعده من المقلدة، فلا يجاوزون ماذكره، ولايتعدون طوره؛ فى تنزيل العالى عن درجته، ورفع غيره فوق رتبته، فلو نقل إليهم شيء عن كبار العلماء ربما يقولون إنه ليس من المجتهدين، لأنه ليس بمذكور فى طبقاتهم.

وغير مستور عن أهل الشأن أن ما أورده الرجل منهم فى كتابه كنغبة من دأماء، وتربة فى يهماء. وعن عائشة رضى الله عنها قالت: «أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزل الناس منازلهم» . صححه الحاكم وغيره، وكلهم أئمة الدين ودعاة الحق فى الأرض، ولكن الله فضل بعضهم على بعض، وهذه فوائد وفصول، وقواعد وأصول، لأرباب البصيرة والتحصيل،

والله الهادى إلى سواء السبيل، وهو حسبى ونعم الوكيل[1].

وهنا انتهى ببعض تصرف ماوعدت بنقله من «ناظورة الحق فى فرضية العشاء وإن لم يغب الشفق» للمحقق الشهاب المرجانى، والكتاب مطبوع فى قزان (البلغار القديم شمالى وولجا) سنة ١٢٨٧ هـ لكن مطبوعات تلك الجهات أعز من كثير من المخطوطات، والعثور عليها غير ميسور منذ أمد بعيد، فرأيت عرض هذا البحث الممتع لأنظار الباحثين على طوله، لما فيه من الفوائد الجمة، والتحقيقات المهمة، مع ازدياد أهمية هذا الموضوع - موضوع طبقات الفقهاء على مضى الزمن لكثرة الطامحين غير الواقفين عند حدودهم، الجامحين المحوجين إلى كبح جماحهم، بلجام من حجج توقفهم عند طورهم. حتى أصبح التفرغ لتمحيص هذا البحث المتشعب ضروريا للم شتاته، وتنسيق متفرقاته وذلك مرهون بتوفيق الله عز وجل. وهو الموفق لإخراج كل أمل إلى ساحة الفعل والعمل.

ومؤلف الكتاب هو العلامة النظار، الجوالة فى فيافى الحديث والأنظار، العالم البحاثة المغوار، الفقيه الأصولى المتكلم المؤرخ الشيخ شهاب الدين بن بهاء الدين المرجانى؛ ولد فى قرية مرجان فى قزان سنة ١٢٣٣ هـ ، وتلقى العلم من والده ثم رحل إلى سمرقند وبخارى سنة ١٢٥٤ هـ، وتخرج فى العلوم على شيوخ تلك البلاد، ففاز بنيل المراد واستفاد من خزاناتها العامرة. أيام ازدهارها بالكتب النادرة، حتى تمكن

---

(١) وعد الأستاذ المرجانى المتون المعتبرة فى المذهب هى أمثال مختصر الطحاوى ومختصر الكرخى ومختصر الحاكم الشهيد ومختصر القدورى فخالف ابن الكمال أيضاً فيما قاله عن متون فى الفقه للمتأخرين وتوسع فى بيان درجات الكتب فى المذهب فأجاد وأفاد. فيا حبذا لو أعيد طبع كتاب الشهاب المرجانى هذا، لما فيه من تحقيقات بديعة (ز).

من تأليف كثير من الكتب النافعة فى الفقه والأصول والتوحيد والتاريخ، وطبع كثير منها فى قزان واصطنبول والقاهرة وتوفى فى بلده فى ٢٨ شعبان سنة ١٣٠٦ هـ عن ٨٣ سنة تغمده الله برضوانه وأسكنه فسيح جنانه، وكان له صولات وجولات فى العلم، وبعض شذوذ فى الفهم، مغمور فى بحر إجادته لكثير من البحوث المهمة؛ مما يهم علماء هذه الأمة، وكان لايتقيد فى اللغة بالمسموع، بل كان يطلق عنان قلمه كما يشاء فى كل موضوع، سامحه الله وإيانا بمنه وكرمه.

* * *

ولابأس أن أتحدث فى الختام، عن الحبر الهمام الشيخ أحمد بن عبدالرحيم الدهلوى رحمه الله، لكثرة تعرضه لمباحث الاجتهاد وتاريخ الفقه والحديث فى كتبه باندفاع وجرأة، على كدورة فى تفكيره، وتحكم فى تصويره مع ضيق دائرة اطلاعه على كتب المتقدمين وقلة دراسته لأحوال الرجال وتاريخ العلوم والمذاهب مسترسلا فى خيال أدى به إلى الشطط فى كثير من بحوثه وتقريراته.

وكتبه لها روعة وفيها فوائد بيد أن له فيها انفرادات لاتصح متابعته فيها لما عنده من اضطراب فكرى ينأى به عن الإصابة فى تحقيق الموضوع، ويشطح به التابع والمتبوع. وفى كثير من الأحوال تجد عنده عبارات مرصوصة لامحصل لها عند أهل التحصيل، فأشير هنا إلى منشأ هذا الاضطراب الفكرى عنده ليكون من لم يدرس حياته على بينة من أمره، وأما التوسع فى بيان مافى انفراداته من الشطط فيحتاج إلى تفرغ خاص.

وله رحمه الله خدمة مشكورة فى إنهاض علم الحديث فى الهند، لكن هذا لايبيح لنا السكوت عما ينطوى عليه من أعمال تجافى الصواب،

فأقول: كان رحمه الله نشأ على مذهب الحنفية فى الفروع والمعتقد، وعلى مذاق العارف الشيخ أحمد بن عبد الأحد السرهندى المعروف بالإمام الربانى فى القول بالتوحيد الشهودى، وألم بالحديث والفلسفة على عادة أهل بلده، ثم رحل إلى الحجاز فتلقى الأصول الستة من الشيخ أبى طاهر ابن إبراهيم[1] الكورانى الشافعى بالمدينة المنورة ولازمه، وعكف على كتب والده التى تحاول الجمع بين الآراء المتراكلة للحشوية والاتحادية والفلاسفة والمتكلمين فمال إلى مذهبه فى الفقه والتصوف فعاد إلى الهند منحرفا عن مشرب أهل بيته، ومذهب أسرته فى التصوف والفقه والاعتقاد مرتئيا التوحيد الوجودى، ولسان حاله يقول:

عقد الخلائق فى الإله عقائداً   وأنا اعتقدت جميع مااعتقدوه

فافترقت الكلمة هناك باندفاعه فى دعوته إلى آرائه فى المذهب الفقهى ومحاولته الجمع بين آراء الحشوية والفلاسفة والقائلين بوحدة الوجود وإذاعته القول بالتجلى فى الصور[2] والظهور فى المظاهر، ظنا منه أن ذلك من عقيدة الأكابر. مع أن هذا وذاك من باب القول بالحلول، فيكون منبوذاً عند الفحول من أرباب العقول، وكم لهذا القول السقيم من نظائر فى العهد القديم.

وعبقات حفيده مما زاد فى الطين بلة، وفرق كلمة الملة، إلى لا مذهبية وحشوية وحنفية متنافرة متنابذة فى الأصول والفروع حتى دار الزمن

---

(١) كلامه فى الأمم فى اعتقاد الشافعى والتنبيه بعده يرشدك إلى مسلكه فى العقيدة وكتابه «جلاء الفهوم فى رؤية المعدوم» يدلك على مسلكه الفلسفى، ومن تابع مثله لابد من أن تضيع مواهبه! وتضطرب أفكاره ومذاهبه، وإن اعتدل بعض اعتدال فيما بعد فى «قصد السبيل» (ز) .

(٢) راجع (الجنائز) من حجة الله البالغة (ز).

فأخذت اللامذهبية تنمو وتترعرع فى تلك البلاد ، وإن رجع الجد فيما بعد إلى المذهب بمبشرة يذكرها فى «فيوض الحرمين» و«التفهيمات الإلهية» - راجع مقدمة فيض البارى (٢٤).

وكان الجد جيد الاهتمام بمتون أحاديث الأصول الستة لكنه كان يكتفى بها من غير نظر فى أسانيدها، والواقع أن الاكتفاء بمتونها يقصر المسافة إلى حد الاقتصار على مجلد واحد فى الحديث، لكن أهل العلم فى حاجة ماسة إلى النظر فى الأسانيد حتى فى الصحيحين فضلا عن السنن فى باب الاحتجاج بها على الفروع كما هو طريقة أهل العلم فكيف يستباح ترك النظر فى الأسانيد فى باب الاعتقاد ؟ واكتفاؤه بمتون الستة من غير نظر إلى الأسانيد جرأه على التحكم فى مذاهب الفقهاء ومسانيد الأئمة بما هو خيال بحت يذوب أمام التاريخ وتحقيق أهل الشأن.

ومن إغراباته عده انشقاق القمر عبارة عن ترائيه هكذا للأنظار، وليس سحر الأعين من شأن رسل الله صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

ومنها حمله لمشكلات الآثار على وجوه مبنية على تخيل عالم يسميه عالم المثال تتجسد فيه المعانى فى زعم بعض المتصوفة أخذاً عن المثل الأفلاطونية، وهذا العالم خيال لم يثبت وجوده فى الشرع ولا فى العقل، فتكون إحالة حل المشكلات على هذا العالم إحالة على خيال، بل نفيا لمعانى الآثار بسبب إلقائها فى مجاهل عالم المثال، مع كون حمل الشىء على مالايفهمه أهل التخاطب فى الصدر الأول محض خبال وضلال، فلا يبقى مجال لحل المشكلات غير النظر فى الأسانيد ورجالها وفى وجوه الدلالة المعتبرة عند الأئمة البررة، ومنها جعله المتقدم القريب من النبع الصافى كدر الروايات، والمتأخر المستقى من موارد كدرة صافى

المرويات، وعدم تميزه بين رصانة التأصيل المؤدية إلى قلة مخالفة المتأخر من أهل المذهب مهما علت منزلته في العلم رواية ودراية، وبين كثرة الاضطراب في التأصيل المستلزمة لكثرة مخالفة المتأخر الخاضع للمذهب وإن كان قصير الباع، غير واسع الاطلاع.

ومنها تحكمه في أصول المذهب، وتقوله أنها صنع يد المتأخرين، وذكره الزيادة على النص بخبر الآحاد في هذا الصف مع ذكره مناظرة الشافعي محمداً في ذلك مناقضا نفسه وناقضا لما أبرمه قبل لحظة، وهذا من الدليل على مبلغ قلة وعيه وعلى ضيق دائرة اطلاعه وعدم خبرته بكتب المتقدمين المبثوث فيها كثير من أصول المذهب بالنقل عن أئمتنا القدماء، فأين هو من الاطلاع على كتاب الحجج الكبير أو الصغير لعيسى بن أبان؟ وفصول أبي بكر الرازي في الأصول، وشامل الإتقاني؟ وشروح كتب ظاهر الرواية؟ التي فيها كثير جداً مما يتعلق بأصول المذهب المنقولة عن أئمتنا، فلا يصح أن يعول على مثله في هذا الموضوع.

ومنها اختياره لقدم العالم كما حكاه المحقق الكشميري عن بعض رسائله في بدء الخلق من فيض الباري، وهذا داهية الدواهي، والأغرب من هذا استدلاله على ذلك بحديث أبي رزين في العماء عند الترمذي، رافضا تأويل الراوي مع أن في سنده حماد بن سلمة ووكيع بن حدس فحماد مختلط دس في كتبه ربيباه ماشاءا من الأباطيل في التشبيه، وتحاماه البخاري مطلقا ومسلم في غير روايته عن ثابت، وشيخه يعلى ابن عطاء ليس بذاك القوي، ووكيع بن حدس أو عدس على الاختلاف مجهول الصفة، فبمثله لايحتج به في حيض النساء، فأنى لمثل هذا الخبر أن يكون حجة؟ في إثبات المكان له تعالى أو إثبات قدم العالم المنافي لكتب الله المنزلة. ومن تكون بضاعته هكذا في الحديث كيف يتحاكم

إليه فى أدلة الأحكام؟ على أنه جنح فيما بعد عن الجموح وعاد إلى الجادة بالأخرة، فى مبشرة رآها فى المدينة المنورة، حيث قال فى فيوض الحرمين (٤٨): «عرفنى رسول الله ﷺ أن فى المذهب الحنفى طريقة أنيقة هى أوفق الطرق بالسنة..» فخابَ أمل من يسعى فى هدم المذهب بمعاوله فى (الإنصاف) و(عقد الجيد) و(حجة الله البالغة) وغيرها، وهذه الإشارة العابرة كافية هنا فى التنبيه إلى شطحاته، ولعل الله سبحانه يوفقنا لغربلة الآراء فى هذا البحث المتشعب فى فرصة أخرى، وماذلك على الله بعزيز.

وقد تم تحرير هذا الرسالة بفضل الله جل شأنه فى القاهرة حرسها الله يوم الخميس الرابع والعشرين من المحرم من سنة ١٣٦٨ هـ وأنا الفقير إليه تعالى محمد زاهد بن الحسن بن على الكوثرى خادم العلم بدار السلطنة العثمانية سابقا غفر الله لى ولوالدى ولمشايخى ولرجال أسانيدى فى العلوم ولقرابتى ولسائر المسلمين. وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



تم الكتاب بعون الله

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وسلم

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

بعض الكتب المذكورة فى الكتاب

أخبار الحفاظ لابن الجوزى، أخبار أبى حنيفة وأصحابه للطحاوى، أخبار أبى حنيفة وأصحابه للصيمرى، أخبار القضاة لوكيع القاضى، أخبار القضاة لابن كامل الشجرى ، اختلاف علماء الأمصار لأبى يوسف، أدب القاضى لأبى يوسف، أصول الفقه على مذهب أبى حنيفة لأبى يوسف، أصول الجصاص، الأمالى لأبى يوسف فى نحو ثلاثمائة جزء، الأمم للكورانى، الإنصاف فى أسباب الخلاف للدهلوى، البرهان للجوينى، تاج التراجم للعلامة قاسم، تاريخ أصفهان لأبى الشيخ، تاريخ بخارى للنرشخى، تفسير الأشعرى وتفسير الجبائى وتفسير عبد الجبار وتفسير عبد السلام القزوينى فى مئات من المجلدات، تفسير النقاش، التفهيمات الإلهية للدهلوى، الثغر البسام فى قضاة الشام لابن طولون، الثقات لابن حبان، الجعديات لعلى بن الجعد، جلاء الفهوم فى رؤية المعدوم للكورانى، الجليس الصالح للمعافى النهروانى، الجواب الشريف للحضرة الشريفة فى أن مذهب أبى يوسف ومحمد هو مذهب أبى حنيفة لعبد الغنى النابلسى، جوامع الفقه تحتوى على أربعين كتابا لأبى يوسف، حجة الله البالغة للدهلوى، كتاب الحجج الكبير والصغير لعيسى بن أبان، ذيل رفع الإصر للسخاوى، رفع الإصر عن قضاة مصر لابن حجر، الرد على سير الأوزاعى لأبى يوسف، الرد على مالك لأبى يوسف، روضة القضاة للسمنانى، سداسيات الرازى، كتاب السر المعزو إلى مالك، الشامل للاتقانى، شرح المشكاة، شن الغارة لابن حجر المكى، طبقات الفقهاء لابن الكمال، عقد الجيد للدهلوى، فضائل أبى حنيفة وأصحابه لابن أبى العوام، الفنون لأبى الوفاء بن عقيل، فيض البارى، فيوض الحرمين للدهلوى، قصد السبيل للكورانى، قضاة الأندلس للنباهى، قضاة قرطبة

للخشنى، قلائد عقود العقيان فى مناقب أبى حنيفة النعمان لأبى القاسم الشرف القرتبى الزبيدى، كشف المغطى لابن عساكر، كفاية الشعيبى، الكواكب الدرارى لابن زكنون، مارواه الأكابر عن مالك لابن مخلد العطار، مغازى ابن إسحاق ، مناقب أبى يوسف للذهبى والقونوى والزيلعى، مؤلفات الجصاص، مؤلفات نافعة فى الأئمة ألفها الأستاذ الكبير محمد أبو زهرة، معرفة التاريخ والعلل لابن معين، مناقب الشافعى للفخر الرازى، ناظورة الحق للمرجانى، النافع الكبير للكنوى، النجوم الزاهرة فى قضاة القاهرة لسبط ابن حجر .

مباحث الكتاب